أسس علم الاجتماع

تأليف
دكتور محمود عودة
أستاذ ورئيس قسم علم الاجتماع
كلية الآداب - جامعة عين شمس

دار النهضة العربية
للطباعة والنشر
بيروت ص. ب ٧٤٩

جميع الحقوق محفوظة

أسس علم الاجتماع

مقدمة

راودتني فكرة اعداد مؤلف في «أسس علم الاجتماع» منذ ما يزيد على أربع سنوات حينما عهد إلي تدريس هذا الموضوع في قسم الاجتماع بكلية الآداب جامعة صنعاء لكنني كنت أستبعد دائما هذه الفكرة لأسباب عديدة لعل من أهمها قناعتي في ذلك الوقت بأن الجهد الأساسي لا بد وأن يتجه إلى اجراء البحوث والدراسات ذات الطابع الأصيل التي تسهم في مهمة مجتمعاتنا ومشكلاتها النوعية من ناحية ، وقناعتي أيضاً بأن مثل هذا العمل قد يعد تكراراً لجهود سبقته بالفعل إذ أن المكتبة العربية قد أصبحت تضم عدداً لا بأس به من المؤلفات والمترجمات التي تعالج قضايا المدخل إلى علم الاجتماع ومشكلاته الأساسية .

لكن الفكرة أصبحت أكثر الحاحا بتعاظم احساسي بالمشكلات التي يواجهها الطلاب في رجوعهم إلى المؤلفات المتوفرة بالفعل ، وهي المشكلات التي كانت تتفاوت ما بين الصعوبة النسبية لبعض الكتب المترجمة وبعدها عن الواقع الاجتماعي المحلي أو التبسيط المخل لحقائق علم الاجتماع والمعالجة التقليدية لقضاياه مما يجعله أكثر بعداً واغتراباً عن هذا الواقع . ومن هنا شعرت بضرورة وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ ، لكن الأمر لم يكن سهلا ميسوراً في ضوء المعايير التي حددتها سلفا لمثل هذا العمل ، والتي من أهمها

أن يكون مواكبا لأحدث التطورات التي وصل اليها علم الاجتماع على المسرح العالمي من ناحية ، وأن يكون ذا دلالة واقعية من ناحية أخرى .

ولقد سار انجاز هذا العمل في طريق محددة المعالم بدأت باجراء ما يشبه المسح لأحدث المؤلفات الأجنبية والعربية في الموضوع ، وبصفة خاصة تلك المؤلفات المعتمدة للتدريس في الجامعات الأوروبية والأمريكية وذلك للطلاب المبتدئين في علم الاجتماع ، ثم تجميع أهم هذه المؤلفات واجراء ما يشبه عملية تحليل مضمون لما تنطوي عليه من موضوعات ومعالجات وقضايا ، وقد أسهمت هذه الخطوة في اعداد مخطط أولي لهذا الكتاب أكثر مما أسهمت في تشكيل مضمونه الذي حاولت بقدر المستطاع أن يأتي معبرا عن موقف نقدي من ناحية ومشيرا إلى الواقع الاجتماعي في مجتمعات العالم الثالث كلما تطلبت الضرورة ذلك من ناحية أخرى .

لكن المخطط النهائي لهذا العمل انما يعبر إلى حد كبير عن تصوري الخاص لعلم الاجتماع ، قضاياه الأساسية ومشكلاته النظرية والمنهجية ، ودورة في تحليل الواقع الاجتماعي وفهمه .

وانطلاقا من هذا التصور الخاص كاد التخطيط أن يخرج هذا الكتاب في أربعة أبواب يعالج الباب الأول الأسس النظرية والمنهجية ، والثاني دراسة ما أتصوره النظم الاجتماعية الأساسية (الاقتصاد والتدرج الاجتماعي والنظام السياسي) ويعالج الثالث ما أتصوره « نظم اعادة الانتاج الاجتماعي» كالأسرة والضبط الاجتماعي والتربية وغيرها والثالث الديناميات الاجتماعية والتغير الاجتماعي والحركات الاجتماعية بينما يعالج الرابع المنظور السسيولوجي في دراسة المشكلات الاجتماعية .

ومن الجدير بالذكر أنني بدأت العمل في هذا المشروع وفقا لهذه الخطة لكن سرعان ما اكتشفت أن انجازها بهذا الشكل المتكامل والموسع يتطلب جهداً ووقتاً قد يمتد إلى سنوات .

ونظراً لاحساسي بالحاجة إلى ظهور هذا العمل في أسرع وقت ممكن لكي يلبي الحاجة إلى متابعة التطورات المعاصرة في العلم الاجتماعي فقد رأيت أن يتم تنفيذ هذه الخطة على مراحل ولذلك يخرج هذا الكتاب - في هذه المرحلة - في بابين فقط ، يعالج الباب الأول الأسس النظرية والمنهجية في خمسة فصول ، حيث يناقش الفصل الأول مشكلات التعريف والعلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى ، ويناقش الفصل الثاني المشكلات المنهجية وبصفة خاصة ما يثار من جدل حول امكانية الدراسة العلمية للمجتمع الانساني. أما الفصل الثالث فيعالج ما يمكن أن نسميه بالمشكلات التاريخية أو مشكلات النشأة ، فيركز على التطورات المختلفة التي واكبت نشأة علم الاجتماع كنظام معرفي ، التطورات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والفلسفية والسياسية . ويعالج الفصل الرابع ما يمكن تسميته بالمشكلات النظرية متبادلاً الاجابة عن تساؤل أساسي مؤداه لماذا تتعدد الرؤى للواقع الاجتماعي ، ويطرح في هذا الفصل المواقف النظرية المختلفة للواقع الاجتماعي كالبنائية الوظيفية والتفاعلية الرمزية ونظرية التبادل الاجتماعي والماركسية التقليدية ، ونظرية الصراع الاجتماعي ، والمثالية النقدية ، والبنوية الماركسية .

أما الفصل الخامس والأخير في هذا الباب فيتناول النماذج المختلفة للتحليل الاجتماعي فيعرض لنموذج دراسة المجتمع كحالة ثم الدراسة المقارنة ثم دراسة المنظومات الاجتماعية ثم يناقش المنظورات المتعددة لعمليات التحليل الاجتماعي، هذه كالثنائيات الكبرى ، والتباين الاجتماعي الداخلي . والنظم الأساسية والنظم المترتبة والمطابقة ، والعقلانية ، وبعض المنظورات الحديثة الأخرى .

وينطوي الباب الثاني على معالجة للنظم الاجتماعية الأساسية وذلك في فصول ثلاثة حيث يناقش النظام الاقتصادي في الفصل السادس ، وهي المناقشة التي تبدأ بتحديد ماهية النظام الاقتصادي ثم تعرض للتصنيفات

التقليدية للنظم الاقتصادية والتطور الاقتصادي ، ثم التصنيفات الماركسية ، ثم نماذج من التصنيفات الحديثة للنظم الاقتصادية التي تقوم على أساس فكرتي أسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعي ثم ينتهي هذا الفصل بمناقشة لأنماط التطور الاقتصادي والنظم الاقتصادية في العالم الثالث انطلاقا من أفكار « الرأسمالية المحيطية » ، وأسلوب انتاج ما بعد الاستعمار ، وتمفصل الأساليب الانتاجية .

ونعالج في الفصل السابع نظم التدرج الاجتماعي انطلاقا من اثارة التساؤلات المتعددة حول معنى التدرج الاجتماعي وطرح الاجابات المتعددة أيضاً لهذه التساؤلات حيث تناقش التفسيرات الوظيفية والماركسية ثم الاجابات التي قدمها « ماكس فيبر » ، ثم يعالج هذا الفصل أيضاً الأنماط التاريخية الكبرى للتدرج الاجتماعي كالعبودية والنظام الطبقي الاقطاعي والنظم الطائفية ، والنظام الطبقي الاجتماعي الحديث . وينتهي الفصل بمناقشة لمشكلات التدرج الاجتماعي والتحليل الطبقي في العالم الثالث .

أما الفصل الثامن والأخير . . في هذه المرحلة ـ فهو يكرس لمناقشة النظام السياسي من منظور سسيولوجي ، وينطوي على أربع نقاط أساسية ، التعريف السسيولوجي للنظم السياسية ، ومحاولات تصنيف هذه النظم ، والدولة والنظام السياسي والمجتمع ، والمناقشة الختامية .

وينبغي أن أشير هنا إلى أنني أعتبر هذه الطبعة بمثابة « مسودة » مبدئية ، آمل أن أتمكن من انجازها في صورتها النهائية في مرحلة مقبلة باذن الله ، ولذلك سوف أكون سعيدا بأية ملاحظات أو انتقادات لهذا العمل من تلامذتي أو زملائي ، وسوف أضعها موضع الاعتبار والتقدير .

ومن الجدير بالذكر أن هذا العمل لم يكن ليخرج إلى حيز الوجود بدون تلك الفرصة الرائعة التي أتاحتها لي كلية الاجتماع بجامعة لبلفيلد بألمانيا الغربية بدعوتها لي كأستاذ زائر لمدة شهرين تمكنت خلالها من الاطلاع على

التطورات الحديثة في علم الاجتماع على المسرح العالمي وقدمت خلالها من المناقشات التي دارت بيني وبين أساتذة وطلاب الدراسات العليا في تلك الجامعة ، ولذلك أتوجه بخالص شكري وتقديري للأستاذ الدكتور هانز- ديتر ايفرز Evers عميد كلية الاجتماع بجامعة بيلفيلد ، والأستاذ الدكتور جورج شتاوت Stauth رئيس وحدة بحوث الشرق الأوسط بنفس الجامعة على الفترة الخصبة والمثمرة التي قضيناها معا ، كما أشكر أيضاً الأخوة المصريين الذين يعدون لدرجة الدكتوراه في هذه الجامعة « بيلفيلد » شادية قناوي المدرسة المساعدة بقسم الاجتماع جامعة عين شمس ، وفتحي أبو العينين المدرس المساعد بالقسم أيضاً ومجدي حجازي الباحث بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية ، ومحمد عبد النبي المدرس المساعد بقسم الاجتماع بجامعة القاهرة ، فقد كان لصحبتهم ومناقشاتهم ، وتشجيعهم أكبر الأثر في انجاز هذا العمل .

ولا يسعني في النهاية الا أن أنوه بأن هذا العمل يعد أيضاً ثمرة من ثمار المناخ الأخوي الممتاز الذي يسود قسم الاجتماع بجامعة عين شمس والذي نعتز جميعا بالانتماء اليه .

د . محمود عوده

البَابُ الأول

الأُسُسُ النظريّة والمنهَجيّة

الفصل الأول

مشكلات التعريف

١ ـ ما علم الاجتماع

٢ ـ علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية

٣ ـ بين القضايا الأساسية والفرعية في العلم

١ ـ ما علم الاجتماع ؟

ليس ثمة شك في أن غير المتخصصين في علم الاجتماع وكذلك الذين يبدون اهتماما ما بالقضايا الاجتماعية لديهم فكرة قد تتباين في درجة وضوحها أو غموضها عن هذا العلم لكن قد يكون من الصعوبة عليهم بمكان أن يقدموا اجابة كافية عن التساؤل المطروح ما علم الاجتماع ، وليس من شك في أن هذه الدعوى تنطبق ، ربما بصورة أكثر وضوحا على المبتدئين في دراسة هذا العلم .

وربما اعتقد هؤلاء وأولئك أن اجابة حاسمة يمكن أن يقدمها المتخصصون بسهولة ، وربما لم يدر بخلدهم أن تعريف علم الاجتماع هو الاشكال الأول الذي يواجه حتى المتخصصين أنفسهم فلو أننا أجرينا تجربة مبسطة مفادها أن نوجه هذا السؤال إلى خمسة من أساتذة علم الاجتماع فإن دهشتنا قد تكون بالغة لتعدد وربما تباين واختلاف الاجابة ، ولو أننا استعرضنا مجموعة من التعريفات المطروحة في المؤلفات المدرسية أو المداخل الأساسية لهذا العلم فاننا سنواجه نفس الظاهرة أيضاً ، التعدد والتباين وربما الاختلاف منذ البداية في تعريف علم الاجتماع ، ولذلك فإن التساؤل الذي

يثار حول تعريف علم الاجتماع يثير بدوره سؤالا ربما كان أكثر أهمية حول أسباب اختلاف المتخصصين في تعريفهم وتصورهم لهذا العلم . ولنؤجل الاجابة عن هذا التساؤل الأخير ، أي لنؤجل تفسير الاختلاف وتباين الرؤية والتصور حتى نحاول الاجابة عن السؤال الرئيسي المثار .

ما هي التعريفات التي تقدمها المؤلفات الحديثة لهذا العلم ، لقد حاولنا أن نختار عينة من التعريفات المقدمة في مؤلفات حديثة منشورة على النطاق العالمي وذلك لتحقيق هدفين ، أما الأول فيتمثل في الاحاطة بالوضع الراهن مما يكن من الدخول بشكل مباشر في معالجة مشكلة التعريف ، بينما يتمثل الهدف الثاني في محاولة تلمس أوجه الاختلاف بين التعريفات المختلفة والسعي من خلال ذلك إلى محاولة التفسير تمهيداً لتوضيح المشكلة والوصول إلى تعريف يمكن أن يكون مقبولاً لدى قطاع واسع من المشتغلين بهذا العلم من ناحية وأن يحصر نوعية القضايا والمشكلات الأساسية التي يعنى بها علم الاجتماع ويتميز بها بوصفه واحدا من العلوم الاجتماعية ، وهو ما يمثل الهدف النهائي لهذا الفصل .

يذهب « جيمس فاندر زاندن » في كتابه المنشور عام ١٩٧٩ إلى أنه « من الملاحظ أن هناك طابعا مميزا لعلم الاجتماع بوصفه علما ، مميز له عن العلوم الاجتماعية الأخرى ، لكن ذلك قد لا يرضي العلماء الاجتماعيين الآخرين ، علماء النفس والاقتصاد والسياسة والانثربولوجيا بل هو قد يدفعهم إلى الاحتجاج كذلك لأنه حين يذهب علماء الاجتماع إلى أن علمهم هو علم دراسة السلوك الانساني ، فانهم سوف يذهبون أيضاً إلى أن السلوك الانساني ، هو موضوع دراستهم كذلك .

ويواصل « زاندن » معتقدا أن ثمة ما يميز علم الاجتماع من حيث كونه يدرس أساسا « التفاعل الانساني » "Human Interaction" الذي يتجلى في التأثير المتبادل الذي يمارسه الأفراد في علاقاتهم المتبادلة ، التأثير في المشاعر

والاتجاهات والأفعال . . إن علم الاجتماع لا يهتم بما يجري في دخائل النفس أو الفرد الانساني ، وهو المجال الأساسي لعلم النفس . بل هو يهتم في المحل الأول بما يحدث بين الناس ، إن ثورة اهتمامه اذن هي البشر بوصفهم كائنات اجتماعية تمارس نشاطا متعدد الأوجه وتدخل مع الآخرين في علاقات متعددة ، يهتم علماء الاجتماع اذن بالطرق المتواترة التي يكون الناس علاقاتهم من خلالها . والتي تنمو وتتطور من خلالها أيضاً أشكال الروابط الاجتماعية المختلفة ، كما يعنون أيضاً بأساليب المحافظة على استمرار هذه العلاقات والروابط أو تغييرها وحلها ، انهم يدرسون الأسرة والجماعات والمجموعات ، والقطاعات الدينية والعصابات والتنظيمات الكبرى كالمصانع والجامعات وغيرها[١] .

أما « ماكجي » وزملاؤه فيتبنون في مؤلفهم المنشور عام ١٩٧٧ تعريفا لعلم الاجتماع يذهب إلى أنه العلم « الذي يدرس النظام الاجتماعي » Social Order ، ويشير تصور النظام الاجتماعي إلى ذلك النمط المنظم الذي تجري وفقا له الشئون الانسانية بدءاً من علاقات التعاون البسيطة كأن يعاونك شخص غريب عليك بأن يقدم لك مساعدة حتى الجماعات المنظمة التي تتحدث لغة مشتركة وتشترك في نفس الموقف السياسي لأجيال وربما لعدة قرون (أي المجتمعات التاريخية بوصفها نظما) والنظام الاجتماعي ليس مجرد أن يفعل الناس ما تعلموا أن يفعلوه فليس ثمة أحد يرغم الناس على اطاعة قواعد السلوك والتصرف فإن هذه القواعد السلوكية قد لا تتحدد بالنظم والقوانين في كثير من الأحيان لكن الناس يتعلموها ويكتسبوها ببساطة من خلال المشاركة الاجتماعية . إن هذا الانتظام الذي تحدث وفقا له الأشكال المتعددة للأحداث الاجتماعية ، والطريقة التي يوجد بها هذا الانتظام هو موضوع دراسة علم الاجتماع .

وحين يدرس علم الاجتماع هذا الموضوع فإنه يطور مجموعة من المفهومات والتصورات بوصفها أدوات ذهنية للتحليل كما يطور أيضاً رؤى

نظرية (أي طرقا محددة لرؤ ية موضوع البحث وفهمه وتحليله)[٢] .

وفي كتابها المنشور عام ١٩٧٩ تقدم « لوسيل دبرمان وكلايتون هارتيجن » تعريفا ثالثا مؤداه أن « علم الاجتماع هو أحد العلوم الاجتماعية التي تدرس سلوك الكائنات الانسانية»، وهو على خلاف العلوم الاجتماعية الأخرى يعنى بكافة جوانب السلوك الانساني في وضع اجتماعي معين ، فعلماء الاجتماع يدرسون الطرق التي تتكون المجتمعات من خلالها والأساليب التي يتصرف بها الأفراد في اطار البنيات الاجتماعية المختلفة ، انهم يحاولون أن يفهموا كيف تتحد الجماعات الانسانية معا وتتكامل ، وكيف تنفصل وتتباعد ولماذا وتحت أي ظروف يكون التكامل أو الانفصال ، كما يهتمون أيضاً بالتغيرات التي تطرأ على المجتمعات الانسانية وتقبل هذه التغيرات واستيعابها ، أو رفضها ومقاومتها . ومن ثم فإنه يمكن تعريف علم الاجتماع بأنه الدراسة العلمية لأنماط الحياة الاجتماعية الانسانية [٣] .

ويقدم « برنارد فيلبس » في مؤلفه « علم الاجتماع من النظرية إلى التطبيق » المنشور عام ١٩٧٩ تعريفا مؤداه « أن علم الاجتماع هو علم دراسة المجتمع»، ومن ثم فإن دراسة علم الاجتماع يمكن أن تفيدنا افادة بالغة فيما اذا كانت تصوراتنا وافتراضاتنا عن المجتمع والحياة الاجتماعية صحيحة أم لا ، كالتصور الذي يذهب ـ مثلا ـ إلى أن الفقراء مسئولون عن فقرهم أو أن وجود نظم للمعتقدات مسألة ضرورية بالنسبة للمجتمع ، أو حول طبيعة السلطة السياسية أو غير ذلك من القضايا التي ربما كان لدى الانسان العادي البسيط تصورات وأفكار حولها ، ان علماء الاجتماع يمكنهم أن يقدموا لنا المعلومات التي تتعلق بأبعاد الخبرة الانسانية والتي تجهلها الأغلبية من الناس »[٤] .

ويمكن أن نضيف إلى هذه التعريفات أيضاً مجموعة أخرى متنوعة شاعت في الكتابات المختلفة ، ومنها الكتابات العربية كتلك التي تذهب إلى

أن علم الاجتماع هو علم دراسة الظواهر الاجتماعية أو النظم الاجتماعية ، أو الانسان في علاقته بالبيئة والمجتمع والثقافة أو غير ذلك .

ويمكننا أن نلخص العناصر الأساسية التي تضمنتها التعريفات السابقة على النحو التالي : ـ

١ ـ انه علم دراسة السلوك الانساني .

٢ ـ علم دراسة التفاعل الانساني المتبادل .

٣ ـ دراسة النظام الاجتماعي .

٤ ـ دراسة البناء الاجتماعي .

٥ ـ دراسة الأنماط الاجتماعية أو الظواهر الاجتماعية .

٦ ـ دراسة الاعتماد الانساني المتبادل .

٧ ـ دراسة المجتمع الانساني في استقراره وحركته .

إن الاختلاف والتباين هو ما نستطيع أن نلاحظه للوهلة الأولى ، من خلال الاحاطة السريعة بهذه التعريفات ، وهنا نعود إلى التساؤ ل الذي أثير حول أسباب التباين هذه .

يمكننا ببساطة أن نطرح تفسيرا لهذا التباين يستند إلى بعدين أساسيين أو سببين أساسيين ، أما السبب الأول فربما يتمثل في الموقف النظري أو الفكري الذي ينطلق منه التعريف ذاته ذلك لأن علم الاجتماع شأنه شأن العلوم الاجتماعية الأخرى لا يستند إلى موقف نظري موحد يجمع عليه كافة المشتغلين به وانما هو يستند إلى مواقف نظرية وفكرية متعددة تتفاوت في تقاربها أو تباعدها ، ونعني بهذه المواقف ، النظرية التي يتبناها عالم أو متخصص ما ، ذلك لأن علم الاجتماع يرتبط أشد الارتباط بالواقع الاجتماعي بوصفه موضوع دراسته ، والمشتغلون به هم جزء من هذا الواقع

الاجتماعي ومن ثم فإن أوضاعهم الاجتماعية واتجاهاتهم الفكرية والفلسفية والسياسية وانتماءاتهم الطبقية تسهم إلى حد بعيد في تباين المواقف النظرية التي ينطلقون منها أو الرؤى النظرية التي يستلهمونها في دراستهم للمجتمع وهذه هي مشكلة القيم في العلوم الاجتماعية بشكل عام والعلماء الاجتماعيين لا يختلفون في ذلك عن رجل الشارع العادي فمثلا المشاة الذين لا يملكون سيارات قد يرون أن أزمة المرور ترجع إلى تكدس الشارع بالسيارات وعدم مراعاة مالكيها لقواعد المرور بينما قد يرى أصحاب السيارات في تشخيصهم للمشكلة غير ذلك وقد يحملون المشاة عبء الأزمة وهكذا .

ان اتصال علم الاجتماع الوثيق بالحياة الاجتماعية والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، وكون المشتغلين به هم في نفس الوقت جزء من هذا المجتمع ، ولهم علاقة ما بتشكيلة المشكلات والظواهر الموجودة تجعل من الصعوبة بمكان أن يتحرر العلم من أحكام القيمة وأن يتحرر علماؤه من الانتماءات القيمية والاجتماعية ، وهذه ظاهرة لا ينفرد بها علم الاجتماع وانما تشترك فيها العلوم الاجتماعية الأخرى بدون استثناء . ومن الجدير بالذكر أن هذا الاختلاف النظري قد لا يرتبط بالدراسة الموضوعية ، أو على وجه الدقة قد لا يرتبط بالحقائق الموضوعية ، فالحقائق الاجتماعية الموضوعية موجودة بخصائصها بغض النظر عن الطريقة التي ينظر بها الباحث أو العالم اليها ، فالجريمة لها وجود موضوعي لكن باحثا ما قد يركز في دراسته على الاسباب الأخلاقية لها انطلاقاً من موقف نظري يرى ان التدهور الأخلاقي هو السبب الرئيسي للجريمة بينما قد يركز باحث آخر على الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لأنه يتبنى منطلقاً اقتصادياً اجتماعياً في تفسير الجريمة ، لكن الخلاف بينهما لم ينف الوجود الموضوعي للجريمة بوصفها ظاهرة اجتماعية ، وعلى نفس النحو قد يرى عالم اقتصاد ليبرالي أن سبب الأزمة الاقتصادية يتمثل في تدخل الدولة في شئون الاقتصاد كتحديد الأسعار أو الدعم أو غير ذلك بينما يرى عالم آخر ينطلق من موقف نظري مخالف أن ترك

المجال مفتوحاً تماماً وبدون تخطيط أو رقابة للنشاط الفردي هو سبب الأزمة الاقتصادية ، كلاهما اذن معترف بوجود أزمة اقتصادية كحقيقة موضوعية لكن كل منهما يراها بمنظار مغاير ، هذا ببساطة ما نعنيه باختلاف المواقف النظرية أو الفكرية ، وفي موضع آخر من هذا الكتاب (الفصل الرابع) سوف نعرض بالتفصيل للمواقف النظرية المختلفة في علم الاجتماع وكيف ينعكس اختلافها على رؤية مجال البحث ونوعية القضايا الجديرة بالدراسة ومحاور الاهتمام وأسلوب المعالجة .

أما السبب الثاني الذي يؤدي إلى تباين التعريفات في تصوري فهو يتمثل في أن التعريفات السابقة في معظمها تفتقر بشكل أو بآخر بدرجة قد تزيد أو تنقص إلى بعض الشروط المنطقية التي ينبغي أن تتوفر في أي تعريف علمي . والخطأ المنطقي المشترك بين هذه التعريفات جميعاً هي أنها تعرف المجهول بالمجهول ، مع أنه من المنطقي أن يعرف المجهول بالمعلوم ، بأسلوب آخر انها تعرف علم الاجتماع من خلال مفهومات لا تستطيع أن تعرفها الا من خلال علم الاجتماع ذاته ، هي تعرف العلم مثلاً بالسلوك الانساني أو التفاعل أو النظام أو الظاهرة أو المجتمع أو البناء الاجتماعي أو التغير الاجتماعي علماً بأننا لا نستطيع ان نعرف ما هو المجتمع أو السلوك الانساني أو النظام الاجتماعي أو الظاهرة الاجتماعية إلا من خلال دراستنا لعلم الاجتماع ، واذا كنا مبتدئين لا نعرف (نظريا) شيئاً عن علم الاجتماع فكيف نفهم مصطلحات مثل المجتمع والنظام والتفاعل وغير ذلك من المفهومات التي طرحت بوصفها تعريفاً ؟ انه تعريف المجهول بالمجهول اذن وتلك هي المغالطة التي تمثل بعداً أساسياً من أبعاد التباين والاختلاف في التعريف في اطار ما نتصوره السبب الثاني لهذا التباين .

أما البعد الثاني بلغة المنطق فيتمثل في أن هذه التعريفات في جملتها تعريفات قد تكون جامعة لكنها في الوقت ذاته غير مانعه بمعنى انها قد تجمع في اطارها كافة العناصر والقضايا والمشكلات التي تدخل بشكل ما في اطار

دراسة كافة العناصر والقضايا والمشكلات التي تدخل بشكل ما في اطار دراسة علم الاجتماع لكنها لا تميز علم الاجتماع في حد ذاته بوصفه علماً وانما قد تخلط بين علم الاجتماع وغيره من الفروع المعرفية الاخرى فالسلوك الانساني أو الظاهرة الاجتماعية أو التفاعل الانساني او المجتمع أو الاعتماد الانساني المتبادل هي تشكل في حقيقة الأمر الاهتمام الموسع لعلم الاجتماع لكنها في الوقت ذاته وبوصفها مجالاً للدراسة ليست مقصورة على علم الاجتماع وحده ، بل ان كافة العلوم الاجتماعية الأخرى تشاركه فيها بدرجة أو بأخرى ، فعلم النفس أيضاً يدرس السلوك الانساني والأنثربولوجيا الاجتماعية تدرس السلوك الانساني والمجتمع والظاهرة الاجتماعية والنظام الاجتماعي وكذلك التاريخ وعلم الاقتصاد وعلم السياسة . باختصار ان هذه التعريفات وان كانت تحدد المجالات العريضة لاهتمام علم الاجتماع الا أنها لا تميز تميزاً دقيقاً المجال النوعي الذي يدرسه علم الاجتماع وقد لا يشاركه فيه علم اجتماعي آخر .

وقد أدركت بعض هذه التعريفات هذه المشكلة حيث نجد « زاندن » يتدارك الأمر ويقول ـ معتقداً أنه قد وصل الى حل لها ـ أنه « فيما يتعلق بالتفكير في وضع علم الاجتماع بين العلوم الاجتماعية الأخرى فان علينا أن نتحاشى النظر إلى العلوم الاجتماعية بوصفها علوماً منفصلة منعزلة عن بعضها البعض ، فالحدود الفاصلة بين علم الاجتماع والتاريخ والأنثربولوجيا وعلم النفس والاقتصاد والعلم السياسي هي حدود مائعة وهلامية ولا يمكن تمييزها بصورة دقيقة وكثيراً ما يحدث أن يغزو علم منها المجال الخاص لعلم آخر .(٥)

ومع أننا قد نتفق ـ إلى حد ما ـ مع ما يذهب اليه « زاندن » الا أن ذلك لا يعفينا من ضرورة بذل الجهد في محاولة تعيين المجال الخاص لعلم الاجتماع الذي يميزه بوصفه علماً اجتماعياً . وفي تصوري أن هذه المهمة لا يمكن انجازها على نحو كاف دون البدء بخطوة تمهيدية تتمثل في أنه قبل البدء

بالتعريف علينا ان نعين ـ ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً ـ الحدود التي تفصل وتميز في الوقت ذاته بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى حتى يمكن الوصول إلى المجال النوعي لدراسة علم الاجتماع في اطار العلاقات والاختلافات في التصورات والرؤى وزاوية البحث وهدفه بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى وسوف نختار في هذا الصدد تلك العلوم التي تتداخل حدودها وتتشابك مع علم الاجتماع أكثر من غيرها وهي ـ الفلسفة ـ علم النفس ـ التاريخ ـ الانثروبولوجيا ـ العلوم الاجتماعية المحدودة (الاقتصاد ـ السياسة ـ القانون ـ علم الأديان المقارن) وغيرها.

٢ ـ علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية

(أ) الفلسفة والفلسفة الاجتماعية :

لقد نشأ علم الاجتماع في الربع الأول من القرن التاسع عشر في أوروبا على يد « أوجست كونت » العالم الفرنسي في معترك الصراع بين تيارات فلسفية متعارضة ، سبقت وواكبت انهيار النظام الاجتماعي القديم (الاقطاع) وصعود النظام الجديد (المجتمع الصناعي الرأسمالي) . تيارات فلسفية سياسية واخلاقية انطلقت من منطق التنوير كالفلسفات السلبية والنقدية التي أسهمت في تقويض النظام القديم بوصفها أسلحة فكرية بالغة الضراوة ، أو من المنطق المضاد للتنوير كرد الفعل الفلسفي الرومانسي المحافظ الذي أخذ يتغنى بالعناصر الاجتماعية والأخلاقية الايجابية للنظام القديم . ان مفهومات وتصورات مثل التقدم أو التغير أو النظام الأخلاقي أو الاجماع هي تصورات تطورت في اطار التيارات الفلسفية بالاضافة إلى التحولات والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عايشتها أوروبا في تلك الفترة في بزوغ علم الاجتماع ، وأسهمت هذه التيارات الفلسفية في تشكيل تصورات ومفهومات هذا العلم ، مما يوضح الصلة الوثيقة التي ميزت علاقة علم الاجتماع بالفلسفات السياسية والأخلاقية في مرحلة النشأة[٦] .

وبغض النظر عن حقيقة انطلاق علم الاجتماع في اطار الفلسفة فإن هناك من يميز بين علم الاجتماع والفلسفة الاجتماعية على أساس ان الفرق بينهما هو ذات الفرق بين كل علم وكل فلسفة ، أي بين العلم بشكل عام والفلسفة بشكل عام بوصفهما شكلين مختلفين من أشكال المعرفة الانسانية ، ويحدد هذه الفروق بوصفها أولاً فروق في الهدف ، وفروق في طريق بلوغ هذا الهدف ، فالفلسفة بصفة عامة تسعى إلى الوصول إلى ما تتصوره حقائق نهائية أو مطلقة ومن ثم فهي تبحث عن العلل النهائية للأشياء أو لظواهر الكون المختلفة التي تشمل أيضاً الانسان والمجتمع والحضارة . هي تنشغل بقضايا مثل القيم الانسانية النهائية ، والعلل النهائية للوجود بما فيه الوجود الانساني والأنماط المثالية للعلاقة بين الانسان والموقف العام الذي يحيط به بجوانبه الحضارية والانسانية والمادية ، أما العلم بشكل عام فان هدفه محدد بالحقائق النسبية بل هو يكاد لا يسلم بوجود ما يسمى بحقائق مطلقة أو علل نهائية ، ويعتبر هذه المقولات مقولات فلسفية وغير علمية في الوقت ذاته .
وفي ضوء ذلك الاختلاف في الهدف تختلف التساؤلات التي يثيرها كل من الفيلسوف والعالم ، فالتساؤل الفلسفي طموح وغير محدود بينما التحديد والتواضع هما السمتان الأساسيتان اللتان تميزا أي تساؤل علمي ، ان الفيلسوف يستطيع أن يتساءل حول مستقبل الانسان أو مصير الانسان ، أو مصير الحضارة الانسانية ككل لكن العالم لا يستطيع اثارة مثل هذا السؤال لأن طرقه المنظمة في الحصول على اجابة عن تساؤلاته لا تمكنه من الاجابة عليه بشكل يستوفي الشروط العلمية ان العالم يستطيع فقط ان يثير تساؤلاً محدداً مثلاً ما هي الظروف والملابسات الموضوعية الملموسة التي يمكن قياسها وحصرها التي تؤدي في موقف ما إلى ظاهرة العنف في سياق اجتماعي معين ، أو ظاهرة الجريمة ، أو التغير الاجتماعي أو غير ذلك من التساؤلات المحددة التي يمكنه الاجابة عنها بالطرق التي اصطلح على تسميتها بالمنهج العلمي .

وجدير بالذكر ان الاختلاف في الهدف وطبيعة الاسئلة المثارة تفرض اختلافاً في طرق بلوغ هذا الهدف وطرق الاجابة عن هذه الأسئلة ، فهدف الفلسفة ربما يفرض تصورات أو تعميمات قبلية تتشكل في ذهن الفيلسوف يتجه إلى ان يخلعها ويطبقها على الظواهر الملموسة أو على حد تعبير البعض ان منطق التفكير الفلسفي يبدأ من الكليات إلى الجزئيات ، انه يبدأ بالتعميم ثم يتجه إلى استنباط الحقائق الجزئية من هذا التعميم ، وهو يعتمد في تعميماته إلى حد بعيد على خبرة تأملية ذاتيه ، بينما يتخذ العالم موقفاً مناقضاً وهو يحاول الوصول إلى هدفه والاجابة عن تساؤلاته ، انه لا يضع اعتباراً للخبرة الذاتية ، بل الخبرة الموضوعية التي تستند إلى ملاحظة الوقائع الموضوعية ورصدها بمختلف أساليب الرصد والقياس الدقيقة منطلقاً من تصور اساسي يعد مسلمة محورية من مسلمات المنطق العلمي مؤداه ان العالم يتميز بالوجود الموضوعي بشكل مستقل عن تصوراتنا الذاتية . ولذلك فان المعرفة العلمية تبدأ من الجزئيات انطلاقاً نحو التعميم ، انها طريقة استقرائية أساساً تبدأ من الدراسة الموضوعية للجزئيات حتى تتمكن من وصف الخصائص المشتركة لهذه الجزئيات وتعيين العلاقات المتبادلة بينها .

لكن هذه الاختلافات التي قد يراها البعض فارقاً بين العلم والفلسفة لا تنفي العلاقة الوثيقة بينهما بشكل عام فالتفكير الفلسفي قد يثري التفكير العلمي من خلال ما قد يثيره من تساؤلات قابلة للبحث والدراسة بأسلوب علمي ، ومن خلال ما يمكن ان تهتم به الفلسفة ـ وبخاصة المنطق في تطوير مناهج البحث العلمية وصياغة القانون العلمي والنظرية العلمية (المنطق الرياضي على سبيل المثال) ومن ناحية أخرى فان التقدم العلمي في البحث والاكتشاف يسهم اسهاماً بالغاً في تطور الفكر الفلسفي من حيث كونه يسهم في حل الاشكال المعرفية والمنهجية التي تثيرها الفلسفة ، فالفيلسوف المعاصر أصبح يعتمد بشكل متزايد ـ في بناء نسقه الفلسفي ـ على نتائج البحوث العلمية التي لا يستطيع أن يتجاهلها سواء كانت هذه العلوم علوماً طبيعية أو

اجتماعية إلى المدى الذي تطورت فيه فلسفات علمية (الوضعية والوضعية المنطقية) كما تطورت فلسفة العلوم لكي تسهم بشكل مباشر في ترقية مناهج البحث العلمي وتطويرها (على سبيل المثال تستند الفلسفة المادية الجدلية على كثير من حقائق العلوم الطبيعية ، وهي في الوقت ذاته تثير موضوعات متنوعة جديرة بالبحث في العلم الطبيعي ، وتطرح أيضاً منطقاً محدداً للبحث العلمي) .

أما عن علاقة الفلسفة بشكل عام والفلسفة الاجتماعية بشكل خاص بعلم الاجتماع فاننا نستطيع ان نقول بأنها تجري وفقاً لنفس المنطق ، منطق العلاقة بين الفلسفة والعلم ، فهناك فلسفة لعلم الاجتماع وهي ذلك الجانب الهام الذي ينطوي على منطق البحث الاجتماعي والمسلمات الأساسية التي ينهض عليها علم الاجتماع بوصفه علماً ، كما تسهم الفلسفة من خلال المنطق في صياغة النتائج التي يصل اليها البحث الاجتماعي في صورة تعميمات أو قوانين وصولاً إلى بناء النظرية الاجتماعية ، فالنظرية الاجتماعية هي نسق منطقي في المحل الأول ترتبط فيه النتائج بالمقدمات ، لكن المقدمات والنتائج جميعاً قد تمت صياغتها وفقاً لقواعد المنطق وعلى أساس البحث العلمي الموضوعي في الوقت ذاته . ولا نستطيع أن ننكر ما قدمته الفلسفة الاجتماعية إلى علم الاجتماع من تصورات ومفهومات ومقولات أساسية ، وبصفة خاصة في مرحلة النشأة .

ومن ناحية أخرى فقد أسهم علم الاجتماع اسهاماً بارزاً في حل الكثير من المشكلات الفلسفية ، مشكلة المعرفة ، ومشكلة القيم ومشكلة الانسان الاخلاقية والدينية إلى المدى الذي يصيح فيه البعض منذراً ومحذرا من أن علم الاجتماع يحاول استئصال المنطق واقتلاع الميتافيزيقا وهم يعنون بذلك أنه يحاول حل المشكلات الكلاسيكية في الفلسفة ومن ثم انهاء عصر التفكير الفلسفي .

فمن حيث مشكلة المعرفة ، قدم رواد علم الاجتماع اسهامات بارزة حين عرض « كارل ماركس » كيف أن الوجود الاجتماعي يحدد الوعي الاجتماعي ومن ثم فالعقل لا يفرز فكراً بمعزل عن علاقة الانسان وكفاحه في الواقع المادي والاجتماعي الموضوعي ، وقدم « اميل دوركايم ، اسهاماً لا يقل أهمية في حل المشكلة الفلسفية التقليدية (مقولات الفكر) حين عارض كل من التيارين الفلسفيين المتنازعين حول هذه القضية ، الفلسفة الحسية أو التجريبية التي ترى ان الخبرة الحسية المباشرة هي مصدر المعرفة والفلسفة العقلانية التي ترى ان مقولات الفكر كافية في العقل الانساني بوصفه عقلاً انسانياً وأنها بذلك سابقة على أي خبرة حسية أو وجود موضوعي اجتماعي للانسان . وقد فهم « دوركايم » مشكلة مقولات الفكر بوصفها مشكلة اجتماعية ، أو هي تجد حلاً لها اذا ما تم تفسيرها في ضوء الواقع الاجتماعي ، باعتبار مقولات الفكر ذات أصل وطبيعة اجتماعية ، ان بعض القبائل التي يتخذ مكان اقامتها شكلاً دائرياً تفهم « المكان » بوصفه دائرة أو في شكل دائري ، كما ان مقولة الزمان ما هي الا انعكاس ذهني للزمان الاجتماعي للقبيلة تتابع الانشطة الاجتماعية والطقوس والمراسم والمناسبات وغير ذلك .

وبنفس الطريقة يسهم علم الاجتماع في حل المشكلات القيمية والأخلاقية والدينية حينما يفسرها ويفهمها في ضوء أصولها الاجتماعية وتطورها التاريخي ، على سبيل المثال اسهام كارل ماركس في فهم العلاقة بين البنية الاساسية في المجتمع وبين البنية الفوقية أو الايديولوجيا ، ونظرية « اميل دوركايم » الاجتماعية في الدين والمعتقدات ، واسهام ماكس فيبر في مجال العلاقة بين الأفكار الدينية والأخلاقية والنظم الاقتصادية والتطور الاجتماعي ، وحديثاً « كلود ليفي شتروس» في معرض تفسيره البنيوي للأسطورة والخرافة .

ومن ناحية أخرى فان التطورات الفلسفية تجد صدى لها في علم

الاجتماع سواء على مستوى النظرية أو المنهج ، فالفلسفة الكانتية المحدثة التي كانت تشكل بعدا هاما من أبعاد المناخ الثقافي في ألمانيا في الوقت الذي عاش فيه ماكس فيبر ، والتي ميزت في مجال الظواهر بين فئة الظواهر الطبيعية بمعنى الفيزيقية ، وذهبت إلى أنها الفئة القابلة لتطبيق ما اصطلح عليه من مناهج البحث العلمي ، وفئة الظواهر الروحية او الانسانية ، النفسية والاجتماعية والثقافية ، وهي فئة لا يمكن ان تفهم من خلال منهج البحث العلمي المعروف في تصورها ، هذا التمييز قد اثر تأثيراً بالغاً في تطوير « ماكس فيبر » لمفهوم « الفهم التعاطفي » «Verestehen» بوصفه الاداة الفعالة لدراسة الظواهر الاجتماعية والفلسفة الوضعية المنطقية قد انعكست في تيار وضعي ايضاً في علم الاجتماع لدرجة جعله يتطور إلى علم اجتماع رياضي ، ويمكن ان ينطبق ذلك أيضاً والى حد بعيد على التيارات الفلسفية الاخرى كالمادية والمثالية والفينومنولوجيا والوجودية والبنيوية وغير ذلك .

ويتضح من هذه المناقشة المختصرة انه على الرغم من أن علم الاجتماع يتميز عن الفلسفة الاجتماعية تميز أي علم عن أي فلسفة في الهدف والطريق ونوعية التساؤلات المثارة وشكل الخبرة التي تعاون على الاجابة عن هذه التساؤلات . الا ان ثمة أوجه متعددة للتداخل والتشابك من ناحية وثمة اسهامات متبادلة من ناحية اخرى إلى المدى الذي قد يغزو احدهما مجال علم الآخر ، فليس من شك في أن مؤلفاً مثل « مقدمة ابن خلدون » يصعب تصنيفه، هل هو مؤلف في علم الاجتماع أم في الفلسفة الاجتماعية والسياسية ، وغير ذلك الكثير .

٢ ـ علم النفس

كثيراً ما يتبادر إلى ذهن غير المتخصص أن علم النفس وعلم الاجتماع هما تسميتان لشيء واحد. وربما جاء مثل هذا الخلط أحياناً من أجهزة الاعلام في معرض مناقشتها للقضايا العامة ذات الطبيعة الاجتماعية أو السيكلوجية ،

ومع وضعنا للعلاقة التي تتوثق أحياناً وتتباعد أحياناً أخرى بينهما، فان هذا الأمر يتطلب محاولة لتحديد المجال الدقيق لكل منهما . ان التساؤ ل الذي يثار حول التمييز بين علم النفس وعلم الاجتماع قد يلق اجابات متعددة ، لعل من أبرزها ان علم النفس يدرس الفرد بوصفه شخصية أو كياناً سيكلوجياً متميزاً ، بينما يدرس علم الاجتماع الجماعات والمجتمعات والنظم الاجتماعية التاريخية . والواقع ان مثل هذه الاجابة تمثل تبسيطاً مخلاً للقضية يأتي على حساب الحقائق العلمية الموضوعية ، وأولى هذه الحقائق انه من الصعوبة بمكان أن نفصل فصلاً تعسفياً بين الفرد من ناحية والمجتمع من ناحية اخرى ، فالأفراد بوصفهم فاعلين نشطين في حركة التاريخ هم الذين يخلقون النظم والمجتمعات والحضارات ، كما أنهم أيضاً وفي نفس السياق هم الذين يمكنهم ان يهدموا ما شيدوا ، بل ان بعض التيارات السسيولوجية تذهب إلى انه ليس ثمة وجود موضوعي مادي لما نطلق عليه « المجتمع » اننا نطلق اسم المجتمع حينما يتواجد الافراد معاً وينشطون ويتفاعلون ، ويطورون انماط معينة للفعل الانساني ، أما الوجود الحقيقي فهو الوجود الفردي ، الافراد إذن هم الموجودون بالفعل أما المجتمع فهو موجود بالاسم ، وتلك هي النزعة المعروفة بالاسمية الاجتماعية والتي ارتبطت في نشأتها بفلسفة التنوير النقدية العقلانية الفردية بوصفها رد فعل عنيف على قهر النظام الاجتماعي الاقطاعي اللاهوتي للأفراد .

وفي الوقت ذاته لا يمكن أن يدعي « علم النفس » بوصفه علماً أنه يستطيع أن يفهم السلوك الفردي ذاته أو الشخصية الفردية في تكونها ونموها وارتقائها بمعزل عن الظروف الاجتماعية والحضارية والتاريخية المحيطة أو التي تتطور في اطارها هذه الشخصية . إن فهمنا اذن للعلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع بوصفها علاقة ديالكتيكية يمكن أن تعيننا على تصور العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع .

وتذهب اجابة أخرى إلى أن علم النفس يهتم بالعالم الداخلي للفرد ،

أي العمليات العقلية والنفسية التي تجري داخل الأفراد كالادراك والتذكر والتخيل والانفعال بالاضافة إلى المظاهر المرضية لهذه العمليات الداخلية ، أما علم الاجتماع فإنه يهتم أساساً بالعالم الخارجي للفرد أي علاقته بالآخرين وتفاعله معهم وعلاقته بالجماعات والنظم الاجتماعية والثقافية ، إن علم الاجتماع يهتم بالفرد بوصفه عضوا في جماعة وطبقة أو طائفة وتنظيم وحزب سياسي ومشاركا في مجتمع تاريخي معين وثقافة معينة . ومع أن هذا التمييز يخطو خطوة أبعد واكثر تقدما في مجال التمييز الا أن الأشكال الأساسي يظل هو هو ونعني بهذا الاشكال طبيعة العلاقة الوثيقة بين عالم الفرد الداخلي وعالمه الخارجي وإلى أي مدى يتبادلان التأثير والتأثر ، إلى أي مدى يتأثر العالم الداخلي للفرد بعالمه الخارجي والعكس ايضاً . والواقع أن هذه المشكلة اثارت وما تزال تثير تيارات نظرية كاملة قد تنحاز إلى التأثير البالغ للعالم الداخلي على العالم الخارجي أحيانا ، وقد تنحاز في أحيان أخرى إلى التأثير المسيطر للعالم الخارجي (المجتمع) على السيكلوجيا الانسانية . ونعني بذلك أن هناك نظريات سيكلوجية في علم الاجتماع تسعى إلى تفسير المجتمع ككل في حركته واستقراره من خلال قوانين علم النفس الفردي ، أو هي تستخدم مقولات علم النفس في تفسير الظواهر الاجتماعية وفهمها كمقولة « المحاكاة » أو التقليد مثلا بوصفها يمكن أن تفسر انتشار الظاهرة الاجتماعية وتكرارها أو عقدة أوديب لتفسير التغيرات الاجتماعية والسياسية العنيفة أو الاكتئاب لتفسير انتشار الانتحار إلى المدى الذي يشكل فيه ظاهرة اجتماعية أو تعاطي الحشيش أو غير ذلك .

وفي مقابل ذلك نجد تيارا سسيولوجيا يسعى في ضوء مقولات علم الاجتماع إلى تفسير العالم الداخلي للفرد أو إلى تفسير الظواهر السيكلوجية ويرى على سبيل المثال أن عقدة أوديب أو عقدة الاخطاء وهي من المقولات الأساسية في التحليل النفسي ليست ثوابت سيكلوجية أو هي ليست خصائص سيكلوجية عامة وثابتة في النوع الانساني ، كما يذهب التحليل

النفسي التقليدي وانما هي نتائج سيكلوجية لظروف اجتماعية وحضارية (السلطة الأبوية والمجتمع الذكوري) ، ويحاولون التدليل على ذلك من خلال دراساتهم الميدانية وشواهدهم التي تذهب إلى أن المجتمعات البدائية الأموية حيث تنعدم سلطة الأب والوضع المتميز للذكور لا تعرف مثل هذه العقد أو المركبات ، أن الخصائص السيكلوجية اذن بالنسبة لهذا التيار هي انعكاس للواقع الاجتماعي التاريخي بكل ما يحمله هذا التعبير من معنى .

بينما نرى تيارا ثالثا ما يزال مؤثرا على المستوى النظري من ناحية وعلى مستوى الحركات الاجتماعية (ذات الطابع السلبي أو المثالي) من ناحية أخرى (حركات الهيبز ورفض المجتمع الاستهلاكي والدفاع عن الذات ضد قهر النظام الاجتماعي وتدخله ، وحركات الطلبة والشباب في أوروبا في أواخر الستينيات) يسعى إلى تطوير صياغة نظرية على أساس مقولات علم النفس وبخاصة التحليل النفسي (فرويد) من ناحية ومقولات سسيولوجية (كارل ماركس) من ناحية أخرى تسعى إلى تفسير الانساق الاجتماعية التاريخية ونعني بذلك التيار مدرسة فرانكفورت (أدورنو ـ ماركوزا وغيرهما) .

ومن الجدير بالذكر أن كافة هذه التيارات بغض النظر عن اختلافاتها النظرية والعملية التي قد تصل إلى حد التناقض ، إنما تعكس حقيقة ناصعة ، وهي العلاقة الوثيقة بين الفرد والمجتمع ومن ثم بين علم النفس وعلم الاجتماع .

لكن تيارا بارزا من تيارات علم النفس ربما يجد نفسه مرتبط بالعلوم الفيزيقية أكثر من ارتباطه بالعلوم الاجتماعية مثل بعض التيارات السلوكية وعلم النفس الفسيولوجي ، لكنها في حقيقة الأمر حينما تبتعد عن العلوم الاجتماعية والانسانية فانها تبتعد كذلك عن فهم حقيقي للانسان بما هو انسان .

لكن التداخل بين ما هو نفسي وما هو اجتماعي قد لا يعني دائما التداخل والخلط بين علم النفس والاجتماع ، هذا الخلط الذي قد يحدث نتيجة للخلط بين مستويات التفسير ذاتها ، فالمجتمع على سبيل المثال قد تطور عن الحياة النفسية الفردية لكنه في تطوره قد تجاوز هذه الحياة وأضحى وجودا متميزا مستقلا عن الحياة الفردية هذه وليس أدل على ذلك من أن الفرد الواحد قد لا يستطيع أمام الآخرين أن يسلك سلوكاً يسلكه وهو منعزل عنهم وهنا يصبح لكل مستوى من مستويات التفاضل هذه قوانينه الخاصة القادرة على فهمه وتفسيره ومقولاتها الخاصة أيضاً ، ببساطة أن مقولات علم النفس تستطيع أن تفسر الظواهر الفردية أو الحالات الفردية ، اما اذا اتخذت أو تطورت هذه المظاهر الفردية لكي تصبح ظاهرة عامة فهنا ينتهي دور مقولات علم النفس ليأتي دور مقولات علم الاجتماع طالما أن الحالة الفردية تحولت إلى ظاهرة اجتماعية واسعة الانتشار . وحتى يمكن توضيح هذا المذهب نضرب مثلا بتعاطي الحشيش أو المخدرات بوجه عام ، ففي الوقت الذي يكون فيه تعاطي الحشيش محصورا في اطار حالات فردية معدودة أو محدودة النطاق فإن علم النفس بمقولاته المختلفة ، الاحباط أو الاكتئاب أو الاستعدادات أو الاضطراب الانفعالي ، يمكن أن يفسر عدم توافق أو اضطراب أو ادمان هذه الحالات الفردية أما حينما تتخذ الظاهرة شكلا واسع الانتشار ، في الريف والحضر وبين الشرائح الاجتماعية المختلفة ، فإن العوامل السيكلوجية هنا تصبح غير قادرة على التفسير ويأتي دور علم الاجتماع لكي يفسر هذه الظاهرة العامة من خلال مقولاته كالبنية الاجتماعية أو التغير الاجتماعي أو الظروف الاقتصادية والسياسية أو التناقضات الاجتماعية أو غير ذلك من المقولات ، ذلك لأنه لا يمكن لعلم النفس أن يواصل تفسير الظاهرة الاجتماعية هنا بنفس المفهومات التي فسر بها الحالات الفردية فهو لا يستطيع أن يذهب مثلا إلى أن المجتمع كله قد أصيب بحالة اكتئاب دفعته إلى تعاطي المخدرات لأننا قد نسلم معه بأن هناك حالة اكتئاب

واحباط عامة ترتبط بتعاطي المخدرات أو تصاحبها لكن ما الذي أدى إلى أن تتخذ حالة الاكتئاب هذه شكلا عاما أو شكل ظاهرة اجتماعية عامة ؟ إن حالة الاكتئاب هذه شأنها شأن التعاطي تصبح ذاتها قابلة للتفسير السسيولوجي أو التفسير من منظور علم الاجتماع ، ان تفسير المجتمع بمقولات علم النفس ليس أقل خطأ من تفسير الشخصية الانسانية بمقولات البيولوجيا أو الفسيولوجيا ، حقا أن هذه المستويات تتكامل وتتفاعل وربما تصارعت أيضاً لكن يظل لكل مستوى منها قوانينه النوعية الخاصة التي تلائمه .

ويرجع الفضل إلى « اميل دوركايم » في المبادءة بالتنبيه إلى خطورة تداخل مستويات التفسير على فهمنا للحقائق الموضوعية وذلك في كتابه « قواعد المنهج في علم الاجتمـاع » ودراسته عن الانتحار التي قدمها نموذجا لما يعنيه بهذه المبادءة . فهو في دراسته عن الانتحار يميز بين الانتحار بوصفه حالات فردية محدودة ، وهنا يصبح مجالا لدراسة علم النفس وتفسيراته ، وبوصفه ظاهرة اجتماعية ، أي حينما تتفاقم حالات الانتحار وتنتشر وتتكرر ، وهنا تصبح موضوعا لعلم الاجتماع حيث يذهب إلى أنه كما أن الظاهرة السيكلوجية الفردية ينبغي أن تفسر بظواهر سيكلوجية على نفس المستوى ، فإن الظاهرة الاجتماعية ايضاً يجـب الا يتم تفسيرها الا في ضوء ظواهر اجتماعية مماثلة ، وانطلاقا من هذا التصور يفسر ظاهرة الانتحار كظاهرة اجتماعية ـ ومن خلال الاحصاءات والبيانات التي جمعها في عصره ـ بوصفها مرتبطة ايجابا أو سلبا بدرجة أو بظاهرة التضامن الاجتماعي أو التفكك الاجتماعي ويميز وفقا لذلك بين اشكال اجتماعية مختلفة للانتحار ، الانتحار الأناني الذي ينتج عن انحلال الروابط الاجتماعية والانتماءات الاجتماعية والثقافية والدينية للفرد ، والانتحار الايثاري الذي ينتج عن شدة وعمق هذه الروابط (كأن يضحي الفرد بحياته في سبيل الجماعة) والانتحار الأنومي الناتج عن اضطراب وفوضى القيم الاجتماعية والمعايير وتضاربها

حيث لا يستطيع الانسان أن يعين الخطأ من الصواب .

ومع أننا حتى الآن قد نجحنا ـ بعض الشيء في التمييز بين علم النفس وعلم الاجتماع من حيث مستوى التفسير وزاوية النظر ، وربما الموضوع أيضاً ، الا أن التداخل لا يزال قائما ، ولذلك نجد جسورا علمية تمد بين العلمين لكي تهتم أساسا بنقاط التفاعل والالتقاء بين ما هو فردي وما هو اجتماعي ، ولعل أشهر هذه الجسور هو ذلك الفرع المعروف بعلم النفس الاجتماعي الذي لا نستطيع أن نجزم بما اذا كان ممتدا من علم النفس للالتقاء بعلم الاجتماع أو ممتدا من ناحية علم الاجتماع للالتقاء بعلم النفس فهو في كثير من الجامعات يعد فرعا من فروع علم الاجتماع (الجامعات الأمريكية والأوروبية إلى حد ما) وفي البعض الآخر يعتبر فرعا من فروع علم النفس (كما هو الحال في الجامعات المصرية) لكنه على أي حال وبغض النظر عن مشكلة النسب ، يعالج قضايا أو من المفترض أن يعالج قضايا تقع في قلب الديالكتيك بين ما هو اجتماعي وما هو نفسي ، كيف تتفاعل الشخصية الانسانية مع المجتمع والحضارة والتاريخ ؟ ، كيف تتشكل وتصاغ التصورات والأفكار والقيم والاتجاهات وكيف تنمو وكيف تتغير وتتحول ، أين يكمن دور المجتمع والحضارة في هذا الصدد وما هو دور المتغيرات السيكلوجية . بشكل عام ان علاقة الفرد بالمجتمع ـ علاقة المتغيرات السيكلوجية بالأبعاد الاجتماعية والحضارية والتاريخية ، هي التي تشكل بؤرة الاهتمام الأساسية لهذا العلم الذي يمثل حلا سعيدا للأشكال الذي أشرنا اليه من قبل ، اشكال التداخل بين الفردي والاجتماعي .

٣ ـ بين التاريخ وعلم الاجتماع :

اذا كان علم الاجتماع يدرس الظاهرة الانسانية أو التفاعل الانساني ، فإن الموضوع ذاته هو محور اهتمام علم التاريخ ، ولذلك فإن تساؤلا يثار دائما حول طبيعة العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ من ناحية والحدود الفاصلة

والمميزة بينهما من ناحية أخرى ، ومن الجدير بالذكر أن محاولات متعددة قد بذلت لتعيين هذه العلاقة لعل أكثرها سذاجة تلك التي تذهب ببساطة إلى أن علم الاجتماع هو تاريخ الحاضر بينما علم التاريخ هو علم اجتماع عصور مضت ، ونحن نصف هذه المحاولة بالسذاجة لأنها تتجاهل حقائق أساسية ، أولها أن ثمة اختلافات أساسية في التصورات النظرية والأدوات التحليلية وأساليب الدراسة والبحث بين التاريخ وعلم الاجتماع بوصفهما فرعين متميزين من فروع المعرفة العلمية ، وثانيها أن التاريخ قد يهتم بالحاضر ولكنه يظل تاريخا (التاريخ الحديث والمعاصر) في أسلوب معالجته للأحداث الانسانية ورصده لها ، كما أن علم الاجتماع قد يهتم بدراسة ظواهر ونظم اجتماعية في مراحل تاريخية مضت ، لكنه يظل علم اجتماع يميزه منظوره الذي يستخدمه في فهم الحقائق وتحليلها ، وهدفه النوعي من دراستها ، ويضاف إلى ذلك أيضاً استحالة الفصل التعسفي بين الماضي والحاضر ، فإن الحاضر قد تشكل واتخذ طابعه وملامحه الأساسية من خلال مسيرة تاريخية طويلة بحيث يصعب تحليله وفهمه دون الرجوع إلى الجذور التاريخية وذلك ينطبق على كافة الظواهر الاجتماعية كالأسرة والدولة والطبقة والجماعات المحلية ، كما ينطبق أيضاً على المشكلات الاجتماعية التي قد تواجهنا في اللحظة الراهنة كالعنف والجريمة وأشكال الانحرافات الاجتماعية الأخرى . ومن هنا تتضح لنا بساطة وسذاجة محاولة التمييز هذه .

اما المحاولة الثانية فربما كانت اكثر اقترابا من الحقيقة ، ونعني بها تلك التي تذهب إلى أن التاريخ يدرس الأحداث الانسانية الفريدة غير المتكررة المرتبطة بزمان معين ومكان معين بينما يدرس علم الاجتماع الأنماط المتكررة أو القابلة للتكرار من الأحداث الانسانية مع كونهما قد يتناولان الموضوع ذاته ، فالاختلاف اذن ماثل في هدف الدراسة والزاوية التي ينظر كل منهما للموضوع من خلالها ، فالثورة بوصفها تغيرا اجتماعيا نوعيا يمكن أن تكون موضوعا مشتركا للبحث بين علم الاجتماع والتاريخ ، لكن علم الاجتماع يهتم بها

بوصفها ظاهرة اجتماعية متكررة وقابلة للتكرار بصرف النظر عن مكان ما وزمان ما وثورة بعينها، انه يدرس ثورات متفرقة حدثت في أماكن متفرقة وأزمنة مختلفة ليس بهدف اكتشاف النمط الفريد أو الخصائص الفريدة لكل ثورة بل يهدف اكتشاف النمط المشترك بين الثورات جميعا وذلك لكي يصل إلى تعميم حول « الدوافع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للثورة بوصفها فعلا انسانيا ، أو إلى نظرية اجتماعية في الثورة ، بينما يهتم المؤرخ برصد كل ثورة بملابساتها وأحداثها ونمطها الفريد وشخصياتها البارزة ، لكي يسجل الثورة كحدث انساني فريد غير متكرر أو بأسلوب آخر انه يهتم بالثورة الفرنسية بوصفها ثورة فرنسية وبالثورة الروسية بوصفها ثورة روسية ومن حيث وقعا في زمان معين نتيجة لدوافع معينة واتخذا مسارا معينا ، انه يرصد كل حدث على حدة بوصفه حدثا تاريخيا نوعيا ، بينما يهتم علم الاجتماع بالموضوع ذاته فانه لا يدرس هذه الثورات في حد ذاتها بل بوصفها مادة تاريخية لتطوير نظرية اجتماعية في الثورة والحركات الاجتماعية وهو في سبيل ذلك يستعين بالمادة التي جمعها المؤرخون عن مختلف الثورات بالقدر الذي يعاونه على فهم الثورة بوصفها ظاهرة اجتماعية حدثت بالأمس في فرنسا أو في روسيا أو في الولايات المتحدة لكنها كفعل اجتماعي ممكن أن تتكرر في أي وقت وزمان ومكان (كفعل اجتماعي ينطوي على رفض لواقع معين وتغيير هذا الواقع) .

الثورة التي يدرسها المؤرخ اذن هي ثورة ملموسة وقعت في تاريخ محدد ومكان محـدد وشاركت فيها قوى محددة ومن ثم فهي حدث فريد ، فالثورة الفرنسية التي وقعت في فرنسا في عام ١٧٨٩ بقيادات معينة ، لن تتكرر مرة أخرى كثورة فرنسية ذلك لأن التاريخ لن يعود مرة أخرى إلى عام ١٧٨٩ ، ولن تبعث شخصيات مثل لويس السادس عشر أو ماري انطوانيت ، أو روبسبير مرة أخرى - هي من هذه الزاوية حدث فريد . لكنها بوصفها فعلا انسانياً ينطوي على خصائص العنف ورفض القهر والتغيير الجذري قابلة

للتكرار ليس باعتبارها ظاهرة فرنسية بل بوصفها ظاهرة انسانية عامة فالانسان في كل زمان ومكان قد يتخذ موقفا ضد أشكال القهر وينتفض عليها ويثور. وهنا نستطيع أن نقول أن علم التاريخ يدرس هذه الظاهرة بوصفها حدثا أو فعلا تاريخيا فريداً بينما يدرسها علم الاجتماع بوصفها فعلا اجتماعيا قابلا للتكرار بصرف النظر عن الزمان والمكان ولذلك فإن المؤرخ يركز على العناصر التاريخية الفريدة في هذا الفعل بينما يركز عالم الاجتماع على الخصائص الانسانية العامة أو المشتركة(٧) .

ومن الجدير بالذكر أن هذه المحاولة وإن كانت تقترب من الحقيقة الا أنها لا تنفي أنماط التداخل والتشابك والعلاقات المتبادلة بين التاريخ وعلم الاجتماع بوصفهما علمين انسانيين يدرسان الموضوع ذاته ، المجتمع والتفاعل الانساني والأفعال الانسانية . هذا التداخل الذي ميز المسيرة التاريخية لكل منهما وما يزال يميزها .

لقد كان المؤرخ وعالم الاجتماع العربي « عبد الرحمن بن خلدون » يصدر اعداد كتاب في التاريخ « تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر » حيث لاحظ أن الأخبار التي أوردها المؤرخون قبله تختلط بالأساطير والروايات بحيث يغدو مستحيلا التمييز بين الصحيح والباطل من الأخبار التاريخية وهنا حاول أن يصطنع منهجا علميا معينا يمكنه من عملية التمييز هذه وكان في هذه المحاولة سباقا إلى اكتشاف علم العمران البشري أو الاجتماع الانساني بلغته وعلم الاجتماع بلغتنا ، اذ ذهب إلى أن معرفة القوانين والانتظامات التي تحكم حركة المجتمع هي الشرط المسبق أو هي المحل الذي نستطيع من خلاله كمؤرخين أن نميز بين الصحيح والباطل من الأخبار . إن هذا المثال التاريخي يعكس إلى حد بعيد العلاقة الوثيقة بين علم الاجتماع والتاريخ ، لقد اكتشف ابن خلدون علم الاجتماع خلال البحث التاريخي ، لكنه وجد أن التاريخ بدون رؤية اجتماعية أو معرفة

بقوانين العمران البشري ، يختلط فيه الباطل بالصحيح إلى الدرجة التي يمكن أن نقول فيها أنه اكتشف علم التاريخ الحقيقي باكتشافه لعلم الاجتماع أو الرؤية الاجتماعية .

إن ما يمكن أن نستخلصه من مثال ابن خلدون هذا ، أن علم الاجتماع يمد المؤرخ برؤية اجتماعية ضرورية لرصد الأحداث وتحليلها وتقييمها وقياس مدى امكانية حدوثها في ضوء المرحلة الاجتماعية التي حدثت فيها ، وفي ضوء طبيعة المجتمع والنظم الاجتماعية والثقافية ، فالمؤرخ لا يرصد أحداثا وقعت في فراغ - بل في سياق اجتماعي وثقافي ، هذه الرؤية الاجتماعية التي تمكنه من الحكم على صحة الخبر أو زيفة ، بحيث يستطيع أن يقول أن حدثا معينا لا يمكن أن يقع في اطار مجتمع له خصائص معينة ، ويمكن أن يقع في اطار سياق اجتماعي آخر له خصائص أخرى .

يقدم علم الاجتماع للمؤرخ اذن الرؤية الاجتماعية التي يستطيع من خلالها أن يرى الأحداث والأخبار في سياقها الاجتماعي الطبيعي ، كما أنه يقدم له أيضاً المفهومات والمقولات والأدوات المنهجية ، كمفهوم القوة الاجتماعية أو القوى والسلطة والطبقة والفئة والتغير والاستقرار والصراع وغير ذلك من المقولات التي يستخدمها المؤرخ ذو البصيرة الاجتماعية في رصده للأحداث وتحليلها .

ومن ناحية أخرى فإن عالم الاجتماع ذا الحس التاريخي وذا الرؤية التاريخية أي الذي يفهم المجتمع بوصفه ظاهرة تاريخية ، وهو المنطلق الصحيح لدراسة المجتمع ودراسة أي ظاهرة اجتماعية جزئية (على خلاف الاتجاهات الوضعية والوظيفية) يعتمد اعتمادا أساسياً على المادة التاريخية ، وهي نتاج عمل المؤرخ ذاته ، المرتبطة بالظاهرة الاجتماعية التي يدرسها ، فطالما أن الظاهرة الاجتماعية قد تشكلت في سياق تاريخي ، أو هي ظاهرة تاريخية أيضاً ، فلا مفر من الرجوع إلى جذورها التاريخية حتى يمكن فهمها في

سياقها الحقيقي أيضاً ويبرز ذلك الاعتماد بصورة ملموسة في أعمال الرواد العظام لعلم الاجتماع ، فنظرية « ماركس » السسيولوجية في العلاقة بين الطبقات ، والتغير الاجتماعي لم يكن من الممكن الوصول اليهما دون الرجوع إلى اعمال المؤرخين ، ونظرية « ماكس فيبر » عن العلاقة بين المذاهب الدينية والأخلاقية والنظام الرأسمالي ، لم تكن ممكنة أيضاً بدون الاعتماد على التحليل التاريخي ، ان التاريخ يستخدم هنا بوصفه المعمل الأساسي الذي يعتمد عليه الباحث الاجتماعي في اختبار قضاياه النظرية .

وتظل نفس القاعدة صادقة وصحيحة في معرض دراستنا لأي ظاهرة اجتماعية راهنة ، انها بوصفها ظاهرة تاريخية - أي تمت وتشكلت في سياق تاريخي ، تستدعي وتتطلب الاعتماد على المادة التاريخية لتتبع جذورها حتى يمكن فهمها في وضعها الراهن ، فالتركيب الاجتماعي للقرية المصرية أو المدينة أو غيرهما من المجتمعات المحلية لا يمكن فهمه الا في سياقه التاريخي ، وكذلك شخصية الفلاح المصري وعلاقته بالسلطة أو بالدولة(٨) . أو دراسة التنظيمات الاجتماعية والصناعية ، أو حتى دراسة المشكلات الاجتماعية ، كالعنف ، والصراع ، وتعاطي الحشيش ، أو الادمان حينما يتخذ طابعا اجتماعيا وغير ذلك .

يتمثل الاعتماد المتبادل اذن بين التاريخ وعلم الاجتماع في ذلك الترابط الذي يميز الفعل الانساني ، فهو فعل اجتماعي وفعل تاريخي في الوقت ذاته ولذلك لا يصبح غريبا أن يستمد التاريخ من علم الاجتماع المبادىء النظرية والمفهومات والتصورات ليستخدمها كأدوات للبحث التاريخي إلى الدرجة التي أصبح فيها المنهج الاجتماعي في دراسة التاريخ هو المنهج الأكثر احتراما وعلمية من بين مناهج البحث التاريخي المختلفة ، ومن ناحية أخرى أن يستمد علم الاجتماع من التاريخ المادة التي تعينه في فهم الأوضاع الاجتماعية الراهنة إلى الدرجة التي أصبح فيها المنهج التاريخي في علم

الاجتماع هو أكثر المناهج احتراما وعلمية . هناك اذن في علم التاريخ منهج اجتماعي وهناك منهج تاريخي في علم الاجتماع .

ومن خلال هذا التفاعل يمد التاريخ جسراً يربط بينه وبين علم الاجتماع وهو ذلك الفرع المعروف بالتاريخ الاجتماعي أي تاريخ القوى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية (تاريخ الفلاحين والملكية والعمال والمثقفين والطبقات المختلفة والتنظيمات الاجتماعية وغير ذلك) - ويمد علم الاجتماع من ناحية جسراً يعرف بعلم الاجتماع التاريخي ، وهو يمثل الدراسة السبيولوجية التي تنطلق من دراسة التاريخ حقائقه ومنهجه .

من هذه الحقائق نستطيع أن نفهم لماذا تختلط الحدود في بعض الأحيان بين التاريخ وعلم الاجتماع الى الدرجة التي قد يغزو أحدهما مجال العلم الآخر بشكل مباشر من ناحية ، وإلى الدرجة التي قد لا نستطيع أن نميز فيها كتاباً أو عملا عليها معنيا ، هل هو عمل في التاريخ أم في علم الاجتماع ، فكتاب عالم الاجتماع الأمريكي الروسي الأصل « بتروم سوروكين » المعنـون « الديناميات الاجتماعية والثقافية . Social and Cultural Dynamics» يغزو بوضوح مجال البحث التاريخي ، كما أن عمل المؤرخ البريطاني الشهير « أرنولد توينبي » المعروف « دراسة التاريخ » . . The Study of History.. يغزو المجال الحقيقي لعلم الاجتماع . بالاضافة الى الأعمال العديدة التي يصعب تصنيفها بدقة هل هي أعمال تاريخية أم أعمال سسيولوجية (كتاب فردريك انجلز « أصل الأسرة والملكية الخاصة والدولة » - ماركس « أشكال الانتاج السابقة على أسلوب الانتاج الرأسمالي » ماكس فيبر « الاقتصاد والمجتمع » وغيرها الكثير .

ويهمنا في ختام حديثنا عن العلاقة بين التاريخ والاجتماع ان نشير الى الأهمية البارزة للرؤ ية التاريخية للظواهر الاجتماعية وهي الأهمية التي تتعاظم على نطاق البحث السسيولوجي الراهن سواء في الخارج ام بين الباحثين الاجتماعيين المصريين .

٤ - الانثربولوجيا الاجتماعية :

الترجمة الحرفية للاشتقاق الأوروبي Anthropology.. هي « علم الانسان » لكن هذه الترجمة قد لا تميز المجال الخاص لهذا العلم باعتبار أن كل العلوم الاجتماعية والانسانية هي « علوم الانسان » ومن اصطلح على اصطلاح الأنثربولوجيا الاجتماعية تعريبا وليس ترجمة .

يعد هذا العلم فرعا من فروع « الانثربولوجيا » أو علم الانسان بشكل عام ، اما الفرع الآخر فهو أكثر ارتباطا بالعلوم الطبيعية والبيولوجية ، منه بالعلوم الاجتماعية والانسانية ، وأعني به الأنثربولوجيا الفيزيقية أو الجسمية ، ويهتم هذا الفرع في المحل الأول بالتطور والتغاير البيلوجي والجسمي للانسان وصولا الى الانسان العاقل كما يهتم أيضاً بدراسة التغايرات المختلفة التي تسم المجموعات البشرية المختلفة ، وهي تستند في ذلك الى مجموعة من المصادر من أهمها علم آثار ما قبل التاريخ وما يكشف عنه من حفريات تنتمي الى عصور مختلفة ، والمقاييس الكيميائية الاشعاعية المختلفة التي نستطيع بواسطتها تقدير الزمن وتحديد العصر ، والمخلفات الحضارية والآثار البشرية الى المدى الذي تكشف فيه عن التطور الجسمي والذهني للانسان .

أما الانثربولوجيا الاجتماعية والحضارية فهي تركز أساساً على تطور الحضارة الانسانية والنظم الاجتماعية ، بأسلوب آخر تطور الانسان ليس بوصفه كائناً بيولوجيا ، بل بوصفه صانعا للحضارة والمجتمع ، والواقع ان الصلة بين الأنثربولوجيا الطبيعية والحضارية صلة وثيقة وثوق العلاقة بين التطور العضوي والتطور الاجتماعي والحضاري للانسان ، وهي العلاقة التي اتخذت وتتخذ دائما طابعاً ديالكتيكياً، لكن الأنثربولوجيا الاجتماعية والحضارية تركز أساساً على الجانب الاجتماعي والحضاري للتطور الانساني .

ومع انه يمكن التمييز بين الأنثربولوجيا الاجتماعية والانثربولوجيا

الحضارية الى المدى الذي يمكن التمييز فيه بين المجتمع والحضارة الا أننا - لصعوبة التمييز - سوف نعالجهما معا بوصفهما أنثربولوجيا اجتماعية تنطوي في الوقت ذاته على الجانبين الاجتماعي والحضاري .

لقد نشأت الأنثربولوجيا الاجتماعية اذن لكي تدرس النظم الاجتماعية والحضارية للانسان وهي بذلك تعد أقرب الجيران من العلوم الاجتماعية والانسانية لعلم الاجتماع ، وتصبح مهمة التمييز بينها وبين علم الاجتماع مهمة شاقة وعسيرة ، ولكن حتى نتحايل على انجازها علينا أن نميز بين عدة مراحل من مراحل تطور الأنثربولوجيا الاجتماعية ذاتها .

أولا : المرحلة التطورية (البحث في أصول النظم الاجتماعية المعاصرة والتطورات التي طرأت عليها) : -

في اطار المناخ الذي سيطرت عليه أفكار التطور والتقدم في الفلسفات السياسية والأخلاقية ، والنظرية البيولوجية في التطور الانساني - وبصفة خاصة في القرن التاسع عشر ، اتجه بعض المفكرين الى البحث في أصول النظم الاجتماعية وتطورها . نظام الأسرة والقرابة ، الدين ، الملكية ، الدولة وغير ذلك من النظم الاجتماعية ، ولذلك تميزت الكتابات الأنثربولوجية في تلك الفترة بالطابع التطوري حتى من قبل أن توضع تقاليد البحث الأنثربولوجي ذاته ، ولذلك فإن هذه الكتابات في معظمها قد جاءت من مفكرين اجتماعيين بالمعنى الواسع الذي يتجاوز التخصص ومن أبرز النماذج كمثل هذه الدراسات كتاب عالم القانون الألماني « باخوفن » المشهور « بحق الأمومة» والذي حاول فيه أن يتقصى نظام الأسرة وأصلها وانتهى فيه الى فكرة التطور من نظام القرابة والنسب الأموي الى النظام الأبوي . أما المادة التي كان يستند اليها هؤلاء في دراستهم لتطور النظم الاجتماعية وأصولها فكانت مادة اثنوجرافية (مادة وصفية عن الشعوب المختلفة وبخاصة الشعوب المسماة بالبدائية) التي جمعها رحالة ومبشرون واستعماريون وغير

هؤلاء من الهواة وغير المتخصصين. وحينما كانت تعوزهم المادة التاريخية ، كان البديل المتاح متمثلاً فيما عرف بالتاريخ الظني أو التخميني او اعادة البناء التخيلي للتاريخ . ولذلك جاءت الدراسات التطورية هذه متضاربة في نتائجها في كثير من الأحيان نتيجة لدوري الظن والتخمين ففي الوقت الذي ينتهي فيه أحدهم الى الشكل الأمومي والسلطة الأمومية كشكل أصلي ينتهي آخرون الى الشكل الأموي والسلطة الأبوية . ولكن هذا لا ينفى الدور العلمي البالغ الأهمية الذي لعبته هذه الدراسات وبصفة خاصة حينما تمت الافادة منها ، ومن بياناتها بشكل علمي وفي ضوء منهج علمي (دراسة انجلز على سبيل المثال « اصل الأسرة والدول والملكية الخاصة ».

ثانياً : المرحلة البنائية الوظيفية (الدراسات الحقلية لمجتمعات بدائية موجودة) .

لقد ارتبطت هذه المرحلة باتخاذ الاستعمار طابعه الناضج في اواخر القرن التاسع عشر ، واتجاهه الى السيطرة العسكرية والاقتصادية المباشرة والمكشوفة على مساحات شاسعة من العالم غير الأوروبي واستقرار النظام الرأسمالي وتبلوره ومن ثم اشاعة مبدأ الثبات والاستقرار والبناء بدلا من مبدأ التغير والتقدم والتطور كنتيجة للمصالح الرأسمالية المستقرة التي كانت تصاب بالهلع من هذه الافكار . وقد انعكس هذا التحول الاقتصادي الاجتماعي السياسي على اهتمامات الأنثربولوجيا الاجتماعية وهذه هي المرحلة التي شهدت ما يسمى بوضع تقاليد البحث الأنثربولوجي وسيطرة الاتجاه البنائي الوظيفي في الدراسات الأنثربولوجية فيما بعد .

يذهب البعض إلى أن البحوث الأنثربولوجية في هذه المرحلة بالذات قد تطورت في خدمة الاستعمار . وحتى تقدم مادة عن الشعوب والمناطق المستعمرة تمكن الادارات الاستعمارية من التعامل مع هذه الشعوب من خلال فهم نظمها وعاداتها وتقاليدها . وبصرف النظر عن هذا التفسير

السياسي لتطور الأنثربولوجيا الاجتماعية فلا يستطيع أحد أن ينكر أنها قد أضحت علما له تقاليده ، ولا يستطيع أحد أن ينكر ان العلم يمكن ان يخدم الاستعمار ، كما يمكن أن يخدم أيضاً الشعوب ذاتها وفقا لكيفية استخدامه والافادة منه والمنظور الذي يوجه دراساته وبحوثه .

لقد وضعت تقاليد الدراسة الميدانية في هذه المرحلة اذن وتطورت لكي يصبح المجال الخاص لدراسة الأنثربولوجيا الاجتماعية هو ما يسمى بالمجتمع البدائي أو القبائل البدائية ، دراسة المجتمع البدائي بوصفها كلا متساندا متكاملا متميزاً بنظام معين وثقافة معينة ، وبغض النظر عن الأهداف السياسية الخفية أو الظاهرة لهذه الدراسات ، فان مهمة الانثربولوجيا الاجتماعية « العلمية » قد تحددت على اساس ان دراسة المجتمع البدائي ، البسيط في حضارته وتنظيمه الاجتماعي تساعد اساسا على فهم المجتمعات الحديثة المعقدة ، اي ان المجتمع البدائي هنا هو عينة مبسطة يمكن من خلال دراستها ان نفهم بشكل اكثر وضوحاً وعمقا المشكلات والظواهر والنظم الموجودة في المجتمعات « المتحضرة » المعقدة ، او بتعبير آخر ان المجتمعات البدائية تمثل طفولة البشرية بينما المجتمعات المتحضرة تمثل البشرية في نضجها ، وليس من شك في ان فهم الطفولة كمرحلة يعين على فهم مرحلة النضج .

لقد تحدد اذن الموضوع النوعي للانثربولوجيا الاجتماعية وهو المجتمع البدائي الصغير البسيط المتميز والمنعزل والذي يمثل كلا اجتماعياً وثقافيا ، اما تقاليد البحث الأنثربولوجي لهذا المجتمع فقد وضعت على أساس ضرورة ان يتعلم الباحث لغة المجتمع أو القبيلة التي يدرسها حتى يتمكن من المشاركة في حياتها الاجتماعية وملاحظتها وتسجيل المعلومات والبيانات عنها وثانياً ، أن يقضي عاما على الأقل في هذا المجتمع حتى يلم ويعايش الدورة المتكاملة لا سيما الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وثالثاً ان يستند أساساً الى التحليل الكيفي للمعلومات التي يجمعها من خلال ما يعرف بالملاحظة والمشاركة او

المعايشة والمشاركة في النشاط الاجتماعي ..Participant observation والاعتماد على معلومات يقدمها الاخباريون ..Informants وهم السكان المحليين الذين لديهم معرفة واسعة بمجتمعاتهم ، كمشايخ ورؤساء القبائل أو كبار السن أو غير ذلك .

لقد كان التمييز بين علم الاجتماع والأنثربولوجيا في هذه المرحلة يتم على أساس أن الأنثربولوجيا تدرس أساساً المجتمع البدائي بينما يدرس علم الاجتماع المجتمع الحضاري الحديث ، وأن الأنثربولوجيا تستند أساساً في دراستها على أدوات للبحث متميزة كالمعايشة والملاحظة المشاركة والاخباريين ، بينما يستند علم الاجتماع الى المنهج التاريخي والمقارنات والأساليب الاحصائية أو الطرق الكمية في التحليل بشكل عام على خلاف الطرق الكيفية التي تستند اليها الأنثربولوجيا الاجتماعية .

ثالثاً : مرحلة الثورة الاتصالية ، وحركات التحرر الوطني ، وانتهاء عصر الاستعمار القديم : ـ

لقد لعب الاستعمار القديم ذاته دوراً أساسياً في انحلال الجماعات المسماة بالبدائية وانحلال حضاراتها من خلال التغلغل الاستعماري اجتماعيـاً واقتصادياً وحضاريا ومن ثم تفكك الاشكال الانتاجية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية المحلية تحت وطأة التغلغل الرأسمالي الاستعماري ، وقـد أثر في ذلـك أيضـاً ثورة الاتصالات وانهيار الحواجز بين مختلف ارجاء العالم ، لقد أصبحت في ظل الرأسمالية والاستعمار ما يمكن تسميته بحضارة عالمية الى المدى الذي تطورت فيه سوق رأسمالية عالمية ، وذلك لأول مرة في التاريخ الانساني .

ثم كان رد الفعل الوطني والقومي فيما يعرف بالثورات الوطنية او حركات التحرر الوطني التي تمخضت عن التحرر من الاستعمار القديم وبناء الدول القومية في كافة أرجاء العالم ، ودخول القبائل والعشائر والتجمعات

التي كانت تدرس بوصفها مجتمعات بدائية في اطار هذه الدول القومية الموحدة ، ومن ثم تطور ثقافات قومية كبديل للثقافات القبلية والعشائرية . وهذا التطور الذي يمكن أن نصفه بأنه انحلال ما يسمى بالمجتمع البدائي أو انقراضه ، وهذا يعني انحلال وانقراض الموضوع النوعي أو المجال الخاص للأنثربولوجيا الاجتماعية .

رابعاً : ما بعد انحلال الجماعة البدائية : ـ

كان على علماء الأنثربولوجيا الاجتماعية الاختيار بين بديلين ، اما ان يعلنوا آسفين انتهاء عصر الأنثربولوجيا ، أو يطوروا من الأنثربولوجيا الاجتماعية لكي تصبح ملائمة للتحولات الاجتماعية التي طرأت على موضوع دراستها ولقد اختاروا البديل الثاني ، ويرجع الفضل الى الأنثربولوجي الأمريكي « روبرت ردفيلد » من مدرسة شيكاجو في انجاز هذه المهمة ، ففي مؤلفه الهام « المجتمع الصغير ».The little Community يفتح آفاقاً جديدة أمام الأنثربولوجيا الاجتماعية ، على أساس أن يصبح مجال الأنثربولوجيا هو المجتمع الصغير بشكل عام ومجتمع القرية التقليدية في أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا بشكل خاص مع تعديل بعض التصورات والأفكار النظرية والمنهجية والحفاظ على تقاليد البحث الأنثربولوجي الكيفي القائم على أساس الملاحظة والمشاركة والاخباريين . وقدم هو نموذجاً لهذا التصور في سلسلة من الدراسات الحقلية عن مجموعة من القرى التقليدية الهندية بشكل خاص في المكسيك ، ومن الجدير بالذكر أن أتجاه « ردفيلد » قد أضحى مؤثراً على النطاق العالمي ، وأثار كثيراً من الدراسات على نطاق ما يعرف بالعالم الثالث كله (دراسات جون امبري في القرية اليابانية ـ دراسات ديوب في القرى الهندية ـ عاطف غيث في القرية المصرية على سبيل المثال لا الحصر)[٩] .

لقد فتح ردفيلد بهذا التحول آفاقاً جديدة أمام الأنثربولوجيا بأن وضعها

أمام مهام جديدة ، لكن تطور الأنثربولوجيا لم يقف عند حد دراسة هذه الأشكال الجديدة من المجتمعات التقليدية البسيطة ، بل لقد أصبحت تنافس علم الاجتماع في دراسة التنظيمات الاجتماعية الأكثر تعقيداً كالمدينة، والتنظيمات التجارية والصناعية والسياسية وغير ذلك من اشكال التنظيمات الاجتماعية المعقدة ، مسلحة بالتصورات النظرية للبنائية الوظيفية ومحافظة على تقاليد البحث الأنثربولوجي الكيفية .

وهنا تلتقي - تماماً - الأنثربولوجيا الاجتماعية مع علم الاجتماع حول دراسة ذات الموضوعات ، ومع التحول الذي طرأ على علم الاجتماع وجعله يدرك أيضاً ضرورة الاتجاهات الكيفية في البحث وأهميتها نلاحظ ان الفروق بينها اصبحت آخذة في الأفول الى الدرجة التي يذهب فيها قطاع كبير من المشتغلين لها الى ان الأنثربولوجيا لم تعد أكثر من اتجاه منهجي في علم الاجتماع شأنها شأن الاتجاه التاريخي أو الاتجاه الاحصائي .

وقبل أن نختتم حديثنا عن هذا الموضوع يجدر بنا أن نشير الى فرع نام ومتعاظم الأهمية من فروع الدراسات الأنثربولوجية الاجتماعية يعرف الآن بالأنثربولوجيا الاقتصادية ، وهو فرع يهتم أساساً بدور الامبريالية في تحطيم أشكال الانتاج التقليدية قبل الرأسمالية في العالم الثالث من خلال تكامل مجتمعات العالم الثالث مع السوق الرأسمالية العالمية ، ويثير هذا الاتجاه الذي ينطلق من التراث النظري حول أشكال الانتاج السابقة للرأسمالية ، وأفكار أسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعي ، يثير دراسات على نطاق العالم الثالث كله ، لا تسهم فقط في فهم الأشكال الاجتماعية التقليدية للانتاج بل هي تتجاوز ذلك الى محاولة صياغة نظرية في التطور أو النمو الاجتماعي والتخلف الاجتماعي في مايسمى بالعالم الثالث (الدراسات الفرنسية عن غرب أفريقيا - دراسات سمير أمين عن أفريقيا شمال وجنوب الصحراء - دراسات مدرسة مدرسة بيليفلد في أمريكا اللاتينية وآسيا وافريقيا - دراسة جورج شنادت عن القرية المصرية - دراسة محمود عوده عن الفلاحين والدولة :

دراسة في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي للقرية المصرية)[١٠] .

٥ ـ العلوم الاجتماعية المحدودة : (الاقتصاد ـ السياسة ـ القانون وغير ذلك) .

نقصد بالعلوم الاجتماعية المحدودة هنا تلك العلوم التي تعالج جانبا محددا من جوانب الحياة الاجتماعية كالجانب الاقتصادي أو السياسي أو القانوني أو الديني أو غير ذلك ، والواقع أن هذا التعريف المبسط والمبدئي لهذه العلوم يكشف عن الصعوبة البالغة التي تكتنف التمييز الدقيق بينها وبين علم الاجتماع . ذلك لأن كل منها يهتم بما نسميه نحن كعلماء اجتماع ، ظاهرة اجتماعية ، فالاقتصاد في تصورنا هو ظاهرة اجتماعية ، وكذلك السياسة والقوانين والدين وغير ذلك ، نحن نعني بظاهرة اجتماعية أو ظواهر اجتماعية هنا ، أنها ظواهر موجودة في المجتمع ولا يمكن أن نتصور أنها قد توجد في فراغ ، أو أن حياة اجتماعية يمكن أن توجد بدون تنظيم معين للانتاج والتوزيع أو ترتيب معين للقوة والنفوذ أو شكل معين من أشكال المعتقدات الأخلاقية ، على الأقل في المجتمع المعاصر .

يذهب البعض الى أن العلوم الاجتماعية المحدودة تتسم بالنظرة التجزيئية للحياة الاجتماعية بمعنى أن علم الاقتصاد مثلا يدرس الظاهرة الاقتصادية بوصفها ظاهرة اقتصادية تنطوى على أبعاد الانتاج والتوزيع والتداول ، وأن علم السياسة يدرس الظاهرة السياسية بما تنطوى عليه من شكل معين من أشكال توزيع القوة وممارستها وأجهزتها ، وأن القانون يهتم أساسا بالقواعد القوانينية ومنطق اشتقاقها وصياغتها وتطبيقها في مواقف معينة وغير ذلك . ويذهب هذا البعض الى أن المتخصصين في هذه العلوم يدرسون هذه الظواهر ، كل وفق مجال اختصاصه كما لو كانت جزراً منعزلة مستقلة بمعنى أن عالم الاقتصاد حين يدرس الظاهرة الاقتصادية فانه لا يضع في الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والسياسية والأخلاقية لهذه الظاهرة ، وينطبق

ذلك على عالم السياسة وعالم القانون وغيرهما .

وانطلاقا من هذا التصور لما تقوم به العلوم الاجتماعية المحددة في دراستها لموضوعاتها[1] يوجه اليها انتقاد أساسي مؤداه أن التصور المتجزء للحياة الاجتماعية هو تصور لا ينهض على أساس واقعي ، فالظاهرة الاقتصادية لا توجد في فراغ وكذلك الظاهرة السياسية والدينية ، والقانونية والأخلاقية ، بل كل منها يوجد في مجتمع يتأثر به ويؤثر فيه ، وتتبادل مختلف هذه الظواهر التأثير والتأثر فيما بينها ، فالاقتصاد يتفاعل مع السياسة والقانون والأخلاق الدينية وغير ذلك مما يعطى في نهاية الأمر طابعا معينا للحياة الاجتماعية بشكل عام ، ليس ثمة وجود لظاهرة اقتصادية منعزلة في الحياة الاجتماعية أو ظاهره سياسية في حد ذاتها وانما توجد الظاهرة الاقتصادية والظاهرة السياسية والظاهرة القانونية والأخلاقية مضافا اليها علاقتها بالظواهر الأخرى والحياة الاجتماعية ككل أي أنه في مجتمع ما يوجد الاقتصاد +أ والسياسة +أ والقانون + أ والأخلاقيات الدينية + أ ، والألف هنا يشير الى العلاقات المتبادلة بين هذه الظاهرة وغيرها من الظواهر الاجتماعية الأخرى . وينطلق هؤلاء النقاد من هذا التحليل لكي يميزوا بين علم الاجتماع وهذه العلوم الاجتماعية المحدودة على أساس أنه إذا كانت العلوم الاجتماعية هذه تدرس ، في نطاق اختصاصها ، الظاهرة فقط أي الاقتصاد أو السياسة أو القانون فان علم الاجتماع يدرس أساساً هذه الألف الزائدة المضافة الى كل ظاهرة والتي تعني العلاقة وأشكال التفاعل بين هذه الظواهر فعلم. الاجتماع لا يهتم اذن بالظاهرة الاقتصادية في حد ذاتها بل هو يهتم بها بوصفها ظاهرة اجتماعية توجد في المجتمع ، وتربطها بغيرها من الظواهر الموجودة في هذا المجتمع أشكال من التفاعل والعلاقات المتبادلة ، ومن ثم فان علم الاجتماع يسعى الى تجاوز تقسيم الواقع الاجتماعي الى جزر مستقلة منعزلة وهو التقسيم الذي تصطنعه العلوم الاجتماعية المحدودة ، وإذا كان هذا التقسيم المفتعل قد فرضته ظروف التخصص الأكاديمي وتراكم نتائج ودراسات

الظواهر الاجتماعية المحدودة ، او فرضته ظروف اخرى سياسية وايديولوجية وفقا لما يذهب اليه البعض ، فان المهمة الاساسية لعلم الاجتماع تصبح متمثلة في اعادة الربط والتأليف بين ظواهر الحياة الاجتماعية المختلفة . ان عالم الاجتماع هنا يثير نوعا من التساؤلات لا يقدر عليها اي من المتخصصين في العلوم الاجتماعية المحدودة ، مثلا ما طبيعة العلاقة بين الاقتصاد والسياسة او بين النظم الاقتصادية والمذاهب السياسية ، ما طبيعة العلاقة بين الظروف الاقتصادية والأفكار الأخلاقية والدينية ؟ مثل هذه الأسئلة هي أسئلة نوعية خاصة بعلم الاجتماع اذ أنها أسئلة تتجاوز تقسيم الواقع الاجتماعي الى ظواهر جزئية منعزلة ، وتعيد التأليف بين الجوانب التي تم فصلها فصلا تعسفياً ، ولذلك فانه منذ استقرار التخصص بين العلوم الاجتماعية فان علماء الاجتماع هم الذين يثيرون مثل هذه التساؤلات وهم الذين يقدمون اجابات عنها من خلال بحوثهم . لقد طرح « ماكس فيبر » عالم الاجتماع الألماني سؤالآ سبقه إلى اثارته بشكل ضمني عالم اجتماعي آخر هو « كارل ماركس » ما طبيعة العلاقة بين المذهب البروتستنتي كنسق أخلاقي وقيمي وبين نشأة الرأسمالية الحديثة كنظام اقتصادي اجتماعي ؟ ويصرف النظر عن الاجابة التي قدمها كل منهما وتناقضها أو اتساقها ، فقد كانت اجابة سسيولوجية في المحل الأول تستند الى معرفة وثيقة بأنماط التفاعل بين الظواهر النوعية التي توجد في الحياة الاجتماعية. لقد انتهى « ماكس فيبر » مثلا الى أن المذهب البروتستنتي كان شرطاً ضرورياً لظهور النظام الرأسمالي الحديث لما ينطوي عليه هذا المذهب من قيم الرشد والعقلانية وهي ذات القيم التي تنطوي عليها الرأسمالية الحديثة ، بينما كانت الاجابة العامة التي قدمها « ماركس » متمثلة بشكل عام في أن البنية الاساسية التي تضم قوى الانتاج وعلاقاته (أي الاقتصاد بمعنى الواسع) هي التي تحدد في التحليل الأخير البنية الفوقية او الايديولوجيا بما تنطوي عليه من انساق فكرية ودينية وأخلاقية ، وانطلاقا من هذا الاتجاه العام يمكن فهم المذهب البروتستنتي في

نشأته وتطوره كمظهر من مظاهر التطور الاقتصادي الرأسمالي ، أي بوصفه نتيجة لا سببا .

وبغض النظر عن الرؤى المختلفة والفهم المختلف للعلاقة بين الظواهر الاجتماعية ، فليس هناك من ينكر وجود هذه العلاقة ، ان هذه العلاقة هي موضوع علم الاجتماع الذي يميزه عن العلوم الاجتماعية المحدودة انه احياء لدور العلم الاجتماعي الموحد في القرن التاسع عشر واحياء للنظرة الموسوعية ، ولكن هل يفرض هذا الموضوع على المتخصصين في علم الاجتماع ان يكونوا محيطين بتفاصيل العلوم الاجتماعية المحدودة ؟، ليس ذلك مطلوباً على وجه الدقة بل المطلوب أن يعيد علماء الاجتماع من النتائج التي تصل اليها العلوم الاجتماعية المحدودة الى المدى الذي يستطيعون فيه أن يدرسوا أشكال التفاعل بين الظواهر الاجتماعية المختلفة ، وهنا يصبح دور العلوم الاجتماعية المحدودة في بحوث علم الاجتماع دوراً بالغ الأهمية شأنها شأن « التاريخ » فكما أن علم الاجتماع يعتمد على المادة التاريخية التي يجمعها المؤرخون فانه يعتمد كذلك على المادة وعلى النتائج التي يصل اليها المتخصصون في العلوم الاجتماعية المحدودة بالقدر الذي يفيد في فهم موضوعه وصياغة قوانينه ونظرياته .

ومع ان محاولة التمييز هذه تقترب خطوات من حقيقة العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية المحدودة ، الا أنها تبسط هذه العلاقة تبسيطاً شديداً وقد تثير كثيراً من الجدل والخلاف حول دور علم الاجتماع من ناحية ودور العلوم الاجتماعية المحدودة من ناحية أخرى .

ان أشكال التفاعل والتعاون المتبادل بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية المحدودة تتجاوز هذا التبسيط ، فقد نشأ علم الاجتماع بوصفه علماً مستقلاً في اطار كثير من مقولات الفلسفة السياسية والاقتصاد السياسي الكلاسيكي وما تزال المقولات الاقتصادية تلعب دوراً بارزاً في اتجاه البحث

والصياغات النظرية في علم الاجتماع كأسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعي الاقتصادي وغير ذلك ، ومن ناحية فان الرؤية السسيولوجية للاقتصاد قد أسهمت اسهاماً بالغاً في تطور علم الاقتصاد ذاته ، ونوعية المشاكل التي يهتم بها ، كذلك أسهمت البحوث والدراسات والنظريات السسيولوجية في تطوير العلم السياسي وفي فتح آفاق جديدة أمام دراسته ، فمفهومات مثل الصفوة والسلوك السياسي والمشاركة السياسية وأبعادها الاجتماعية ودراسات الاحزاب السياسية من منظور سسيولوجي والحركات الاجتماعية والتغير السياسي ، كل ذلك قد تطور وتبلور من خلال الدراسات السسيولوجية وأدى إلى طفرة وتطور جذري في العلم السياسي المعاصر ، هذا بالاضافة إلى الاسهامات السسيولوجية البالغة الأهمية في دراسة الظواهر الدينية والقانونية من منظور سسيولوجي .

ان تفاعلاً وثيقاً ، واعتماداً متبادلاً ، لا يمكن انكارهما بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية المحدودة ، يؤديان بالضرورة إلى الافادة المتبادلة والتخصيب المتبادل ، حتى أن علم الاجتماع من ناحيته أصبح يمد جسوراً لاستمرار التعاون والتبادل ، تربط بينه وبين هذه العلوم الاجتماعية المحدودة ، فهناك علم الاجتماع الاقتصادي لدراسة الظاهرة الاقتصادية من منظور سسيولوجي ، وهناك علم الاجتماع السياسي لدراسة الظاهرة السياسية من منظور علم الاجتماع وعلم الاجتماع القانوني وعلم الاجتماع الديني وغير ذلك من الفروع التي تفاضلت عن علم الاجتماع لكي ترى بمنظار هذه الظواهر وتعيد وضعها في سياقها الاجتماعي الطبيعي الذي يستحيل فهمها بدونه ومن ثم يتعاظم الدور الذي يؤديه علم الاجتماع والدراسات السسيولوجية للظواهر الجزئية الاقتصادية والسياسية والقانونية والدينية، بالنسبة للعلوم الاجتماعية المحدودة التي تعكس تطوراتها المعاصرة مدى افادتها من انجازات علم الاجتماع(١١).

٣ - مناقشة ختامية :

حاولنا ان نميز بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية ، وفي الوقت ذاته حاولنا أن نعين أنماط العلاقات والتفاعلات والاعتماد المتبادل بينها ، واكتشفنا خلال نقاشنا هذا أن التفاعل وثيق وأن التداخل في معظم الأحيان ظاهرة غلابة ، ومن ثم اكتشفنا وبشكل ضمني صعوبة الوصول إلى تعريف مميز جامع مانع لعلم الاجتماع وهنا يثار تساؤلاً بالغ الأهمية ، كيف نفسر صعوبة التمييز هذه وكيف نفسر على نفس المستوى أيضاً أشكال التداخل والتفاعل بين العلوم الاجتماعية ؟

الواقع أنه يمكن استشفاف الاجابة ولو بشكل جزئي وضمني من سياق المناقشة ، ان السبب الرئيسي للتداخل والتشابك يتمثل أساساً في وحدة موضوع البحث ، المجتمع الانساني ، أو التفاعل الانساني أو الظاهرة الانسانية ، فالمجتمع الانساني ظاهرة تاريخية ، والظاهرة الانسانية والسلوك الانساني مشحون بالقيم ، ومحدد بمتغيرات سيكلوجية واقتصادية وسياسية وقيمية وغيرها ، ومن ثم فان محاولة الفصل بين أبعاد السلوك الانساني المختلفة هي محاولة بالغة الصعوبة ، لأن هذه الأبعاد التي تنهض عليها الحياة الاجتماعية أبعاد متفاعلة ومتشابكة وان كانت متفاضلة ومتباينة ، وأنه ربما كانت ضرورات التخصص الأكاديمي هي التي فرضت تعدد المنظورات التي ترى الحياة الاجتماعية من خلالها ، هذه الضرورات المتمثلة في تراكم العلم والبحث بشكل يجعل من المستحيل على شخص واحد أن يلم به جميعاً ، وذلك بغض النظر عما يذهب اليه البعض من أن التخصص لم تفرضه أي ظروف علمية أكاديمية وانما فرضته ظروف سياسية واقتصادية وأيديولوجية فقد ارتبط التخصص في العلوم الاجتماعية في تصور هذا البعض بنضج النظام الرأسمالي واستقراره ، ومحاولته التغطية على المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه ، وهو مبدأ الاستغلال ، وهو المبدأ الذي نجح العلم الاجتماعي الموحد في كشفه وفضحه ، ومن ثم كانت ضرورة تقسيم هذا العلم الاجتماعي الموحد

إلى تخصصات جزئية اقتصاد واجتماع وسياسة وغير ذلك حتى يمكن من خلال هذه التخصصات الجزئية تجزيء الواقع الاجتماعي ، ومن ثم تجهيله من منطلق أن كل تخصص جزئي لن يستطيع ان يصل بمفرده إلى الحقيقة ، وستظل الحقائق حقائق جزئية وسيظل الواقع - في اطار هذه التخصصات المصطنعة واقعاً غامضاً مجهولاً . من وجهة النظر هذه اذن التخصص لا يخدم الحقيقة الاجتماعية بل هو موجه ضد الحقيقة هذه ، انه لن يؤدي إلى مزيد من التقدم العلمي والاكاديمي في فهم الواقع الاجتماعي ، بل إلى العكس التقدم في الجهل بالواقع الاجتماعي بوصفه كلا شاملاً متفاضلاً .

ومن الجدير بالذكر أن الاتجاهات الراديكالية في العلم الاجتماعي تسعى إلى تجاوز التقسيم المفتعل للواقع الاجتماعي من خلال تبني رؤية شاملة لعلم الاجتماع المعاصر ، رؤية تجعله يلعب نفس الدور الذي كان يلعبه العلم الاجتماعي الموسوعي الموحد. ومن شأن هذه الرؤية ان تعيد التأليف بين الحقائق الجزئية عن الواقع الاجتماعي وأن تعيد بناء هذا الواقع في سياقه الطبيعي حتى يصبح مفهوماً . كما أن من شأن هذه الرؤية أيضاً ان تعيد التوحيد بين العلوم الاجتماعية على الأقل - عند مستوى صياغة النظريات والتصورات - مرة اخرى .

هوامش ومراجع

1 — Zanden, J.W.,Sociology, John Wily, N.Y, 1979 **4th** ed. pp. 8-12.

2 — Mcgee, R.et.al.,Sociodogy: An Introduction, Dryden Press, Admission of Holl, Reinehart and W. Hinsdale, Illinois, 1977

3 — Duberaman, Lucile and Clayton A. Hartjen, Sociology, Focuson Society, Scott, Foresman and company, Glenvieus Illinois, 1979 P. 2

4 — Philips, Bernard, Sociology, from Concepts to Practice, Mcgraw- Hill, N.Y. 1979 P.p 4- 5

5 — Zanden, J.W. Op. cit PP. 12 - 13.

٦ - أنظر في هذا الصدد ، محمود عودة ، علم الاجتماع بين الرومانسية والراديكالية ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٦ .

٧ - راجع ، على سبيل المثال ، نقولا تيماشيف ، نظرية علم الاجتماع . طبيعتها وتطورها ، ترجمة محمود عودة وزملاؤه ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٨ - راجع على سبيل المثال ، محمود عودة ، الفلاحون والدولة : دراسة في أساليب الانتاج والتكوين الاجتماعي في القرية المصرية ، دار نشر الثقافة ، القاهرة ، ١٩٧٩ .

وكذلك ، محمود عوده ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، مكتبة سعيد رأفت ، القاهرة ، ١٩٧٢ .

وراجع أيضاً ، السيد الحسيني ، المدينة : دراسة في علم الاجتماع الحضري ، ١٩٨١ .

٩ - راجع ، محمد عاطف غيث ، القرية المتغيرة : القيطون محافظة الدقهلية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٢ .

١٠ - راجع ، محمود عودة ، الفلاحون والدولة ، مصدر سابق وكذلك .

Georg Stauth, Agricultural Production and Social Reproduction, The case of Egypt, Bielefeld Univ. 1981, Unprin.

Auda, Mahmoud and G. Stauth, «Social Policy in Rural Areas, The Case of Egypt» Malta Univ. Press, 1977.

(ed.) Relations of Production:

A Marxist Approach to Economic Anthropology.

١١ - راجع نموذجا للتفاعل الوثيق بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية المحدودة في دراسة أنور عبد الملك .

Abdel- Malek, A., «Sociology and Economic History» in Cook, A.M. ced.) Studies in the Economic History of the Middle East From the Rise of Islam to the Present Day Oxford Uni.P. 1977 pp. 268- 281.

الفصل الثاني

المشكلات المنهجية

١ - امكانية الدراسة العلمية للمجتمع

(أ) حجج المعارضين

(ب) حجج المؤيدين

(جـ) مناقشة

أولاً : قد تبدو اثارة مثل هذه المشكلة، مشكلة امكانية الدراسة العلمية للمجتمع والظواهر الاجتماعية ، أو قابلية المجتمع والظواهر الاجتماعية للبحث العلمي ، مثيرة للدهشة بعد مرور أكثر من مائة وخمسين عاماً على تطوير علم الاجتماع كنظام علمي أكاديمي ، لكن الدهشة قد تتبدد اذا عرفنا انه ما يزال هناك من يسلك في امكانية الدراسة العلمية للمجتمع ، ليس فقط على مستوى رجل الشارع الذي قد يذهب الى أن مشاكل المجتمع وظواهره يمكن ان تفهم بالبداهة وأنها واضحة بشكل لا يتطلب الدراسة وأن الأحكام العامة المستمدة من الخبرات الشخصية والذاتية كافية لفهم مجريات الحياة الاجتماعية ، بل ان ذلك الاتجاه يظهر أيضاً لدى قطاعات من المفكرين على مستويات مختلفة مستندين في ذلك الى دعاوى متعددة ، سوف نناقشها تفصيلاً ، لكن يلخص هذا الموقف ما ذهب اليه الفيلسوف الفرنسي الرياضي « بوان كاريه » من أن علم الاجتماع علم كثير المناهج قليل النتائج ، أي أن الحقائق والقوانين والنتائج التي يصل اليها من خلال دراسته المستندة إلى تكنولوجيا معقدة في البحث هي جد محدودة كما ونوعاً . ويفسر هؤلاء الرافضين لامكانية الدراسة العلمية للمجتمع موقفهم على أسس متباينة ومتعددة يمكن وضع نماذج لها على النحو التالي :

١ ـ ان المجتمع ظاهرة متغيرة باستمرار ، وهذا التغير والتحول الدائب يحول دون الدراسة العلمية والتنبؤ العلمي ، فالمادة التي يجمعها باحث ما حول ظاهرة معينة ربما أصبحت مادة قديمة وربما تجاوزتها التحولات والتغيرات الاجتماعية حتى قبل ان يصل الباحث إلى نتائج نهائية في دراسته ، أي أن حركة المجتمع قد تسبق في أحيان كثيرة حركة البحث الاجتماعي بشكل يحول دون الوصول إلى نتائج ثابتة أو قوانين ثابتة عن المجتمع والحياة الاجتماعية .

٢ ـ ان ما يسمى مناهج البحث العلمي انما يمكن استخدامها فقط في مجال الظواهر الطبيعية ، فالظواهر الطبيعية هي القابلة للبحث العلمي بحكم ثبات انتظاماتها بل بحكم وجود قوانين تحكمها في انتظامها وحركتها دون تدخل من عناصر أخرى ، كما هو الحال في الظواهر الاجتماعية فالقانون العلمي في الظواهر الطبيعية سوف يتحقق بشكل تلقائي اذا توافرت الشروط الضرورية والكافية لتحقيقه بحيث يصدق التنبؤ تماماً بحركة الظواهر الطبيعية ، فاذا كنا ـ على سبيل المثال ، قد توصلنا إلى قانون مؤداه ان الأجسام الصلبة تتمدد بالحرارة وتنكمش بالبرودة فان أي جسم صلب سوف يتمدد اذا عرضناه للحرارة ، وسوف ينكمش اذا عرضناه للبرودة دون استثناء وبشكل تلقائي طالما توفرت كافة شروط انطباق القانون ، أما في الظاهرة الاجتماعية فانه لا يمكن الوصول إلى مثل هذا القانون وذلك لتدخل عناصر كثيرة ومتنوعة قد تؤدي إلى تحقق القانون أو صدق التنبؤ المترتب عليه أو عدم تحققهما ، ولعل من أبرز هذه العناصر عنصر الارادة الانسانية ، فالظاهرة الاجتماعية هي في نهاية الأمر محصلة لارادة المشاركين فيها ، بحيث لا يمكن الادعاء بامكانية الوصول إلى قوانين على نفس مستوى وصرامة القوانين « الطبيعية » ان المتخصصين في علم الاجتماع مثلاً قد يذهبوا إلى أنهم وصلوا لقانون في الثورة الاجتماعية مؤداه على سبيل المثال ، أن التناقض الاجتماعي وأشكال القهر الاجتماعي المختلفة سوف تؤدي إلى الثورة الاجتماعية ، ومع

ذلك فان كافة شروط الثورة قد تتوفر ومع ذلك لا يثور الناس لأنهم لا «يريدون» أن يثوروا ، هذا مجرد مثال بسيط لتوضيح هذه الدعوى ، أي أن الارادة الانسانية هنا قد تتدخل لتحقيق القانون الاجتماعي أو في عدم تحقيقه ، ومن ثم فالقوانين الاجتماعية بشكل عام « ان كان هناك ما يمكن تسميته بالقوانين الاجتماعية » هي مسائل متوقفة في نهاية الأمر على ارادة الانسان بحيث يستحيل التنبؤ بمجريات الاحداث الاجتماعية بنفس الدقة والصرامة التي نستطيع بها التنبؤ بمجريات الأحداث الطبيعية .

بل أكثر من ذلك فان هناك من يسلك في وجود انتظامات أو قوانين تحكم المجتمع من الأساس ، ويتصور أن الحياة الاجتماعية تجري وفقاً لمشيئة الأفراد أو أي مشيئة أخرى ، تجرى بشكل لا نظام فيه ومن ثم ليس هناك ما يستدعي البحث العلمي ، اذا كان الهدف الرئيسي للبحث العلمي هو الوصول إلى القوانين والانتظامات التي تحكم الظاهرة موضوع البحث .

٣ ـ انه اذا كان المنهج التجريبي الذي يعني التحكم في جميع المتغيرات المؤثرة في ظاهرة ما هو جوهر المنهج العلمي ، واذا كان من المستحيل استخدام هذا المنهج التجريبي الذي يعني خلق الظروف الملائمة للتجربة المعملية خلقاً على المجال الاجتماعي ، فان هذا يعني ببساطة أن الظواهر الاجتماعية غير قابلة لأن تدرس دراسة علمية ، فلن يستطيع باحث أن يدفع أمراً إلى الانفصال حتى يعرف تأثير الانفصال على الانحرافات ولن يستطيع ان يشعل حريقاً حتى يعرف السلوك الاجتماعي ازاء الكوارث . ان المنهج العلمي يعني أساساً التجربة المعملية المضبوطة وذلك لا يتوفر ولن يتوفر في المجال الاجتماعي .

هذه بعض نماذج للدعاوى التي يثيرها المعارضون لفكرة الدراسة العلمية للمجتمع ومن ثم المعارضون لمشروعية علم الاجتماع بوصفه هو العلم الذي يكرس نفسه لهذه المهمة ، ومن الجدير بالذكر أن هذه الحجج لا

تنطبق فقط على علم الاجتماع بل هي تنسحب على كافة العلوم الاجتماعية والانسانية التي تتخذ من المجتمع الانساني مجالاً لدراستها من زوايا متعددة .

ثانياً : ويفند المتحمسون لامكانية الدراسة العلمية للمجتمع والظواهر الانسانية هذه الدعاوى وغيرها من منطلقات متعددة ومواقف نظرية متباينة لكنه يمكننا عرض نماذج لمناقشاتهم وتفيدهم لتلك الدعاوى على النحو التالي :

١ ـ فيما يتعلق بالحجة الأولى التي تذهب الى استحالة الدراسة العلمية للمجتمع بحكم خضوعه للتغير المستمر فتلك دعوى مردودة على أصحابها ، ذلك لأن التغير والحركة الدائبة ليست سمة المجتمع الانساني فقط بل هي سنة الكون وقانونه الحتمي ، سواء في جوانبه المادية « الطبيعية » أو جوانبه الاجتماعية والثقافية ، ليس المجتمع فقط هو الذي يتعرض للتغيرات والتحولات بل مختلف الظواهر المادية والطبيعية ، المادة متغيرة ومع ذلك لم يحل تغيرها هذا دون دراستها دراسة علمية والكائن الحي متغير ومتحول باستمرار ولم يحل ذلك دون تقدم علوم البيلوجيا والفسيولوجيا ، والظواهر الفلكية تخضع لنفس قانون الحركة ولـم يحل ذلك دون تقدم علم الفلك ، ان التغير هو سنة الكون ، وهو لا يحدث بشكل عفوي وانما يحدث وفقاً لأشكال من الانتظامات ، ويصبح هدف أي علم هو الكشف عن هذه الانتظامات التي لا تعني بأي حال من الأحوال حالات ثابتة استاتيكية ، بل هي انتظامات في التغير والحركة ، ومن ثم فدعوى استحالة الدراسة بحكم التغير الذي يطرأ على الظاهرة هي دعوى لا تنفى فقط امكان اقامة علم اجتماعي بل تنفي كذلك امكانية العلم بما هو علم .

٢ ـ أما الدعوى الثانية فانها تنطوي على بعدين أساسيين ، البعد الأول هو انكار وجود انتظامات أو قوانين تخضع لها الحياة الاجتماعية في استقرارها النسبي وحركتها ، أما البعد الثاني فيتمثل في الاعتراف بوجود قوانين نوعية أو انتظامات خاصة بالحياة الاجتماعية ، لكنها قوانين لا تصل إلى دقة وصرامة

وثبات القوانين التي تحكم الظواهر الأخرى ، ذلك لأنها قوانين مرهونة في تحققها ، أو هي تنبؤات مرهونة في تحققها بعنصر الارادة الانسانية .

أما البعد الأول فانه لا يستند إلى أساس علمي متين ، فالمجتمع الانساني ظاهرة طبيعية أي أنه ظاهرة موجودة في الطبيعة وهي جزء متفاضل ومتكامل مع الجوانب الطبيعية في الكون ، وطالما أن المجتمع الانساني ظاهرة طبيعية بهذا المعنى فلماذا نستثنيه اذن من كافة القوانين والانتظامات التي تحكم الظواهر الطبيعية الأخرى ، ان الحياة الاجتماعية اذن لا تسير سبهلاً وبلا نظام وانما هي تسير لأشكال من الانتظامات بحكم كونها ظاهرة موجودة في الطبيعة وفي الكون ، واذا سلمنا بذلك فاننا نسلم في القوت ذلك بامكانية بل بضرورة الدراسة العلمية للمجتمع التي تسهدف أساساً الكشف عن هذه القوانين والانتظامات التي تخضع أو التي تحكم الحياة الاجتماعية ، وجدير بالذكر أن هذا البعد من الدعوى متهافت ولا يستدعي المزيد من المناقشة .

أما البعد الثاني فانه يشير إلى ظاهرة حقيقية، أعني دور الارادة الانسانية في تحقق القانون الاجتماعي أو عدم تحققه ، لكن الاعتراف بذلك لا يعني الاعتراف باستحالة الدراسة العلمية للمجتمع ولا يترتب عليه بالتالي انكار وجود قوانين تحكم الحياة الاجتماعية ، بل ان حل هذه المشكلة مسألة غاية في البساطة ولا يتطلب أكثر من أن نتصور أو أن نسلم بأن الارادة الانسانية جزء من القانون الانساني أو هي شرط من شروط تحقق القانون ، فاذا قلنا مثلا أن الظلم والتناقض وأشكال القهر المختلفة تؤدي إلى الثورة فإن ذلك يتضمن شرط توفر ارادة الثورة إلى المدى الذي يستطيع الناس فيه أن يصنعوا تاريخهم فالتصور الذي يذهب إلى أن القوانين الاجتماعية تجري بصرف النظر عن الارادة الانسانية وهو التصور الوضعي الذي وضع أسسه « أوغست كونت » تصور خاطىء لسبب بسيط هو أنه ينفي دور الانسان في صنع واقعة تاريخية . إن القانون الاجتماعي اذن يختلف عن القانون الطبيعي إلى المدى الذي ينطوي فيه على عنصر الارادة بحيث تصبح الارادة جزءا لا يتجزأ من

القانون ، واذا ما توافرت الارادة كشرط من شروط تحقق القانون تلاشت الاختلافات المزعومة بين ما هو طبيعي وما هو اجتماعي .

٣ ـ ويرد على الدعوى الثالثة بأنها تبلغ في تبسيط الأمور وتشويه الحقائق حينما تفهم المنهج العلمي فهماً ضيقاً وحصره في مجرد التجربة المعملية المضبوطة التي تتحكم في كافة المتغيرات المرتبطة بالظاهرة موضوع البحث ، وذلك على أساس أن المنهج العلمي هو أساساً طريقة في التفكير والبحث تستند إلى خطة منطقية معينة ، أما التجربة المعملية فهي مجرد اجراء من بين الاجراءات العملية العديدة والمتنوعة ، شأنها شأن الملاحظة أو الطرق الرياضية والاحصائية . ويمكن ان يرد ببساطة على هذا الفهم الضيق للمنهج العلمي بوصفه قريباً للتجربة المعملية بأن كثيراً من العلوم الطبيعية لا يمكن ان تستخدم التجربة المعملية نتيجة لطبيعة موضوعات الدراسة ، فعلم الفلك مثلاً يستحيل عليه استخدام التجارب المعملية ، ومع ذلك فانه ينجز كل يوماً تقدماً ملموساً في كشف الحقائق الفلكية وهو مستند إلى اجراءات منهجية ملائمة لموضوعاته كالملاحظة بتدابيرها المختلفة والوسائل الاحصائية والرياضية ، ولم يشكك أحد في مدى علميته أو كفاءته العلمية ، كذلك هو الحال فيما يتعلق بعلم الاجتماع فهو في الوقت الذي يلتزم فيه بالمنهج العلمي بالمعنى الدقيق والواسع أيضاً بوصفه طريقة للتفكير في الظاهرة وأسلوباً لجمع بيانات عنها وطريقة في تحليل هذه البيانات واستنباط النتائج وتفسيرها والوصول إلى تعميمات بصددها، قد يطور أو هو يطور بالفعل أساليب في البحث والدراسة تلائم موضوعه ، فليس من الضروري أن يفتعل الباحث الاجتماعي موقفاً تجريبياً مصطنعاً كأن يدفع أسرة إلى التفكك أو أن يشعل حريقاً ، فهناك المواقف الطبيعية التي تتيح فرصاً متعددة لتجارب طبيعية يمكن دراستها في سياقها الطبيعي ، فهناك العديد من الأسر المفككة بالفعل وهناك الكوارث الطبيعية التي قد تحدث لسبب أو لآخر ، وهناك فوق ذلك كله التاريخ بوصفه المعمل الأكبر لتجارب علم الاجتماع. فمن خلال اعادة تحليل

وبناء المادة التاريخية يمكن للباحث الاجتماعي أن يعد دراسات لا تقل دقة وكفاءة عن المنهج التجريبي المزعوم ، التجربة المعملية المضبوطة والمصطنعة اذن ليس شرطاً من شروط العلم والا ما كان علم الفلك علماً ، والمنهج العلمي يتجاوز مجرد الاجراءات العملية لجمع الحقائق وتفسيرها وهي الاجراءات التي تختلف اختلافاً كبيراً بين العلوم المتعددة نتيجة لاختلاف طبيعة موضوع البحث ومجاله ، فالاتجاه التاريخي والمقارن والاحصائي والاجراءات المتنوعة ، التي يمكن للبحث الاجتماعي ان يطورها تجعل فرصة الدراسة العلمية للمجتمع متاحة ومهيأة بشكل لا يقل عن أي ظاهرة طبيعية أخرى .

ويرد علماء الاجتماع الوضعيون والرياضيون الذين يضعون أيضاً العلوم الطبيعية واجراءاتها بوصفها نموذجاً ينبغي أن يحتذيه علم الاجتماع على هذه الدعوى بأنهم « أي الاتجاهات الوضعية في علم الاجتماع وهي ذات نزعات معملية لا يوافق عليها الكثير من المشتغلين بعلم الاجتماع » يردون بأنه يمكن لعلم الاجتماع أيضاً ان يستخدم التجارب المصنوعة ويستشهدون على ذلك بدراسات الجماعات الصغيرة وسلوك الأطفال في مواقف تجريبية مصطنعة ، أو بحوث الاتجاهات والآراء ومدى تأثرها مثلاً بالأفلام السينمائية أو وسائل الاتصال الجماهيري وغير ذلك . ومع اختلافنا مع مثل هذه الاتجاهات التي تصطنع مواقف اجتماعية مفتعلة الا أنها توضح أن التجارب المعملية في العلم الاجتماعي عملية غير مستحيلة .

وقبل أن نختتم المناقشة هذه لا بد أن نشير إلى التيار الذي أثارته الكانطية المحدثة فيما يتعلق بالدراسة العلمية للظواهر الاجتماعية والانسانية ، وهو التيار الذي وجد صدى له في مناهج البحث الاجتماعي فيما بعد لدى الكثير من رواد ودارسي علم الاجتماع.

تميز الكانطية المحدثة ، في عالم الظواهر ، بين فئتين ، أما الفئة الأولى فهي الظواهر الطبيعية ، وهذه الفئة هي القابلة لأن تطبق عليها تلك المناهج

التي أصطلح على تسميتها بالمناهج العلمية ، كالملاحظة والتجربة والمقارنه والطرق الرياضية والاحصائية ، بينما الفئة الثانية من الظواهر والتي دعتها بالظواهر الروحية ، أي الظواهر الاجتماعية والنفسية والثقافية ، فانها قابلة للفهم من خلال المشاركة والتعاطف لكنها ليست قابلة للبحث بالمعنى الضيق لمفهوم البحث العلمي .

ومن الجدير بالذكر أن رائد علم الاجتماع الألماني « ماكس فيبر» Weber.. قد تأثر إلى أبعد حد بهذا التصور مما دفعه إلى أن يطور أسلوبا للبحث الاجتماعي عرف بأسلوب « الفهم التعاطفي » Vesest- ehen ، بوصفه الوسيلة الأساسية لتفهم ودراسة أنماط الفعل الاجتماعي المختلفة ، لكن ذلك لم يدفع « فيبر » إلى الاقلاع عن « المنهج العلمي » بمبادئه الأساسية كالتلازم في الوقوع والتلازم في التغير وبصفة خاصة حينما كان يصدر دراسة العلاقة بين الرأسمالية الحديثة والمذهب البروتستنتي - وهذا قد يدعونا إلى القول بأنه اما أن « ماكس فيبر » قد حاول التوفيق بين المنهج العلمي بوصفه قاسما مشتركا بين العلوم جميعا وبين أسلوب الفهم بوصفه أداة فعالة لفهم الظاهرة الانسانية، أو أن هناك علمي اجتماع عند ماكس فيبر وليس علماً واحدا ، لكن الأقرب إلى المنطق أن الفهم التعاطفي للظاهرة الانسانية يمكن أن يضيف إليها وأن يكمل معرفتنا بها أو دراستنا الموضوعية لها .

وفي ختام هذه المناقشة يمكن أن نثير سؤالا حاسما ننهي به الجدل، ما هي خصائص العلم ؟ وإلى أي حد تنطبق هذه الخصائص على علم الاجتماع أو على دراسة المجتمع بوصفها علما ؟

إن العلم ليس جسدا من الحقائق الثابتة بل طريقة معينة من طرق جمع المعلومات والبيانات وتنظيمها وتفسيرها تتسم بصدق الملاحظات وثباتها بصرف النظر عن تعدد من قاموا بها ، والأمبيريقية ، أي جمع بيانات أو الاستناد إلى بيانات واقعية عن موضوع الدراسة ، والقدرة على تصنيف هذه

البيانات وتنظيمها بشكل كمي أو كيفي ، والموضوعية أو تحييد الأحكام الشخصية والقبلية ، والاطار النظري المرشد والموجه للبحث .

وبصرف النظر عن الجدل الذي يثار حول الموضوعية في العلوم الاجتماعية بشكل عام وعلم الاجتماع بشكل خاص بوصفها علوما قيمية ، أو مشحونة بأحكام القيمة ، الا أن تحديد الانتماء الفكري للباحث بشكل واضح هو الموضوعية بعينها ذلك لأنه ينظر في هذه الحالة إلى الظاهرة الموجودة موضوعيا بمنظار فكري معين ، ـ بصرف النظر عن هذه المحاولات ، فإن خصائص العلم بشكل عام تنطبق على علم الاجتماع بوصفه دراسة موضوعية للظواهر الاجتماعية ذات الوجود الموضوعي تستند إلى مسلمات العلم من ناحية وتتسلح بمواصفات المنهج العلمي وخصائصه ، بغض النظر عن الاختلافات الاجرائية الجانبية التي قد تفرضها الطبيعة الخاصة لموضوع البحث[١] .

وسوف تتضح كثيرا من نقاط الجدل حول هذا الموضوع في الفصل الرابع .

---

(١) راجع في هذا الصدد

Megee and others, Op. cit. pp. 7-10.

الفصل الثالث

المشكلات التاريخية "ظروف النشأة"

سبق المفكر العربي عبد الرحمن بن خلدون « أوجست كونت » إلى تطوير علم الاجتماع في العالم العربي بأربعة قرون ، حينما كان يصدر اعدادا كتاب في التاريخ ، وأدرك أنه لا بد من منهج يبين الصادق من الكاذب من الأخبار التاريخية ، ومن ثم كانت مقدمته التي يناقش فيها طبائع العمران البشري وقوانين المجتمع الانساني ، والتي كتب لها من الشهرة ما لم ينله الكتاب الأصلي في التاريخ لقد عالج ابن خلدون في هذه المقدمة معظم القضايا والمشكلات التي تعالج حتى الآن في اطار علم الاجتماع لكن عمل ابن خلدون لم يكتب له الاتصال والاستمرار ، ذلك لأنه قد واكب سقوط الحضارة العربية والاسلامية وصعود الحضارة الغربية ، يضاف إلى ذلك الحواجز اللغوية والثقافية التي أخرت تعرف المفكرين الغربيين على أعمال ابن خلدون وانجازاته ، ولذلك فإن نشأة علم الاجتماع في الغرب كانت مستقلة عن نشأته في الشرق ، لقد كانت النشأة الغربية لعلم الاجتماع على يد أوجست كونت مرتبطة أشد الإرتباط بظروف التحول الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والفكري التي كان يمر بها المجتمع الأوروبي في ذلك الوقت بحيث نستطيع أن نقول أن علم الاجتماع الغربي بكافة اتجاهاته وفروعه النظرية قد تطور استجابة للتطورات والمشكلات الاجتماعية في

مرحلة الانتقال من النظام القديم إلى النظام الجديد .

ومن الجدير بالذكر أن علم الاجتماع الغربي النشأة هذا هو الذي كتب له الاتصال والاستمرار والسيطرة كنظام فكري وعلمي وذلك بحكم ارتباطه بالحضارة المسيطرة وأصبح عالميا إلى المدى الذي أصبحت فيه الحضارة الغربية المسيطرة على النطاق العالمي من خلال تطوير النظام الرأسمالي لسوق عالمية ومن ثم كما يسمى بحضارة عالمية هي الحضارة الغربية . ولذلك فاننا حين نحاول اعطاء صورة مختصرة ومبسطة عن الظروف التي أدت إلى نشأة علم الاجتماع والمشكلات التي واكبته وميزته في مرحلة النشأة ، والتي ما تزال تعتري موقفه النظري حتى الآن ، فإننا نقصد في المحل الأول ظروف نشأة علم الاجتماع الغربي الذي أضحى عالميا بعالمية الحضارة والسيطرة الغربية .

يمكننا أن نصنف ظروف النشأة هذه إلى ثلاثة تطورات أساسية ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً جدلياً ، تتفاعل أو تفاعلت وتبادلت التأثير والتأثر على طول التاريخ الأوروبي وصولا إلى انهيار المجتمع الاقطاعي القديم وصعود المجتمع الصناعي البورجوازي الحديث ، أي أن عملية التصنيف هذه عملية أكاديمية صرفة تستهدف التبسيط ووضوح العرض ، يمكننا أن نطلق على الجانب الأول : التطورات الاجتماعية الاقتصادية ، أو ـ التطورات المادية ، أما المجموعة الثانية من الظروف فيمكن أن نسميها التطورات الفكرية والفلسفية بينما نعني بالمجموعة الثالثة ، التطورات السياسية ، مع وضعنا في الاعتبار تعسفية الفصل بين ما هو اجتماعي وفكري وسياسي لكن لنضع في اعتبارنا دائما أن هذا التمييز هو تمييز نظري فقط إلى المدى الذي كانت فيه التطورات الأوروبية السابقة أو الممهدة لظهور علم الاجتماع تجري كعملية موحدة متكاملة ومتفاضلة في الوقت ذاته .

أولاً : التطورات الاجتماعية الاقتصادية :

تتمثل هذه التطورات أساساً في تلك العمليات والتناقضات وأشكال

النمو الاجتماعي الاقتصادي التي أدت في نهاية الأمر إلى انهيار دعائم النظام الاجتماعي الاقتصادي الأوروبي القديم (الاقطاع) وصعود النظام الاجتماعي الاقتصادي الجديد (الرأسمالية الصناعية) على أنقاضة . ومع أننا سوف نركز على المرحلة الأخيرة فقط وهي المرحلة التي واكبت نشأة علم الاجتماع أي مرحلة صعود المجتمع الجديد الا أنه من الأفضل أن نشير باختصار شديد إلى طبيعة هذه التطورات بشكل عام من خلال تلخيص لتشخيص « سان سيمون » لها ، لقد لخص « سان سيمون » تفسيره لانهيار المجتمع الاقطاعي وصعود البورجوازية الصناعية بأنه محصلة للتناقضات الاجتماعية التي نمت وتطورت وتصاعدت في أحشاء النظام الأوروبي الاقطاعي ابتداء من القرن الحادي عشر ، التناقض بين الايديولوجيا الراسخة للمجتمع الاقطاعي والتقدم العلمي والفلسفي الجديد ، بين الطبقات الاقطاعية والطبقة الجديدة النامية في قلب النظام القديم (البورجوازية) ، هذه الطبقة الجديدة التي طورت أسلحتها الدينية (المذهب البروتستني) والفلسفية (فلسفة التنوير) والعلمية (التقدم العلمي والفني) حتى أصبح المسرح مهيأً لانتصارها النهائي والحاسم في عملية القضاء على المجتمع الاقطاعي القديم وبناء النظام الاجتماعي الجديد القائم على الرأسمالية والصناعة والعلم بوصفها القوى الاجتماعية الأساسية التي تشكله ، ولقد تأثر « كارل ماركس » تلميذ سان سيمون الراديكالي بهذا التصور للجدلية الاجتماعية التي أفرزت النظام الجديد وأجهزت على النظام القديم .

تتمثل التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي مهدت لنشأة علم الاجتماع اذن في أن نظاما اجتماعيا جديدا (النظام الصناعي الرأسمالي) قد ورث نظاما اجتماعيا قديما (المجتمع الاقطاعي) . لقد أدت هذه العملية إلى نتائج اجتماعية جديدة تماما ، وأفرزت ظواهر اجتماعية ومشكلات لم تكن موجودة من قبل ، وقضت على نظم اجتماعية كانت تبدو راسخة وأزلية ، ويمكننا تلخيص أبرز هذه التغيرات الاجتماعية المصاحبة على النحو التالي : -

١ ـ تحول القلب أو المركز الاجتماعي للانتاج ـ ظهور المدينة الصناعية

لقد كانت القرية في ظل المجتمع الاقطاعي هي المركز الأساسي للانتاج وذلك لارتباط النظام الاقطاعي بالانتاج الزراعي ، لكنه بانفجار الثورة الصناعية أو ما يعرف بالانقلاب الصناعي أصبح هناك نظاما اجتماعيا جديدا للانتاج اتخذ من المدينة مركزا له ـ تم ذلك بشكل تلقائي بطبيعة الحال ، أي أن المدينة لم تكن اختيارا عمديا ، بل أن الانقلاب الصناعي قد حدث فيها بحكم نوعية الطبقة التي قادت وتبنت نتائج التقدم التكنولوجي ، وهي طبقة حضرية ، أو هي الطبقة البورجوازية التي تتم توصيفها من كونها طبقة حضرية أو من سكان المدن أساسا . وبالتحول البورجوازي تغيرت الوظائف التقليدية التي كانت وظائف سيطرة سياسية وادارية بشكل عام ، لكي تصبح وظائف اقتصادية في المحل الأول . المدينة اذن هي التي شهدت الانقلاب الصناعي ، وفيها تطورت نظم المصانع الحديثة وتطورت فرص هائلة للعمل . وتحولت بالتالي إلى مركز حذب لقوى العمل الموجودة في الريف .

لقد صعد النظام الصناعي الجديد من خلال شعارات فلسفية وفكرية وسياسية لعل من أبرزها في هذا الصدد تحرير قوى العمل ، تحرير حركتها التي كانت مقيدة في ظل الاقطاع ، وتحرير حركة الانتقال بشكل عام وهي الحركة التي كانت مقيدة في ظل النظام الاقطاعي ، حركة انتقال قوى العمل من ناحية والتجارة من ناحية أخرى . ولقد ترتب على ذلك كله هجرات واسعة لقوى العمل من الريف إلى المدينة على أمل البحث عن فرص أفضل للعمل والحياة . ولقد ترتب على ذلك ظهور المدينة الصناعية بكل خصائصها ، فبعد أن كانت مدينة ما قبل الصناعة مدينة الصفوة ، أصبحت في العصر الصناعي مدينة طبيعية بشكل واضح نتيجة لهجرة قوة العمل من الريف اليها . لقد ظهرت لأول مرة في التاريخ طبقة كاملة من الذين يعيشون في المدينة ليبيعوا قوة عملهم في سوق العمل وأصبح من الممكن لأول مرة أيضاً الحديث عما يسمى « البروليتاريا » أي الطبقة العاملة الصناعية .

وكنتيجة لفيض قوة العمل ، وما ترتب على ذلك من تجاوز المعروض من قوة العمل في السوق على الطلب عليها ، انخفضت الأجور ، وزادت ساعات العمل وخرجت النساء والأطفال إلى العمل أيضاً مما تترتب عليه تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للطبقة العاملة الجديدة بصورة عامة ، واتجهت الأفواج العاملة إلى التكدس في مناطق معينة من أطراف المدينة الصناعية الجديدة مكونة لما أصبح يعرف بالأحياء المتخلفة أو المناطق المتخلفة ، وهكذا بعد أن كانت مدينة ما قبل الصناعة مدينة متجانسة تقيم فيها الصفوة السياسية والثقافية والاقتصادية ، أصبحت المدينة الصناعية لأول مرة مدينة طبقية بشكل واضح . لقد كانت المشكلات الاقتصادية الاجتماعية الجديدة التي أصبحت الطبقة العاملة الصناعية تعاني منها مواكبة لصعود النظام الجديد (البورجوازي الصناعي) ، وقد أثارت هذه المشكلات النوعية الجديدة الفكر الاجتماعي بتياراته المختلفة الرجعية والليبرالية والراديكالية ، كل منها يحاول أن يطرح ما يراه حلولا لمثل هذه المشكلات ، ومن ثم مهدت بشكل مباشر لنشأة علم الاجتماع بمختلف اتجاهاته النظرية والفكرية .

نشأت المدينة الصناعية اذن بوصفها قلب النظام الانتاجي الجديد ومقرا للأطراف المشاركة في هذا النظام الانتاجي ، الطبقة العاملة الصناعية من ناحية ، والملاك الجـدد لوسائل الانتاج الجديدة من ناحية أخرى ، ونعني بهم الطبقة البورجوازية ، وهي الطبقة التي أرست دعائم النظام الجديد من خلال تبنيها للتطورات التكنولوجية والعلمية ، وتحويلها للرأسمال من الأشكال التجارية والمانيفاتورية إلى الأشكال الحديثة كنظام المصنع الحديث الذي أصبح يضم آلاف العمال الذين يشاركون في عملية انتاجية واحدة . لقد اتسمت العلاقة الاجتماعية بين الطبقتين الصاعدتين ـ البروليتاريا والبورجوازية منذ البداية بالتوتر والقلق نتيجة لاتجاهات الطبقة البورجوازية لتعظيم أرباحها بكل الطرق الممكنة بما فيها استغلال جهود العمال من خلال الأجور المنخفضة من ناحية وزيادة ساعات العمل من ناحية أخرى يدفعها إلى

ذلك رغبة فهمة في الثراء السريع وتحقيق مركز اجتماعي مسيطر في النظام الجديد ، وذلك لأن نسبة كبيرة من هذه الطبقة البورجوازية الجديدة ، كان ينظر اليها بوصفها لا تتمتع بأي أصل اجتماعي بحكم هامشيتها وعزلتها في ظل النظام القديم ، وبحكم أنها تتكون أساساً من الشرائح المحتقرة في ظل الاقطاع ، البروتستني واليهود ، هذا الاحتقار الذي دفعها إلى الارتباط بالاقامة الحضرية . لقد كانت النظرة العامة إلى هذه الطبقة أنهم محدثو غنى أو « أغنياء حرب » صعدوا فجأة من قاع المجتمع إلى قمته ولم يعد لهم من هم سوى تعظيم الأرباح بكل الطرق وبصرف النظر عن المعايير الأخلاقية .

لقد أضحى المجتمع الجديد مفككا للوهلة الأولى كنتيجة لتفكك العلاقة بين الطبقتين الأساسيتين اللتين تكونانه ، البورجوازية والبروليتاريا وقد أثارت العلاقة بين هاتين الطبقتين وما يعتريها من صراعات وتوترات ومشكلات الفكر الاجتماعي الذي سعى إلى البحث في الطرق الممكنة لعلاج هذه الأشكال الصراعية والتفككية في النظام الجديد ومن ثم كانت مصدرا هاما من المصادر التي أدت إلى نشأة علم الاجتماع باتجاهاته الفكرية المختلفة ، الرجعية والليبرالية ، والراديكالية ، وكانت قضية العلاقة بين الطبقات الاجتماعية واحدة من القضايا المركزية في العلم الجديد .

ويمكننا أن نشير هنا أيضاً إلى عنصر آخر من عناصر التطورات الاجتماعية والاقتصادية يمكن أن يضاف إلى المشكلات التي صاحبت ظهور المدينة الصناعية ، والمشكلات التي ظهرت مواكبة للتركيبة الطبقية الجديدة للمجتمع الجديد ، هذا العنصر يتمثل في ظهور شكل جديد من أشكال الملكية لم يكن معروفا من قبل في ظل النظام الاقطاعي القديم ، وأعني به الملكية الرأسمالية والمالية ، أو ملكية رأس المال الثابت (المصانع والآلات وغيرها) ورأس المال المتغير (المصرفي والمالي) . لقد كان الشكل القديم البارز للملكية هو ملكية الأرض الزراعية (وذلك في ظل النظام الاقطاعي) وهو شكل معروف المصدر (الميراث) ومحاط بأشكال مختلفة من الشرعية

السياسية والقانونية والدينية مما كان يؤدي - في ظل النظام الاقطاعي القديم - إلى جمود في التركيب الاجتماعي وإلى ثبات في الأوضاع الطبقية التي كانت محددة تحديدا دقيقا بالعرف والقانون . أما الشكل الجديد من أشكال الملكية ، فقد بدا شكلا غير مفهوم وغير شرعي في أنظار بعض المفكرين ، شكلا مدانا بوصفه قد نشأ أساسا نتيجة للجشع والاستغلال واللاأخلاقية. وقد ترتب على هذا الشكل الجديد من أشكال الملكية نتائج اجتماعية واسعة المدى لعل من أبرزها سيولة التركيب الطبقي وتزايد شدة الحراك الاجتماعي من قاع المجتمع إلى قمته والعكس أيضاً ، ولذلك فإنه يمكن القول بأن التطورات التي طرأت على نظم الملكية كانت من العناصر المادية الهامة التي أثارت الفكر الاجتماعي ، ولذلك لم يكن من المستغرب أن تمثل التغيرات التي تطرأ على البناء الاجتماعي أو البناء الطبقي ، صعودا وهبوطاً ، واحدة من القضايا الأساسية التي أضحت تشغل رواد العلم الجديد أعني علم الاجتماع .

يمكننا أن نختتم حديثنا عن الدور الذي لعبته التطورات الاجتماعية الاقتصادية في نشأة علم الاجتماع فيما يسمى بعصر الانقلاب الصناعي فانها قد أبرزت إلى حيز الوجود مجموعة من المشكلات العملية والعلمية الجديدة التي تستدعي توافر نظام علمي على دراستها ، لعل من أبرزها ما يلي : -

١ - مشكلات المدينة الصناعية كالفقر والازدحام والمناطق المتخلفة وغير ذلك .

٢ - مشكلات الطبقات الاجتماعية الجديدة أو التغير في التركيب الطبقي للمجتمع .

٣ - مشكلة العلاقات الصراعية بين الطبقات في النظام الجديد .

٤ - قضية الصراع الاجتماعي وتفسيره والسلام الاجتماعي وكيف يتحقق .

ثانياً : التطورات الفكرية والفلسفية :

ليس من شك في أن التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي أشرنا اليها قد سارت في مسيرة تاريخية طويلة في قلب النظام الاجتماعي القديم (الاقطاع) حتى تمكنت في نهاية الأمر من القضاء على المجتمع القديم وبناء مجتمعها الخاص ، ان ما يسمى بالانقلاب الصناعي لم يكن وليد لحظة تاريخية مفاجئة ، بل كان محصلة لتطورات تاريخية تدريجية أو كمية ، اعترت المجتمع الأوروبي منذ القرن الحادي عشر على حذ ما يذهب اليه المفكر الفرنسي « سان سيمون » لقد نشأ النظام الجديد (البورجوازي الصناعي) اذن جنينا في أحشاء النظام القديم (الاقطاعي) وأخذ ينمو بالتدريج حتى أصبحت الفرصة سانحة لأن يخرج إلى الوجود تكوينا اجتماعيا كاملا مؤهلا لأن يرث النظام القديم تماما .

لقد كانت التطورات الاجتماعية والاقتصادية هذه مصحوبة بتطورات فكرية وفلسفية ، أو بأسلوب آخر كان على المجتمع البورجوازي في تطوره وفي صراعه مع المجتمع الاقطاعي القديم أن يستخدم أسلحة فكرية وفلسفية في هذا الصراع حتى يتمكن من تقويض الشرعية الفكرية والفلسفية للنظام القديم والتي كانت متمثلة أساسا في اللاهوت الكاثوليكي الذي كان يمثل « اللحمة » التي تصون تماسك المجتمع القديم واستمراره ، ومن الملاحظ أن هذه الأسلحة الفكرية كانت تختلف من مرحلة لأخرى في التطور الاجتماعي باختلاف السياق الاجتماعي التاريخي ، فقد حصلت المجابهة الفكرية بين النظام الجديد الجنيني أولا على أساس ديني حيث كانت الكنيسة ما تزال قوة لا يستهان بها ، أعني نشوء المذهب البروتستنتي واستخدامه كسلاح لمنازلة الكنيسة الكاثوليكية ، حتى أضحت الظروف مهيأة في القرنين السابع عشر والثامن عشر لمنازلة الكنيسة ، ليس من منطلق ديني وانما من منطلق فلسفي وعقلاني ، هذه المرحلة التي تعرف بعصر التنوير أو الاستنارة ، أي تنوير العقول من سيطرة الأفكار الكاثوليكية غير العقلانية .

والواقع أن الحديث عن نشأة علم الاجتماع باتجاهاته الفكرية المختلفة لا بد أن ينطلق من عصر التنوير أو فلسفة التنوير هذه ، ذلك لأن القضايا التي أثارتها هذه الفلسفة قد لعبت دوراً هاماً في تشكيل الاطار الفكري للعلم الاجتماعي الجديد سواء كان هذا الاطار متقبلاً لهذه الأفكار ومنطلقاً منها (علم الاجتماع الماركسي) أو رافضاً لها (علم الاجتماع المحافظ) أو محاولاً التوفيق بينها وبين غيرها من الأفكار المعارضة .

لقد لعبت فلسفة التنوير دوراً أساسياً في القضاء على المجتمع القديم والتمهيد لظهور النظام الجديد من خلال تركيزها على نقاط أساسية يمكن تلخيصها في : -

١ - عقلانية الانسان وقدرته على الوعي بمصالحه وتوجيه التاريخ والمجتمع لصالحه .

٢ - الكمال الانساني بمعنى أن الانسان يمكن ان يصل إلى درجة الكمال اذا ما انتصر على النظم الاجتماعية التي تكبله . انه قادر على احراز التقدم المطّرد للوصول إلى عصره الذهبي .

٣ - مشروعية النقد بمعيار العقل الخالص بمعنى أن الانسان من حقه ان ينقد كل شيء وأي شيء وأن ليس ثمة مقدسات تستعصى على النقد بمعيار العقل ، وأن العقل هو الحكم النهائي في مجال تقييم الأفكار والنظم والمؤسسات .

٤ - مشروعية الثورة والتغيير ، طالما أن الانسان بمقدرته العقلية قادر على النقد والتمحيص فانه قادر على ادراك مصالحه الحقيقة ، ورفض ما يتعارض مع هذه المصالح تحت أي شعار وصنع واقع أفضل ، ومن ثم فان من حقه ان يثور على الاوضاع الاجتماعية التي يراها غير عقلانية وغير منطقية ذلك لأن الانسان الفرد هو الغاية النهائية ، وهو الموجود الحقيقي أو الموجود بالفعل أما المجتمع فهو موجود بالاسم فقط لكي يصف الوجود الفردي . ليس

ثمة مجتمع اذن أو مصلحة اجتماعية ، وانما الوجود الحقيقي هو الفرد والمصلحة الفردية ، وما يسمى بالمصلحة الاجتماعية ان هو في الحقيقة الا جماع المصالح الفردية ، المجتمع اذن هو مجرد وسيلة لتحقيق السعادة الفردية ومن ثم فمن حق الأفراد ان يضعوا النظم الاجتماعية التي يرونها قادرة أكثر من غيرها على خدمة المصالح الفردية . بأن الثورة والتغيير حق مشروع للأفراد بوصفهم يمتلكون سلاح النقد والتقييم الأساسي ألا وهو العقل .

لقد أخضعت فلسفة التنوير العقلانية السلبية النقدية هذه كل ظواهر المجتمع القديم للنقد بسلاح العقل الخالص - الدين والنظام الاجتماعي والسياسي وغير ذلك ، ونفت المطلق ، وأكدت النسبي بمعنى أنها ذهبت إلى أنه ليس ثمة شيء خالد أو أزلي أو أبدي ، وانما التغير والحركة هما سنة الوجود المادي والاجتماعي والانساني ، ومن ثم فالمجتمع بظواهره المختلفة لا يعكس وجوداً مطلقاً بل لحظة في التاريخ . إن كل نظام اجتماعي يمكن تغييره وقلبه إذن وفقاً للارادة الانسانية وبما يحقق مصلحة الانسان وسعادته .

لعبت فلسفة التنوير اذن دوراً فكرياً هاماً في تقويض المجتمع القديم الاقطاعي اللاهوتي وتمهيد الطريق لصعود المجتمع الجديد في اطار من الشرعية الفكرية والفلسفية التي طرحتها هذه الفلسفة ، وتجلى دورها هذا بشكل حاسم في الثورة البورجوازية الفرنسية ، التي حاولت أن تحول فلسفة التنوير وأفكارها المتعددة إلى واقع أو نظام اجتماعي ومن ثم كانت أول ثورة ايديولوجية في التاريخ الانساني .

لكن رد فعل رومانسي ومحافظ قد ترتب على فلسفة التنوير هذه وحاول أن يؤكد نقيض القضايا التي أثارتها فلسفة التنوير ويمكننا أن نلخص بعض هذه الدعاوى التي أثارتها ردود الفعل المحافظة والرومانسية هذه فيما يلي : -

١ - المجتمع سابق في وجوده على الأفراد ، وحياته لا تنتهي بانتهاء الوجود الفردي .

٢ ـ المجتمع هو الذي يصنع الفرد ككائن اجتماعي وليس العكس وذلك من خلال التنشئة الاجتماعية التي تحول الفرد من مجرد كائن بيولوجي لا يتجاوز المستوى الحيواني الى كائن انساني .

٣ ـ الانسان ليس كائناً عقلانياً تماماً بل أن سلوكه ينطوي على جوانب لا عقلانية أساسية ، ومن ثم فانه لا يستطيع أن يعي مصالحه .

٤ ـ يترتب على ذلك ان الانسان صنيعة لمجتمعه ومن ثم فليس من حقه الثورة والتمرد على خالقه (المجتمع) لأن ذلك لن يؤدي إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية بقدر ما سوف يؤدي إلى تدمير الانسان الفرد ذاته . (نفي مشروعية الثورة) .

٥ ـ النظم الاجتماعية نظم طبيعية لأنها تستجيب لحاجات انسانية فطرية عامة وثابتة (كالأسرة والطبقة) وغير ذلك حتى الدين فانه يستجيب للجوانب الغامضة والعاطفية وغير العقلانية في السلوك الانساني ومن ثم فالنظم الاجتماعية هذه نظم طبيعية وأبدية وخالدة وغير قابلة للتغيير ، ولن يترتب على محاولة تغييرها سوى الألم والمعاناة .

٦ ـ ان كافة النظم الاجتماعية نظم ايجابية بحكم أنها تؤدي وظائف مباشرة للبقاء الاجتماعي والانساني ، انها تلعب أدواراً هامة في استمرار الحياة الاجتماعية والانسانية ومن فهي تشكل وسائل تمكن الانسان من تحقيق ذاته وليست على نحو ما تذهب اليه فلسفة التنوير من أنها تؤدي إلى الاغتراب الانساني .

لقد كانت المعركة الفكرية اذن بين فلسفة التنوير التي أخذت جانب الفرد في مواجهة المجتمع من خلال مسلماتها الأساسية حول الانسان والمجتمع ، وبين رد الفعل الرومانسي والمحافظ الذي أكد على أهمية الوجود الاجتماعي وأسبقيته وأبديته ومن ثم نفي مشروعية الثورة التي أكدتها فلسفة

التنوير ونفي كافة القيم الأخرى التي أكدتها هذه الفلسفة ، كالعقلانية والكمال الانساني ، والتقدم المطلق للانسان ، لقد كانت هذه المعركة الفكرية ذات أهمية بالغة في نشأة علم الاجتماع بتياراته المختلفة ، تياره الاكاديمي الذي نشأ على يد أوجست كونت ودوركايم مؤكداً مسلمات الفلسفة المضادة للتنوير ومن ثم مؤكداً لبعد الاستقرار الاجتماعي ، والتيار الراديكالي الذي تطور من خلال الانطلاق من المسلمات الفلسفية الأساسية للتنوير ، إلى المدى الذي نستطيع ان نقول فيه ، أن علم الاجتماع المعاصر ما يزال يعكس حتى عصرنا الراهن هذه المعركة الفكرية التي ميزت القرن الثامن عشر والتاسع عشر ، فالاتجاه الوظيفي يعكس إلى حد بعيد أو هو يستند إلى كثير من المسلمات التي طورتها الفلسفة الرومانسية المحافظة المضادة لفلسفة التنوير بينما الاتجاهات الراديكالية في علم الاجتماع المعاصر تنهض على أساس المسلمات التي انطلقت منها فلسفة التنوير .

ثالثاً : التطورات السياسية :

اذا كانت التطورات الاقتصادية والاجتماعية (الثورة الصناعية) قد تبلورت أولاً في انجلترا ، واذا كانت المعركة الفكرية قد دارت في الميدان الأوروبي بشكل عام ، فان التطورات السياسية قد انطلقت أساساً من فرنسا متمثلة في الثورة الفرنسية التي كانت أول ثورة ايديولوجية في التاريخ ، موجهة تماماً بمقولات التنوير ، وحيث حاول المشرعون الثوريون أن يضعوا مقولات التنوير هذه موضع التنفيذ فكانت حرباً شعواء على النظم الاجتماعية التقليدية ، الأسرة بتحويلها من « امبراطورية » قائمة على عدم المساواة والسلطة الأبوية المطلقة . إلى « جمهورية » تحقق شعار المساواة ، والدين والكنيسة بوصفهما من ميراث المجتمع القديم الذي ينبغي القضاء عليه بكل الوسائل وكافة التنظيمات الاجتماعية التي تتوسط بين الفرد والدولة.

لقد حاول المشرع الثوري ببساطة تقويض كافة النظم الاجتماعية التي

تخلفت عن النظام الاقطاعي السابق على الثورة من خلال سلسلة من التشريعات الدينية والأسرية والاقتصادية ، حتى يمكن تطوير نظم اجتماعية جديدة تناسب النظام الجديد . لقد وصل الهجوم الى الغاء الكنيسة والدين تماماً وتطوير تقويم جديد وموازين ومكاييل جديدة حتى تنقطع كل صلة بين الناس وبين الماضي الاقطاعي .

لقد كانت الثورة الفرنسية تعبيراً عن محاولة الطبقة الجديدة والمجتمع الجديد القضاء على كافة معالم النظام القديم والطبقات القديمة والتنظيمات الاجتماعية القديمة ، مسلحة بأسلحة النقد والنفي والهدف التي زودتها بها فلسفة التنوير .

ومن الطبيعي أن تظهر الكثير من المشكلات في معمعة الهدم والبناء هذه ، مشكلات تثير الفكر وتتطلب المعالجة وربما فسر لنا الفعل الثوري الفرنسي العنيف هذا نشأة علم الاجتماع الأكاديمي في فرنسا بصفة خاصة ، حتى أننا لا نذهب حين يذهب « أوجست كونت » مؤسس علم الاجتماع الأكاديمي في فرنسا الى أن المهمة الأساسية للعلم الاجتماعي الجديد تتمثل في اصلاح الأوضاع الاجتماعية التي أفسدتها الثورة ، أو اعادة البناء الاجتماعي على أساس من البحث العلمي الهادىء والتفكير الوضعي البعيد عن حماس الثوريين واندفاعهم وقدرتهم على الهدم وعجزهم عن البناء .

لقد كانت الآثار الاجتماعية الواسعة المدى للثورة الفرنسية واحدة من المصادر الهامة التي مهدت الطريق بشكل مباشر لنشأة العلم الجديد ، ذلك لأن هذه الثورة كانت تمثل المحصلة السياسية النهائية لكافة التطورات الاجتماعية والاقتصادية والفكرية على نطاق القارة الاوروبية كلها ، ولذلك فان آثار الثورة الفرنسية لم تكن فقط محدودة بالمجتمع الفرنسي بل تجاوزته إلى نطاق المجتمع الأوروبي ككل ، إلى المدى الذي نستطيع فيه أن نقول أن الثورة الفرنسية كانت محصلة للتطورات الأوروبية بشكل عام ، ودافعة لتطورات أوسع مدى على نطاق القارة الأوروبية كلها بحكم تعبيرها عن طبقة

جديدة صاعدة على النطاق الأوروبي وعن نظام اجتماعي جديد صاعد على النطاق الأوروبي أيضاً .

لقد نشأ علم الاجتماع الأوروبي - اذن في معترك التطورات الاجتماعية والاقتصادية وفي خضم المعارك الفكرية والفلسفية ، وفي قلب التطورات الثورية والسياسية. وبغض النظر عن المسلمات التي نهض عليها علم الاجتماع في مرحلة النشأة وما اذا كانت مسلمات ثورية أو محافظة ، فانه نشأ كاستجابة فكرية وعلمية لتطورات اجتماعية بالمعنى الواسع ، أفرزت أشكالاً جديدة من الأزمات والمشكلات الاجتماعية تتطلب الدراسة والمعالجة ، مشكلات الفقر ، والتخلف ، والصراع الاجتماعي والطبقي ، والتفكك الاجتماعي وكافة الأمراض التي واكبت ظهور المجتمع الجديد (الصناعي الرأسمالي) وصعوده .

ومن الجدير بالذكر أن هذه المشكلات التي أفرزت - إلى حد ما - علم الاجتماع ما تزال تمثل حتى عصرنا الراهن أهم القضايا التي تشكل اهتمام هذا العلم ، إلى المدى الذي تستمر فيه الظروف التي تؤدي إلى وجود هذه النوعية من المشكلات والظواهر الاجتماعية .

مراجع

راجع في هذا الصدد المراجع التالية : -

١ - محمود عوده ، علم الاجتماع بين الرومانسية والراديكالية ، القاهرة - مكتبة سعيد رأفت ، ١٩٧٦ .

2 — Coser, Lewis. A., Masters of Sociological Thought: Ideas in Historical and Social Context, N.Y., Harcourt Brace Lovanovich, 1971.

3 — Zeitlin, I. Ideology and The Development of Sociological theory.

الفصل الرابع

المشكلات النظرية
رؤى متعددة للواقع الاجتماعي

المواقف التقليدية:

١ - تمهيد
٢ - البنائية الوظيفية
٣ - التفاعلية الرمزية
٤ - التبادل الاجتماعي

المواقف الراديكالية:

٥ - الماركسية
٦ - نظرية الصراع الاجتماعي
٧ - المثالية النقدية
٨ - البنيوية الماركسية

٩ - خاتمة

الموقف النظري في علم الاجتماع :

تمهيد : رؤية واحدة للواقع الاجتماعي أم رؤى متعددة ؟

لقد أشرنا في معرض مناقشتنا للظروف المختلفة التي أدت إلى نشأة علم الاجتماع ، إلى أن هذه الظروف قد أفرزت تيارات فكرية متعددة ومتباينة في رؤيتها للواقع الاجتماعي ، تيار محافظ يرى ان المبدأ الأساسي للحياة الاجتماعية هو الاستقرار والنظام ، ومن ثم ينظر الى الواقع الاجتماعي بوصفه واقعاً ايجابياً بما ينطوي عليه من نظم اجتماعية بحكم أن هذه النظم الاجتماعية تؤدي أدواراً إيجابية ثابتة بالنسبة للانسان والمجتمع ، ومن ثم أخذ هذا التيار يؤكد على الوظائف الايجابية للنظم الاجتماعية ومن ثم للاستقرار الاجتماعي . وتيار ثوري أو راديكالي يميز بين الواقع الاجتماعي وبين النظام الاجتماعي الأمثل ومن ثم يرى الواقع ليس بوصفه ايجابياً دائماً بل انه في مرحلة ما قد يصل إلى مرحلة السلبية الكاملة ومن ثم يحين موعد نفيه وتغييره وخلق واقع أفضل ، ان المستقبل بالنسبة لهذا التيار هو أفضل دائماً من الوضع الراهن وهو بدوره أكثر تقدماً من الماضي ، ليس ثمة نظام اجتماعي أبدي أو خالد على نحو ما يذهب التيار المحافظ ، بل ان الحركة والتغاير بفعل التناقض والصراع بين الايجابي والسلبي في الحياة الاجتماعية ،

بين المصالح الاجتماعية المتعارضة ، بين القوى الانتاجية والعلاقات الاجتماعية هذه الحركة هذا التغير هما قانونا الوجود الاجتماعي ، ومن ثم يركز هذا التيار أساساً ، ليس على النظام الاجتماعي والتكامل والتساند والاستقرار ، بل على التناقض الاجتماعي والصراع والحركة والتغير والتحول من نظام اجتماعي ومرحلة تاريخية إلى نظام آخر ومرحلة تاريخية أخرى .

وقد أشرنا أيضاً في موضع سابق إلى أن هذه التيارات الفكرية المتصارعة التي واكبت علم الاجتماع في نشأته ما تزال فاعلة على مسرحه النظري حتى وقتنا الراهن ، وقد أفرز هذا الاستمرار التاريخي للصراع الفكري في علم الاجتماع موقفين نظريين أساسيين يتميز كل منهما برؤية معينة وخاصة للواقع الاجتماعي بالاضافة إلى مجموعة من المواقف الأخرى الفرعية ، ويرجع هذا الاختلاف في رؤية الواقع الاجتماعي إلى أن علماء الاجتماع منتمين اجتماعياً بمعنى أنهم ينتمون إلى مواقع اجتماعية مختلفة وانتماءات فكرية وفلسفية وايديولوجية مختلفة، فبعضهم يتجه إلى تكريس الوضع الاجتماعي الراهن ، ومن ثم لا يرى سوى بعد النظام والاستقرار ، وهؤلاء هم المحافظون بينما يتجه البعض الآخر إلى رفض النظام الاجتماعي الراهن ومن ثم يتطلع الى تغييره ، وهنا يتجه إلى التركيز على بعد التغير والتناقض والصراع، وطالما ظل هناك انقسام اجتماعي ومصالح اجتماعية وسياسية متعارضة في الواقع الاجتماعي فانه سيظل هناك أيضاً انقسام فكري ونظريات متعارضة ليس في علم الاجتماع فقط وانما في العلوم الاجتماعية جميعاً وذلك لأن العلوم الاجتماعية هي في نهاية الأمر جزء من الواقع الاجتماعي الذي تتصارع فيه المصالح والمواقف الفكرية .

وليس ثمة مجال هنا للاطالة في تفسير تعدد المواقف النظرية في علم الاجتماع وحيث ان هذا الموضوع يناقش بالتفصيل في مجالات أخرى (تاريخ الفكر الاجتماعي والنظريات الاجتماعية) لكننا نود ان نشير إلى حقيقة أساسية في علم الاجتماع وهي ان الواقع الاجتماعي لا يرى بمنظار واحد

متفق عليه بين العلماء الاجتماعيين وانما هناك منظورات ورؤى متعددة مرتبطة بالواقع التاريخي والاجتماعي بما ينطوي عليه من تناقضات وصراعات وأننا سوف نحاول هنا ان نعرض لأهم النظريات أو الرؤى أو المنظورات التي توجه الباحثين في علم الاجتماع الى دراسة الواقع الاجتماعي ومن ثم تحدد أسلوب معالجتهم ودراستهم لهذا الواقع ، أما المعيار الأساسي الذي نستطيع ان نحكم به على الكفاءة النسبية والصدق النسبي لكل نظرية من النظريات فهي القدرة على فهم الجوانب المختلفة للواقع الاجتماعي والتنبؤ بحركة المجتمع الانساني ، والوصول إلى المبادىء الأساسية التي تحكم هذه الحركة .

هناك اذن في علم الاجتماع شأنه شأن العلوم الاجتماعية الأخرى طرقاً مختلفة لادراك الحقائق الاجتماعية وتفسيرها، وهي ما نسميها المواقف النظرية أو الرؤى النظرية ، أو النظرية فقط ، والنظرية مسألة أساسية في العلم بوصفه علماً إلى المدى الذي تؤدي فيه الوظائف التالية :

١ ـ تصنيف الاحداث الواقعية وتنظيمها .

٢ ـ تفسير أسباب الأحداث التي تقع والتنبؤ بما يمكن ان يحدث في المستقبل في اطار شروط معينة .

٣ ـ تقديم فهم علمي شامل بالقوانين التي تحكم حركة الاحداث في الواقع الاجتماعي .

ومن الجدير بالذكر أنه ، في علم الاجتماع المعاصر يمكن التمييز بين ثلاثة مواقف نظرية أساسية ، وهي البنائية الوظيفية ، والتفاعلية الرمزية ، ونظرية الصراع الاجتماعي ، بالاضافة إلى مجموعة أخرى من المواقف التي لا تلعب حتى الآن دوراً ـ بارزاً في علم الاجتماع المعاصر .

ونحن هنا لا نستهدف تقديم عرض تفصيلي لهذه المواقف النظرية بل مجرد استعراض سريع للمبادىء الاساسية التي يستند إليها كل موقف

نظري ، وعلى طول هذا الكتاب ، بما ينطوي عليه من موضوعات مختلفة كالبناء الاجتماعي أو النظم الاجتماعية أو التغير الاجتماعي سوف نشير إلى موقف كل من النظريتين الاساسيتين أي الوظيفية والماركسية من الموضوع ادراكاً وفهماً ، وتفسيراً ومن ثم فان تفاصيل كل نظرية سوف تتضح بالتدريج من خلال مناقشتنا لكل موضوع من موضوعات هذا الكتاب . ومن ثم فان عرضنا المبدئي هنا لهذه المواقف النظرية هو بمثابة تمهيد لما سوف يدور من مناقشات في الموضوعات المختلفة التي يتضمنها هذا العمل .

أولاً : المواقف النظرية التقليدية :

١ - النظرية البنائية الوظيفية :

لقد كان رواد علم الاجتماع في القرن التاسع عشر مثل « أوجست كونت » (١٧٩٨ - ١٨٥٧) « وهربرت سبنسر » (١٨٢٠ - ١٩٠٣) متأثرين بأوجه التشابه التي لاحظوها بين الكائنات البيولوجية الحية وبين الحياة الاجتماعية ، وقد اتجه « هربرت سبنسر » بصفة خاصة إلى اعلان مبدئه المعروف بمبدأ المماثلة العضوية Organic Analogy أي الى تشبيه المجتمع بالكائن الحي .

والواقع ان هذه المماثلة العضوية ، بالاضافة إلى كثير من مسلمات الفلسفة الرومانسية أو رد الفعل الرومانسي المحافظ لفلسفة التنوير ، تشكل الأساس الفكري والفلسفي للاتجاه البنائي الوظيفي . ومما يرتبط بذلك ارتباطاً مركزياً فكرة « النسق » System بوصفه مركبا من العناصر أو المكونات التي ترتبط بعضها بالبعض الآخر بشكل مستقر ومستمر عبر الزمان .

لقد فهم الجسم الانساني بوصفه « نسقا » يتكون من عدد من الأعضاء المترابطة والمتفاعلة القلب والمخ والأطراف وغير ذلك ، وكل عضو من هذه الأعضاء يؤدي وظيفة أو وظائف ، أساسية من أجل بقاء الكائن الحي أو بقاء

النوع الذي ينتمي اليه هذا الكائن الحي ، ان الأعضاء تمثل اذن بنيات أو تركيبات Structures تواجه بوساطتها متطلبات الكائن الحي ومتطلبات البقاء ، فالقلب مثلاً هو بناء يؤدي وظائف متعددة تواجه متطلبات استمرار الكائن في الوجود وغير ذلك من الأعضاء يقوم بوظائف معينة لكنها جميعاً تتساند وتتكامل وتتفاعل من أجل استمرار بقاء الكائن ككل ، ومن ثم فان أي خلل يصيب بناء منها سوف يؤثر بالتالي على الأبنية الأخرى فاذا أصيب القلب مثلاً بخلل في وظائفه أو تركيبه فان وظائفه الأخرى سوف تتأثر بالضرورة وهكذا .

لقد فهم علماء الاجتماع الوظيفيون النظم الاجتماعية بوصفها مماثلة للكائنات العضوية على أساس ان تلك البنيات الاجتماعية تشبع وتحقق المتطلبات الضرورية اللازمة لبقاء المجتمع واستمراره ، ويصنف هؤلاء العلماء النظم الاجتماعية في ضوء الوظائف الرئيسية التي تؤديها فالنظم الاقتصادية تؤدي وظائف الانتاج والتوزيع والأسرة تؤدي وظائف الانتاج البشري والتوالد والتنشئة الاجتماعية ووراثة الوضع الاجتماعي أما النظام السياسي فيقوم بحماية المواطنين من الاعتداءات الأجنبية وتؤدي النظم الدينية وظائف التماسك الاجتماعي والتضامن والاجماع أما النظم التعليمية فانها تؤدي وظيفة نقل الميراث الثقافي من جيل إلى جيل . والخلاصة اذن أن النظم الاجتماعية تؤدي دائماً وظائف ايجابية ومن ثم لا يمكن الاستغناء عنها ولا يمكن تصور حياة اجتماعية بدون أسرة أو دولة أو نظام ديني أو تعليمي ، ولأن هذا الاتجاه يفهم المجتمع في ضوء البنيات التي يتكون منها والوظائف التي تؤديها هذه البنيات فانه يعرف بالاتجاه البنائي الوظيفي ، ونظراً لأهمية هذا الاتجاه في علم الاجتماع وبحكم انه كان الاتجاه النظري المسيطر على علم الاجتماع طوال الأربعينات والخمسينيات وأوائل الستينات من هذا القرن، فاننا سوف نسعى إلى فحص بعض الدعائم الاساسية التي يستند اليها بشيء من التفصيل .

أولاً : العلاقة بين الفرد والمجتمع :

ان الأفراد في التصور الوظيفي يستجيبون لمتطلبات مجتمعاتهم ويجدون مكانهم في اطار النظام الاجتماعي العام وهم يتجهون الى الارتباط بذلك الوضع الذي يحدده المجتمع لهم ، انهم يستطيعون التغيير لكن هذا التغيير لا بد ان يتم بالطريقة التي يرسمها المجتمع لهم ويحددها ومن ثم فان المجتمع بالنسبة للاتجاه الوظيفي هو العنصر الفاعل والنشط في التاريخ بينما دور الأفراد يتسم بالتبعية والسلبية ، إن الأفراد خاضعون الى حد بعيد إلى الضغوط التي تفرضها مجتمعاتهم عليهم حتى يتمكنوا من الامتثال للتوقعات الاجتماعية ، وهم في معظم الأحيان يعكسون في تصرفاتهم هذه الضغوط التي يطيعونها ، ويتمثلون لها ، وحتى ان أراد البعض ان يتصرف وفقاً لارادته وبطريقة مختلفة فان هذا التصرف الفردي يمتثل في نهاية الأمر للتعريفات الاجتماعية لما هو مقبول ومسموح به وما هو مرفوض ومكروه بالنسبة للمجتمع .

ان الأفراد بالنسبة للاتجاه الوظيفي هم مجرد أدوات للمجتمع وملكيات خاصة له . (نفي ارادة التغيير أو حتى قدرة الفرد على تغيير واقعه) ومن الواضح ان هذه المسلمة تمتد الى فكر « اميل دور كايم » ونزعته السسيولوجية الواقعية ، بل أكثر من ذلك انها بعث جديد لمسلمة أساسية من مسلمات الفلسة المضادة للتنوير .

ثانياً : مفهوم النسق الاجتماعي Social System .

يعد مفهوم « النسق الاجتماعي » واحدا من المفهومات المركزية في الاتجاه الوظيفي حيث يفهم هذا الاتجاه المجتمع بوصفه « نسقاً » يتم بسمات اساساً هي التوازن والتحديد والترابط ، فالنسق الاجتماعي هو نسق متوازن (غير متصارع) أو هو يتجه باستمرار نحو التوازن والتعادل . وهنا فان أي قوى تهدد استقرار النسق وتوازنه تصبح موضوعاً لفعل القصور الذاتي intertia لأجزاء النسق الاخرى . ان هذا النموذج التعادلي أو التوازني يمثل

عنصراً اساسياً من عناصر التصور الوظيفي للمجتمع ، ويمكن ان يوجد له نظير- في نظر الوظيفيين - حتى في العمليات الفيزيائية البسيطة ، فانك إذ دفعت طرف أرجوحة إلى أسفل فان الطرف الآخر سوف يرتفع إلى أعلى وسوف تستمر هذه العملية بالقصور الذاتي حتى تتوازن الأرجوحة من جديد بفعل هذا القصور .

أما السمة الثانية للنسق فهي سمة التجديد .. Boundaries بمعنى أنه يمكن تحديد العناصر الداخلة والمكونة للنسق وتمييزها عن تلك العناصر الخارجة عنها أو التي لا تشكل أجزاء من مكوناته فبجانب المحافظة على توازن النسق ينبغي اما المحافظة على تحديده أو حدوده ومكوناته أو تغييرها تدريجيا وببطء (نفي امكانية التغيير الجذري للمجتمع لأنه يؤدي إلى عدم توازن النسق الاجتماعي) .

وتعني السمة التالية - الترابط - أن جميع عناصر النسق الاجتماعي ترتبط ببعضها البعض بحيث أنه إذا طرأ تغير على عنصر واحد من هذه العناصر فان على جميع العناصر الأخرى أن تتغير استجابة لذلك ، ان كل جزء يرتبط بالأجزاء الأخرى ويعتمد عليها (الاعتماد المتبادل بين أجزاء النسق الاجتماعي) .

إن الفكرة الوظيفية عن النسق الاجتماعي تنهض على أساس ما يعرف بالنموذج العضوي أو المماثلة العضوية ، فالمجتمع يماثل الكائن العضوي ومن ثم فهو مكون من أعضاء أو عناصر وأنساق فرعية Subsystems متفاعلة ومتداخلة ومعتمدة بعضها على بعض في توازن وتناغم وانسجام وأداء وظيفي متبادل شأنها شأن الأجهزة التي تكون الكائن العضوي .

ثالثاً مفهوم الوظيفة Function

يذهب الوظيفيون الى ان الطريقة التي يعمل بها المجتمع ويستمر في

بقائه يمكن فهمها من خلال وظيفة النسق الاجتماعي . ان جميع أجزاء النسق الاجتماعي أو عناصره هي اما وظيفية functional أو لا وظيفية Dysfunctional.. ، لكن الغالبية العظمى من هذه العناصر هي عناصر وظيفية ، بوصفها تلعب أدواراً ايجابية من أجل صيانة النسق والمحافظة على توازنه ، أما العناصر اللاوظيفية فهي اما أن تتمثل في أدوار غير نافعة أو غير مقيدة أو أن تتمثل في نتائج سلبية وضارة . فالقلب الانساني على سبيل المثال يؤدي وظيفة ايجابية بالنسبة للجسد ولكافة الأعضاء الأخرى المكونة له ، لكن قصوراً في القلب هو مسألة لا وظيفية ، فالقلب المريض لا يسهم فقط في هذه الحالة في بقاء الكائن بل هو قد يهدد وظائف الأعضاء الأخرى وقد يهدد حياة الكائن ذاتها .

ويحاول الاتجاه الوظيفي أن يطبق هذا الفهم على المجتمع او على النسق الاجتماعي فالمهتمون بالمشكلات الاجتماعية من أصحاب الرؤ ية الوظيفية يفهمون الجريمة بوصفها خللا وظيفياً في المجتمع خطيرة ومدمرة في أقل تقدير وقد تحطم النسق كله في أقصى حالاتها حدة وانتشاراً . وفي الوقت ذاته فان لها وظائف ايجابية تؤديها ، فقد فهم « دور كايم » الذي يعد بحق الرائد الأول للاتجاه الوظيفي في علم الاجتماع ، فهم الجريمة بوصفها تؤدي وظائف ايجابية تتمثل في تدعيم وتقوية النظام الأخلاقي أو الضمير الجمعي ، وذلك حين تضطرنا الجريمة في حال وقوعها الى ادراك أهمية القوانين والقواعد التي تم انتهاكها وتضطرنا في أحيان أخرى الى توضيح وتحديد وتفصيل القوانين الأخلاقية والنظام المعياري .

ويميز الوظيفيون بين الوظائف الكامنة Latent والوظائف الظاهرة manifest ، فالممارسات والاستخدامات الاجتماعية قد لا تكون دائما واضحة الأهداف محددة المقاصد . أما الوظائف الظاهرة فهي الأنشطة والممارسات التي تلعب أدواراً معروفة وتستهدف أهدافاً واضحة وتخدم أغراضاً اجتماعية جلية ومتصورة ، في حين يشير مفهوم « الوظيفة الكامنة او

الخفية » إلى الأهداف التي قد تكون لا شعورية أو غير معروفة أو غير واضحة وغير مقصودة بالنسبة لأولئك الذين يمارسون نشاطاً معينا .

ان الطريقة التي تجري بمقتضاها الحياة الاجتماعية في التصور الوظيفي تتمثل في أن جميع عناصر الحياة الاجتماعية المختلفة هي في خافية تفاعل مستمر مع بيئاتها الخاصة وبطريقة قد تكون ظاهرة مقصودة أو كافية غير مقصودة ، وهي تستجيب للمثيرات البيئية لكي تدعم الرفاهية العامة للنسق الاجتماعي ككل . والأشياء التي يبدو أنها لا تؤدي خدمة مهمة أو تحقق غرضاً نافعا بالنسبة للنسق الاجتماعي تتجه إلى الانقراض والاختفاء لكي تحل محلها عناصر أكثر إفادة ووظيفية ، أما مجموعة العناصر القليلة التي تؤدي وظائف سلبية بحيث قد تهدر النسق الاجتماعي فانها تكبح وتتقمع بشكل فعال من أنساق الضبط الاجتماعي المختلفة ، كذلك يمكن كبح جماح هذه العناصر السلبية من خلال تغيير النسق لأبنيته حتى يمكنه اعادة التوازن من جديد ومن ثم القضاء على هذه العناصر اللاوظيفية . على سبيل المثال حينما يهدد اختراع جديد الأساليب المستقرة للعمل فان النسق اما أن يرفض هذا الاختراع الجديد أو يتوافق معه ويستدمجه في نطاقه .

يفهم الاتجاه الوظيفي اذن الطبيعة الانسانية بوصفها قابلة للتشكل بالضرورات الاجتماعية ، وأنها صنيعة اجتماعية خالصة . ويفهم المجتمع بوصفه مماثلا للكائن الحي ، انه نسق من الفعل والتفاعل يتسم بالتوازن والتحديد والاعتماد المتبادل .

٢ ـ التفاعلية الرمزية **Symbolic Interactionism**

ترتبط التفاعلية الرمزية بعالم الاجتماع الأمريكي « جورج هربرت ميد » George H. Mead من جامعة شيكاجو والتي أخذ يطورها في الثلاثينات من هذا القرن ، والواقع أنها نظرية محدودة النطاق Small Scale

Theory. أي أنها ترتبط بموقف معين من مواقف الحياة الاجتماعية ولا تسعى الى فهم المجتمع ككل ، أو هي ليست نظرية عامة في المجتمع ، بقدر ما هي نظرية في التنشئة الاجتماعية Socialization مع أن البعض يحاول ان يطور منها نظرية شاملة في الواقع الاجتماعي ، وعلى أي حال فان هذه النظرية تستند إلى مجموعة من المفاهيم الأساسية وهي ، الرموز والمعنى والتوقعات expectations والسلوك والأدوار والتفاعل .

(أ) - الرموز والمعنى : ينطلق « جورج ميد » من مسلمة أساسية مؤادها أن الانسان ، شأنه شأن الأنواع الحيوانية الأخرى هو كائن نشط وفعال ، إن جميع الأنواع الحيوانية تمارس حركات واشارات وتصدر أصواتا في استجابتها لبعضها البعض ، لكن النوع الانساني فقط هو الذي سرعان ما يحول تعبيرات الوجه أو الاشارات الى رموز ، وأصوات وأفعال تنطوي على معنى . وتكتسب الرموز أهميتها وتصبح ذات دلالة حينما تكتسب نفس المعنى لدى مستقبلها ، نفس المعنى الذي كان في ذهن مرسلها أو صاحبها ، بأسلوب آخر حينما يصبح للرمز معنى مشتركا فهي تصبح في هذه الحالة رموزاً اجتماعية تكتسب من خلال التفاعل الاجتماعي مع الآخرين . ولكي يصبح الانسان انساناً فانه لا بد أن يمتلك القدرة على التفكير التي هي نتيجة لسياق لغوي (والسياق اللغوي هو نسق من الرموز ذات الدلالة والمعنى)، ان « الانسانية » إذن هي ظاهرة اجتماعية ، والناس هم كائنات اجتماعية أساساً ، وانسانيتهم نتاج للتفاعل الاجتماعي الرمزي مع الآخرين .

(ب) - التوقعات والسلوك : ان المجتمع هو في نهاية الأمر كمية أو حجم معين من التفاعلات التي تجري بين أعضائه ، وهو يتكون من جماعات يرتبط الأفراد من خلالها ببعضهم البعض بالاضافة الى العلاقات التي تربط بين هذه الجماعات ذاتها كجماعات .

ويتم تنظيم السلوك داخل الجماعات وبين الجماعات وبعضها البعض

وتنسيقه من خلال التوقعات expectations ، وهي التوقعات التي تخلق وتتطور بواسطة « الآخر » الهام أو المؤثـر أو « الآخر المعمم »generalized other.. (أي الآخر كرمز عام) فالناس من خلال التفاعل يتعلمون ان يتصرفوا بالطريقة التي يتوقعها الآخرون منهم ، ومن ثم فهم يراعوا أن يكون سلوكهم مطابقاً للأنماط السلوكية التي تحدث في المؤسسات والنظم الاجتماعية التي خلقوها وهم يتعلمون أيضاً أن الآخرين لديهم نفس التوفعات ، ومن هنا فان أنماط العلاقات بين الناس وجماعاتهم تشكل البنية الاجتماعية Social Structure ، وتتجلى طبيعة المجتمع في أنه جماع للتوقعات المتبادلة ..Reeiprocal exp والسلوك الذي ينجز هذه التوقعات .

الأدوار والتفاعل Roles and Interaction

يؤدي المجتمع مهامه ويستمر في البقاء بسبب قدرة الناس على استخدام السلوك الرمزي ، أو السلوك الذي يستخدم الرموز كنتيجة لامتلاك اللغة ، ومن أهم النتائج المترتبة على هذه الحقيقة ما يسمى بالوعي الذاتي Self- Consciousness . فالطفل الانساني يصبح واعيا بذاته كنتيجة لخبرته باللغة وتعاملـه معها ، وإلى المدى الذي تتطور فيه قدراته اللغوية . فانه يتعلم معاني الكلمات والاتجاهات المرتبطة بهذه المعاني والتي يعبر عنها أولئك الذين يستخدمون هذه الكلمات ، ثم يتعلم فيما بعد ما يتوقعه الآخرون من سلوكه ، وبمرور الوقت يكتسب هو ذاته توقعات مشابهة بالنسبة للآخرين ، إن مجموعات التوقعات المرتبطة بسلوك أشخاص معينين تسمى أدوارا Roles ، والأدوار هذه هي بمثابة دالة أو انعكاس عضوية جماعة معينة .

وتشكل الأدوار المعممة (الأب ـ الأم ـ المدرس) الثقافة أو هي توجد في الثقافة الخاصة بمجتمع ما في زمان ما وهي تعرف ما ينبغي ان يكون عليـه سلوك الفرد بوصفه عضوا في جماعة معينة وله أدوار معينـة، وهذا ما يعرف بتوقعات الدور Role expectations . على سبيل المثال ، سوف يتعلم الطفل

من خلال تطوره ونموه في أسرته ليس فقط كيف يتعامل مع اسرته وماذا تتوقعه منه أسرته بل أيضاً كيف تتصرف الأسرة وأعضائها إزاء الجماعات الأخرى كالدولة والمؤسسة الدينية وغير ذلك .

إن المجتمع اذن في ضوء النظرية التفاعلية الرمزية هو شبكة معقدة من الأفعال الفردية والتفاعلات بين الأفراد ، وأن جميع هذه الأفعال والتفاعلات منظمة ومراقبة ومدفوعة بالعضوية الجماعية بما يترتب عليها من أدوار وتوقعات أدوار . ويستمر المجتمع في أداء مهامه وفي البقاء بسبب التنشئة الاجتماعية للناس حتى يصبحوا قادرين على مواجهة التوقعات ، هذه العملية التي تبدأ منذ لحظة الميلاد ،ذلك لأن الأفراد يعتمدون على بعضهم البعض في المنافع والخدمات الضرورية لبقائهم . ومن ثم فان الأفراد يستدمجون كافة متطلبات أداء الأدوار ، ويتطلع كل منهم إلى إنجاز الأدوار المتوقعة منه . ومن ثم فالمجتمع يعمل في تناسق وتعاون من أجل انجاز التوقعات ويتخذ من التدابير المتمثلة في أشكال الثواب والعقاب (وهي تشكل أنماطاً واقعية اضافية لأداء الأدوار) ما يراه كافيا وملائما لانجاز هذه التوقعات .

٣ ـ نظرية التبادل Exchange Theory

من الجدير بالذكر أن هذه النظرية بالغة الجدة والحداثة الى الدرجة التي نستطيع ان نقول فيها أنها ما تزال في طور التكوين والتطوير ، ومن ثم فاننا نعرض هنا فقط لملامحها الأساسية .

١ ـ طبيعة الانسان أو الطبيعة الانسانية :

يتصرف الانسان بشكل منطقي وعقلاني ، فكل انسان يضع أمامه مجموعة من الأهداف ويحدد لنفسه أكثر الوسائل كفاءة ـ في اطار المجتمع والحياة الاجتماعية لبلوغ هذه الأهداف . ولما كان السعي وراء تحقيق هذه

الأهداف يتم في وسط اجتماعي أو من آخرين فانه لا بد أن يضع هؤلاء الآخرين في اعتباره ، لأنهم غالبا ما يؤثرون أو حتى يتحكمون في عملية سعي المرء لتحقيق أهدافه ، وهذا الموقف هو الذي ينتج العلاقة الأساسية للتبادل ، ويصبح السلوك بهذا المعنى سلوكاً اجتماعياً . ويتخذ السلوك غالبا شكل التبادل ذلك لأن المصادر الاجتماعية والنفسية موجودة لدى الآخرين ، ومن ثم فاننا نتبادل النقود بالسلع والعمل بالنقود ، والخضوع للسلطة البيروقراطية والقانونية بالعمل أو الأمان ، كما نتبادل المشاعر والعواطف على الأساس نفسه ، بمعنى أننا نتبادل الدعم العاطفي والانفعالي .

٢ ـ طبيعة المجتمع :

إن الحقيقة ينبغي ان يبحث عنها في « الفرد » وليس في تلك المقولة المحررة المسماة «بالمجتمع » فالمجتمع ما هو في نهاية الأمر إلا مجموعة الأفراد ومجموعة التبادلات التي تتم بينهم . هذه التبادلات التي تتخذ بمرور الوقت شكل التنظيمات الاجتماعية المعقدة كالجيوش والجامعات والشركات والمؤسسات . ولذلك فان أصحاب نظرية التبادل يتجهون الى تركيز بحوثهم في مجال التنظيمات الاجتماعية المعقدة .

٣ ـ كيف يؤدي المجتمع وظائفه ؟

ان عملية التبادل هي عملية مواءمة وتوافق ، مشاركة في القيم والمعاني والناس وفقا لهذه النظرية ينبغي أن يأخذوا من الآخرين ما يمكنهم الحصول عليه في إطار علاقة معينة من خلال اعطاء هؤلاء الآخرين ما يطلبونه وهم قادرون على مكافأة وعقاب بعضهم البعض ، وحتى يستطيعوا ان يحققوا التكيف والملاءمة فانهم يجدون انفسهم في مواقف اجتماعية تبادلية ، تبادل السلع والخدمات والدعم العاطفي والانفعالي .

ثانيا : المواقف النظرية الراديكالية :

١ ـ الرؤية « الماركسية » للواقع الاجتماعي :

بالرغم من اغفال الماركسية بوصفها نظرية في المجتمع في اطار علم الاجتماع الغربي التقليدي لفترة طويلة ، إلا أن الآثار التي مارستها وما تزال تمارسها هذه النظرية على المستوى العلمي والعملي في عصرنا جعلت الاستمرار في تجاهلها بمثابة وضع للرؤوس في الرمال ، إذ أن هذه النظرية ـ في حقيقة الأمر تفرز تياراً بأكمله يعرف بالتيار الراديكالي ـ يسيطر الى حد بعيد الآن على علم الاجتماع الغربي ذاته ، وان اتخذ هذا التيار الراديكالي اشكالا متنوعة نسبيا الا أنه ينطلق أساسا من الرؤية الماركسية للواقع الاجتماعي .

لقد عرض « ماركس » رؤيته للواقع الاجتماعي في مجموعة من المؤلفات الأساسية من أشهرها « البيان الشيوعي » الذي صدر بالاشتراك مع زميله « انجلز » في عام ١٨٤٨ ، ورأس المال ...Das Kapital (١٨٦٧ - ١٨٩٤) .

وينطوي « رأس المال » على القضايا الأساسية ذات الاهمية بالنسبة لعلم الاجتماع والنظرية الاجتماعية ونعني بذلك الأفكار الماركسية حول طبيعة « المجتمع الغربي الرأسمالي ، والبناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي ». ان الافتراضات الثلاث الأساسية التي تشكل الرؤية الماركسية للواقع الاجتماعي تظهر في ثنايا المناقشات الدائمة في هذه المؤلفات المشار اليها ، ونعني بتلك الافتراضات الأساسية ما يلي : ـ

١ ـ الأفراد والانساق الاجتماعية .
٢ ـ النظم الاجتماعية المسيطرة .
٣ ـ نظام الانتاج والطبقات الاجتماعية .

ومع انه من الصعب أن نتصور « ماركس » بوصفه عالم اجتماع فقط فهو بجانب ذلك فيلسوف وعالم اقتصاد وسياسة ، الا أننا سوف نركز هنا على الجوانب السسيولوجية التي تعكس الرؤية الماركسية للواقع الاجتماعي مع علمنا ببعض المخاطر العلمية لهذا الفصل بين ما هو سسيولوجي واقتصادي وسياسي وفلسفي في النظرية الماركسية .

إن الفكرة الأساسية التي آمن بها ماركس أكثر من أي شخص آخر هي فكرة التغير الجدلي ...Dialectical change ، والتغير الجدلي أساساً هو التغير الذي ينبع من الصراع بين العناصر المتضادة أو المتناقضة . وهذه العملية الجدلية هي القانون العام الذي يحكم كافة أشكال الظواهر أو الانساق الموجودة في الطبيعة . فاذا ما أخذنا المجتمع مثلا بوصفه نسقاً أو نظاماً أو ظاهرة فاننا نجد أن وجود عنصر معين (يسمى الموضوع Thesis) يتجه إلى أن يخلق امر ينتج نقيضه (..antithesis) والصراع بين الموضوع ونقيضه ينتج عنصراً جديداً يحل فيه التناقض القديم ويسمى مركب الموضوع synthesis . وخير مثال عملي على ذلك نجده في نظرية ماركس عن الطبقات الاجتماعية ففي المجتمع الرأسمالي نجد التناقض والعداء بين طبقتين ، الطبقة الرأسمالية والطبقة العاملة وإن حل هذا التناقض يتأتى بالثورة العمالية وخلق المجتمع الاشتراكي كعنصر جديد يحل التناقض . ومن ثم فان الصراع هو عملية تاريخية حتمية ، فهو الطريق الطبيعي لاحداث التغيرات الاجتماعية والتاريخية . ولنناقش الآن باختصار شديد ، قد يكون مخلا ، بعض الافتراضات الأساسية التي تشكل الرؤية الماركسية للواقع الاجتماعي . (وعذرنا هنا أننا سوف نناقش موقف النظرية الماركسية في كل موضوع من الموضوعات التي سنعالجها في هذا الكتاب في مواضع لاحقة . كما سوف نفعل ذلك أيضاً بالنسبة للنظريات الأخرى وبصفة خاصة البنائية الوظيفية بوصفها تعبر تعبيراً صادقاً عن كافة المواقف النظرية التقليدية) .

١ ـ الفرد والنظام الاجتماعي :

ان الطبيعة الانسانية هي أساساً طبيعة خيرة ، فالناس ليسوا أشراراً بطبيعتهم ، لكن ظروف الحياة الاجتماعية السيئة هي التي تجعل منهم أشراراً ، وخير مثال على ذلك الحضارة الغربية الصناعية الرأسمالية في عصر « ماركس » والتي كانت تمثل بالنسبة له تناقضا مروعاً ، حيث يوجد الفقر والقهر والظلم وسوء التوزيع ، في الوقت الذي يمكن ان تكون هناك فيه عدالة وحسن توزيع بالنسبة للجميع ، فالفقر والمظالم هي علاقات انسانية مستحيلة بالنسبة للانسان ، أو ان الانسان لا يمكن ان يعيش بوصفه انساناً في مجتمع يكرس مثل هذه التناقضات .

ولكن كيف يمكن تصور الطبيعة الانسانية بوصقها طبيعة خيرة وفي الوقت ذاته كيف يتواجد الفقر وأشكال القهر المختلفة في ظل هذه الطبيعة الانسانية ، يفسر « ماركس » هذا الموقف من خلال تمييزه بين السلوك الفردي وطبيعة العلاقات الاجتماعية إن العيب اذن لا يرجع إلى الأفراد أو الى السلوك الفردي بل هو أساساً كامن في النظام الاجتماعي أو البنية الاجتماعية التي تنتج الفقر وسوء التوزيع (النظام الاجتماعي الطبقي بالطبع) ومن ثم فانه ينبغي البحث عن حلول للمشاكل الاجتماعية ، ليس في الأفراد او سلوكهم او تصرفاتهم ، بل في النظام الاجتماعي او المجتمع نفسه . المشكلات الاجتماعية اذن هي تعبير عن الأخطاء الاجتماعية ، أخطاء نظام اجتماعي معين وعيوبه ، ولا ترجع بأي حال من الأحوال الى الأخطاء الفردية . ومن ثم قان التحليل العلمي للمجتمع والنظام الاجتماعي يمثل ضرورة منطقية لتحليل المشكلات الاجتماعية .

٢ ـ النظام الاجتماعي المسيطر أو الفعال :

لقد وجه ماركس الاتهام للمجتمع حينما تساءل كيف يتواجد القهر والظلم والفقر مع أن الطبيعة الانسانية طبيعة خيرة ، كيف يوجد نظام

استغلالي في ظل مثل هذه الطبيعة الانسانية . ولقد كانت الاجابة متمثلة في ضرورة التفتيش عن هذه المظالم في النظام أو البناء الاجتماعي ذاته وليس في الأفراد ، فالسبب مثلا بالنسبة للمجتمعات الرأسمالية الغربية يوجد في طبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي المسئول عن افراز الفقر وعدم المساواة ، وفي سياق تحليله هذا يطرح « ماركس » مسلمة أو افتراضا أساسياً ينهض على أساس التمييز بين نظم اجتماعية فعالة ومسيطرة ، وأخرى مترتبة أو مستجيبة في البنية الاجتماعية في مرحلة تاريخية معينة ، وهو يعد اسهاما بالغ الأهمية في النظرية السسيولوجية .

إن تحليلا علميا لأي مجتمع يستحيل انجازه بدون فهم وتحليل بنية وتنظيم العلاقات الأساسية لنظامه المركزي وهو النظام الانتاجي أو الاقتصادي بالمعنى الواسع . ذلك لأن البنيات والعلاقات الخاصة بهذا النظام ترتبط ببقية جوانب المجتمع أو الحياة الاجتماعية وتتخللها .

يميز « ماركس » اذن ما يسميه بالبنية الأساسية للمجتمع وهي التي تنطوي على قوى الانتاج والعلاقات الانتاجية ، بوصفها تشكل الأساس الذي تنهض فوقه كافة الظواهر الأخرى (البنية الفوقية أو الايديولوجيا) .

٣ ـ النظام الانتاجي والطبقات الاجتماعية :

إن المجتمع في التصور الماركسي يعمل من خلال النظام الاقتصادي الانتاجي . ففي النظم الرأسمالية الغربية ، هناك نوعان من الانتاج،الانتاج من أجل الاستعمال Use والانتاج من أجل التبادل ..exchange ، ولكل نمط من هذين النمطين نتائج مختلفة ، فالمنتجات يمكن أن تستخدم من أجل اشباع الحاجات الانسانية ، ويمكن أن تتبادل من أجل خلق الثروة . ويصبح أولئك الذين يسيطرون على عملية التبادل في الموقع الاقتصادي الاقوى بحكم تراكم الثروة لديهم بينما الفريق الآخر الذي لا يسيطر على عملية التبادل

يصبح في الموقف الضعيف ، أو يصبحون خارج المجرى الأساسي للعملية الاقتصادية .

إن السيطرة أو ملكية وسائل الانتاج تحدد الوضع الاجتماعي والقوة الاجتماعية ، أو هي تحدد الوضع الطبقي في المجتمع ، ومن خلال نظام التبادل هذا تنمو بنية اجتماعية تدعم نظم الانتاج الرأسمالية . وتقود هذه المناقشة « ماركس » إلى تحليله الكلاسيكي الشهير للطبقات الاجتماعية .

فالبنية للرؤية الماركسية هناك دائما في أي مجتمع طبقي طبقتين اجتماعيتين أساسيتين ، ففي المجتمع الرأسمالي مثلا هناك الملاك الرأسماليون أو « البورجوازية » والذين لا يملكون سوى قوة عملهم « البروليتاريا » وهناك صراع طبيعي بين هاتين الطبقتين بحكم تناقض مصالحهما ، فالعمال هم الذين ينتجون القيم من خلال عملهم وجهودهم ، في الوقت الذي ينتزع فيه من لا يعملون (الرأسماليون) فائض القيمة . ولن يحل هذا الصراع إلا من خلال الثورة على هذا النظام الانتاجي الذي يكرس أو يقوم على الاستغلال .

ولا ينطبق ذلك على النظام الرأسمالي فقط بل ان الصراع الطبقي في المجتمع الطبقي في أي مرحلة تاريخية ، كان هو الظاهرة الفعالة والمحركة للتاريخ والمؤدية إلى انتقال المجتمع من نظام وتكوين إلى آخر عبر مسيرته التاريخية .

١ ـ الاغتراب Alienation :

يعد مفهوم الاغتراب واحدا من المفهومات الأساسية في السسيولوجيا الماركسية ، والاغتراب يشير إلى حالة تتحول فيها العلاقة الطبيعية والسياق الطبيعي للأشياء إلى سياق غير طبيعي . فهناك مثلا علاقة طبيعية بين العمال وبين ناتج عملهم وبين موضوعات عملهم وأدوات عملهم ، تتمثل هذه العلاقة الطبيعية في الوحدة الطبيعية بين العمال المنتجين من ناحية والأدوات والموضوعات وناتج العمل من ناحية أخرى ، لكنه في اطار النظام الانتاجي

الرأسمالي الذي يستند إلى انتزاع فائض القيمة يصبح العامل مغتربا عن عالمه الطبيعي حين يفقد ملكيته لأدوات العمل وموضوعات العمل وناتج العمل ويدخل في علاقة تعاقدية كعامل مأجور ، يعتبر أجره فقط ثمن عمله أي هو بالكاد يعيد انتاج قوة عمله (أي هو يحصل على أجر يسمح له بالكاد بأن يحافظ على القوى الجسدية اللازمة لاستمراره في العمل) ولا يرتبط هذا الأجر على الاطلاق بقيمة المنتج الفعلي للعامل ، ان الاغتراب يشير ببساطة إلى أنه في ظل نظام الانتاج الرأسمالي يستزف الرأسمالي جهود وقوى العامل ليحولها من خلال التبادل والتراكم إلى رأسمال يستخدمه في مزيد من الاستزاف والتراكم الرأسمالي .

ويتصور ماركس إلى أن نظاما استغلاليا كهذا محكوم عليه بالفناء والتحول من خلال هذا التناقض الأساسي ، هذا التحول لا بد أن يتم بشكل ثوري وعنيف لسبب بسيط وهو أن الطبقة المسيطرة لا يمكن أن تتنازل عن امتيازاتها ومكاسبها واستغلالها طواعية واختياراً . وسوف تحدث هذه الثورة حينما تعي الطبقة العاملة وجودها ووضعها والظلم الواقع عليها ، ومن ثم تعيد تنظيم مصالحها المشتركة حتى تتمكن من القضاء على أسباب القهر ومن ثم تخلق مجتمعا جديدا يقوم فيه التوزيع ، ليس على أساس الملكية ، وانما على أساس العمل ثم الحاجات الانسانية .

تقوم الرؤية الماركسية للواقع الاجتماعي اذن على نظرية جدلية في المعرفة ، وذلك يعني أن المعرفة تتشكل من خلال الواقع الاجتماعي . كما أن شكلا معينا من أشكال المعرفة يحدد رؤيتنا للواقع الاجتماعي في الوقت ذاته . ومن هنا فإن الأفكار السسيولوجية ينبغي أن تختبر من خلال البحث الاجتماعي العلمي ومن خلال الممارسة العملية حتى يمكن التحقق من صدقها وكفاءتها . وبالرغم من أنه يمكن تطوير وصياغة قوانين اجتماعية صادقة بشكل عام وعلى نطاق عريض الا أن الرؤية الماركسية لا تتجاهل ضرورة تطبيق هذه القوانين العامة أو الصياغات النظرية العامة على أنماط

معينة من المجتمعات في محاولة لدراستها واختبارها كالمجتمعات الرأسمالية أو المجتمعات قبل الرأسمالية أو غير ذلك من الأنماط الاجتماعية ، ومن ثم تصبح هذه القوانين أكثر فعالية من خلال تدعيمها بالشواهد الاجتماعية والتاريخية المستمدة من تكوينات اجتماعية تاريخية ملموسة .

وتصور الماركسية المجتمعات بوصفها تناقضية أساسا وهذا يعني أن العمليات الاجتماعية تخلق قوى متعارضة ومتناقضة تؤدي من خلال صراعها إلى التحولات الاجتماعية .

لقد خلقت المجتمعات لكي تواجه الاحتياجات الانسانية الأساسية لكنها - في هذا السياق - قد أضحت تتمتع بوجود مستقل عن الوجود الفردي ، وطورت خصائص ذات طابع قهري بالنسبة لأغلبية أفرادها مثل الانقسام الاجتماعي أو تقسيم المجتمعات إلى طبقات حيث يصبح بعض الناس في القمة المسيطرة المستغلة والأغلبية المقهورة في قاع المجتمع .

وتلعب الطبقات المسيطرة غالبا دورا تاريخيا تقريبا بمعنى أنها تطور التكنولوجيا والعلاقات الانتاجية ، لكنها بذلك تخلق أيضاً الشروط اللازمة لفنائها واندثارها والانتقال إلى أشكال أكثر تقدما من المجتمعات .

٢ - نظرية الصراع الاجتماعي Social Conflict Theo.

تستند نظرية الصراع الاجتماعي على فكرة محورية مؤداها أن الصراع هو عنصر أساسي في كافة التنظيمات الاجتماعية ، وعلى طول تاريخ علم الاجتماع كان هناك من العلماء من يدافعون عن هذه النظرية لعل أبرزهم في الولايات المتحدة س . اريت ملز Mills في خمسينيات هذا القرن - أما أبرز الممثلين المعاصرين لهذه النظرية فهما رالف دار ندورف Dahrendorp . ولويس كوزر L. Cozer . وقد أدت نشاطاتهما العملية والفكرية إلى اعادة توجيه اهتمام العلماء الاجتماعيين (في الولايات المتحدة خاصة) إلى طبيعة ووظائف الصراع في الحياة الاجتماعية المعاصرة ، لكن من المدهش أن هذان

العالمان قد ركزا على الوظائف التكاملية للصراع (أي الصراع بوصفه يؤدي إلى التكامل الاجتماعي وليس إلى التفكك والتحول) فقد أثارا تساؤلات حول الكيفية التي يؤدي بها الصراع إلى التضامن الاجتماعي ، لكنهما لم يفترضا بالطبع أن التضامن الاجتماعي هو أساس الحياة الاجتماعية .

ومن الجدير بالذكر أن المسلمات الأساسية التي تستند اليها نظرية الصراع الاجتماعي في الطبيعة الانسانية وطبيعة المجتمع وعملياته يمكن التعرف عليها من خلال استعراض تصورها للقوة والسلطة ودور الروابط والتنظيمات ، ودور الصراع في الحياة الاجتماعية .

١ ـ القوة والسلطة Power and Authority

يعد مفهوم « القوة » من المفهومات الأساسية في نظرية الصراع الاجتماعي ، والقوة تعني امكانية قيام فاعل معين بتنفيذ ارادته بغض النظر عن عناصر المقاومة والمعارضة . كما أن مفهوم السلطة هو أيضاً مفهوم محوري بالنسبة لهذه النظرية ، ويعني هذا المفهوم امكانية أن تجد ارادة القادة والحكام آذانا مطيعة صاغية ، فالسلطة اذن هي القوة الشرعية . . Legitimate power وهي مرتبطة دائما بالأدوار الاجتماعية .والقوة الشرعية من المفترض أن تكون سمة ضرورية وعامة للحياة الاجتماعية ، وانطلاقا من ضرورة السلطة والقوة في الحياة الاجتماعية ، تفترض نظرية الصراع بمعنى ما أن الناس أما أن يكونوا في مراكز مسيطرة ومتحكمة أو أن يكونوا خاضعين وتابعين للآخرين . وهذا مصدر أساسي من مصادر الصراع الاجتماعي (الصراع السياسي بوصفه عاملا حاسما في التغير الاجتماعي على نحو ما يذهب رالف داهـرندورف ، وليس الصراع الطبقي بالمعنى الذي ذهب اليه ماركس) .

٢ ـ دور التنظيمات والروابط :

يذهب « داهرنـدوف » إلى أن الصراع والسلطة يشكلان عناصر أساسية في كافة التنظيمات والروابط ، ذلك لأن الصراع بين الأفراد غير هام

بالنسبة للمنظور الاجتماعي ، أما التنظيم أو الرابطة ، وهو الذي يعني أي تنظيم اجتماعي يتواجد فيه أي شكل من أشكال السلطة ، فإنه يتكون من مجموعتين ، أولئك الذين يملكون السلطة وأولئك الذين لا يملكونها ، وحينما تعي كل مجموعة من هاتين المجموعتين مصلحتهـا الخاصة ، فانها تتحول إلى جماعات مصلحة ..interest groups أو طبقات ، وتزداد بالتالي احتمالات الصراع الاجتماعي في الحياة الاجتماعية بين هذه الجماعات المتعارضة المصالح . ويتجه الصراع إلى أن يفرز حركة موجهة للتغيير الاجتماعي المنظم أو التوازن في النسق الاجتماعي ، وسوف يحدث التوازن الاجتماعي نتيجة لذلك وسوف يتحقق الاستقرار عبر الزمن . ومن ثم فان التغير يحدث نتيجة لتغير السلطة ونظمها .

٣ ـ دور الصراع في المجتمع :

إن الصراع هو الميكانزم الرئيسي الذي ينشط به المجتمع ، ويعني أصحاب هذه النظرية بالصراع الاجتماعي مجالات واسعة ومتعددة من الحياة الاجتماعية هي دائما موضوع تنازع ونزال ، القيم والمصادر الاقتصادية والمكانة الاجتماعية والسلطة والقوة ، ويتجه الصراع إلى تحييد المنافسين أو ايذائهم أو حتى القضاء عليهم ، انه عملية اجتماعية شخصية . واعية تحدث بين جماعات اجتماعية منظمة .

ولقد وصف « كوزر » بعض نتائج الصراع الاجتماعي في شكل افتراضات مجردة على النحو التالي : ـ

١ ـ كلما كانت أهداف الأطراف المتنازعة غير محدودة طالت عملية الصراع الاجتماعي .

٢ ـ اذا اعتقد الناس أن انجازهم الكلي لأهدافهم سوف يكلفهم ما يفوق الانتصار الذي يتطلعون اليه فإن الصراع لن يستمر طويلا .

٣ ـ كلما كان الصراع حادا وعنيفا ومكثفا كانت الجماعات المتصارعة

بالغة التحديد والوضوح ، وزادت الحاجة إلى التمييز الدقيق بين معسكر كل جماعة أو كل طرف ومعسكر أعدائه .

٤ ـ كلما تزايدت حدة الصراع تزايد تضامن كل طرف اجتماعي من الأطراف المتصارعة حيث يشعر كل طرف اجتماعي أنهم في سفينة واحدة وأن من ليس معهم هو ضدهم وأن مصيرهم واحد ومشترك .

إن طبيعة المجتمع بالنسبة لأصحاب نظرية الصراع الاجتماعي يتمثل في أنه نظام ينهض على أساس شكل من أشكال توازن القوى بين الجماعات والتنظيمات المتعارضة المتصارعة ، وأنه لما كانت الطبيعة الانسانية سلبية إلى حد كبير ، فإن أغلبية الناس في المجتمع تابعون ومحكومون بواسطة القلة ، لكنه بحكم ندرة المصادر والامتيازات وقلتها (السلطة والثروة والقوة وغير ذلك) تتطور خاصية التنافس والصراع في الطبيعة الانسانية ، والصراع الاجتماعي هنا هو الميكانزم الأساسي في النسق الاجتماعي ، الصراع بين الجماعات والتنظيمات الاجتماعية المنظمة والمترابطة . أما التغير الاجتماعي فإن يحدث لأنه يستحيل أن تحتكر مجموعة محدودة مراكز السلطة والثروة إلى الأبد وأن تحرم منها الآخرين ، والصراع بهذا المعنى هو محرك السياق الاجتماعي .

ومن الجدير بالذكر أن نظرية الصراع الاجتماعي هذه تختلف عن التصور الماركسي لعملية الصراع بوصفها صراعا طبقيا أساسا وباعتبار الصراع الطبقي هو محرك التاريخ في المجتمع الطبقي . اذ توسع هذه النظرية من مجال الصراع الاجتماعي ، الذي تراه ممكنا في مجالات متعددة ، الصراع العنصري أو الجنسي ، والصراع الديني ، والصراع السياسي ، والصراع بين الأجيال والصراع بين الذكور والاناث والصراع بين التجار والعملاء ، أو بين المنتجين والمستهلكين ، وبين المدينة والريف وغير ذلك من أشكال الصراع الاجتماعي المتعددة .

٣ - الرؤية المثالية النقدية Critical Idealism

تعد الرؤ ية المثالية النقدية من التيارات البارزة التي تطورت خلال الستينيات من هذا القرن بوصفها موقفا راديكاليا في علم الاجتماع ، والواقع أن هذه الرؤ ية قد تطورت من خلال مواقف مختلفة نمت خلال فترة الستينيات لعل من أبرزها في ذلك الوقت حركة « الهيبز » أو الحركة المضادة للحضارة الغربية الرأسمالية . فقد أكدت هذه الحركة على مسألة التمدد الشخصي ، وعلى الأساليب البديلة في الحياة ، والحالات المتغيرة للوعي ، كما أكدت على أنماط أخرى من التغيير يمكن أن يبادر بها الأفراد وأن تنظم على أساس فردي .

وينعكس هذا المنظور على علم الاجتماع في مجموعة من النظريات يمكن أن نطلق عليها « المثالية النقدية » . وتستند المثالية النقدية هذه على بعض الأفكار المستمدة من الكتابات « الفلسفية » لكارل ماركس وبخاصة كتابات ماركس الشاب (أي في مرحلة الشباب وقبل أن تتضح نظريته في الاشتراكية العلمية) . لكنها بالطبع لا تنطلق تماما وبشكل كامل من النظرية الماركسية طالما أنها تتجاهل القضايا الاجتماعية الكبرى التي تمثل محور النظرية الماركسية والأعمال الماركسية كما أن المثالية النقدية تستند أيضا إلى دعم نظري من « التفاعلية الرمزية » و « الاثنوميتودولوجيا » والفينومينولوجيا ، وهي النظريات ذات الطابع الليبرالي الأساسي الذي لا يناقش قضايا المجتمع ومشكلاته بوصفها كل لا يتجزأ .

ويتمثل المبدأ الأساسي في « المثالية النقدية » في أن السلوك الانساني محكوم بالطريقة التي يفكر بها الناس في الأشياء ، وأفكار الناس حول حالهم تظهر من خلال التفاعل بينهم ، وحيث يسعى كل عضو في عملية التفاعل إلى أن يعرف الأشياء بالنسبة للآخر أو يعرفها للآخر . وتميل المثالية النقدية إلى تأكيد قدرة الناس على المعالجة العقلانية والمنطقية للمواقف وعلى تغيير

سلوك الآخرين ببساطة شديدة عن طريق مواجهة هؤلاء الآخرين بأفكار جديدة وأنماط سلوكية جديدة .

ومن الجدير بالذكر أن المثالية النقدية تعاني من أوجه القصور التي ظهرت بشكل واضح في كافة حركات الهيبز . حقيقة يبدو أن بعض الناس يتمتعون بالحرية وبالامكانيات التي تمكنهم من الهرب من القيود التي يفرضها عليهم النظام الاجتماعي المسيطر بأن يتجهوا مثلا إلى الاقامة في « كميون » يخلقونها في الغابات ، لكن بالنسبة للأغلبية الساحقة من الناس قد تستحيل عملية « الهروب من المجتمع القاهر » .

ولعل مدرسة فرانكفورت في علم الاجتماع تمثل رمزاً أساسيا من رموز المثالية النقدية (أدورنو ـ أوبنهيمر ـ هربرت ماركوزا ـ هابرماس) وهي الرافد الذي لعب دورا ايديولوجيا بالغا في حركات الطلبة والشباب في الستينات من هذا القرن في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية .

٤ ـ البنيوية الماركسية **Structuralist Marxism**

بينما حظيت المثالية النقدية بشعبية واسعة لدى القطاعات الراديكالية في أوائل السبعينيات من هذا القرن ، فإن قطاعات واسعة أيضاً من الراديكاليين قد ظلت تعمل في اطار رؤى نظرية أكثر اتساعا وتنظيما مثل الرؤية الماركسية للمشكلات والظواهر الاجتماعية ، وقد كانت هذه القطاعات تميل إلى مواصلة الاهتمام بدراسة وفهم النظام الرأسمالي ككل وباكتشاف استراتيجيات لتغيير هذا النظام وتحويله إلى نظام اجتماعي اشتراكي يستطيع أن يستجيب للاحتياجات الانسانية ، ومع الاعتراف بوجود الكثير من الاختلافات بين هذه القطاعات الراديكالية لكنها اختلافات سياسية ، أو بمعنى أدق اختلافات حول القضايا السياسية والنظرية أكثر منها اختلاف حول الرؤية الماركسية الأساسية التي تمثل بشكل أو بآخر قاسما مشتركا بينهم جميعا .

فقد اتجه بعض هؤلاء إلى أن يركز تركيزا أساسيا على الطبيعة الدولية للنظام الرأسمالي ، ويعرف بعض هؤلاء بأصحاب نظرية التبعية De-pendency Theory.. ، وهم الذين اتجهوا إلى رؤ ية مؤداها أن الأمم الفقيرة أو العالم الثالث هو بؤرة الثورة والتغيير ، وهذه الرؤية تتطابق مع الاتجاه السياسي الذي ظهر خلال الستينيات من هذا القرن وهو الاتجاه الذي كان يعتبر أن بلدانا مثل كوبا وفيتنام والصين وموزامبيق والجزائر هي أكثر البلدان تقدما في ضوء السياسات الثورية حتى وإن كانت متخلفة اقتصاديا . وقد ركز البعض الآخر أيضاً على الطبيعة الدولية للرأسمالية لكنهم ذهبوا إلى أنه حين تنتشر الرأسمالية في العالم ككل فإن الاشتراكية سوف تظهر على أساس عالمي .

وقد ذهب بعض علماء الاجتماع الراديكاليين إلى أن الطريقة التي ينتظم بها البناء الاجتماعي والاقتصادي لقطر معين هي الأكثر أهمية في تشكيل حياة الناس في هذا القطر (وليست الامبريالية أو النظام الرأسمالي العالمي) وبين هذه المجموعة تقف أكثر المجموعات الماركسية البنيوية الارثوذكسية .

خاتمة :

يمكننا أن ننتهي من هذه المناقشة إلى أن هناك موقفين نظريين أساسيين في علم الاجتماع ، أو رؤ يتين للواقع الاجتماعي ، رؤ ية تقليدية ترى المجتمع بوصفه كيانا متكاملا منظما منسجما يفضل بوجود قيم مشتركة تحفظ التضامن والتماسك بين الأفراد في المجتمع ، ومن ثم فلا مجال للصراع أو التغير العنيف ، وانما حالة التوازن الدينامي هي الحالة السوية العادية الطبيعية ، فليس ثمة مبرر أو مشروعية للتغير طالما أن النظم التي يتكون منها النسق الاجتماعي هي نظم وظيفية تواجه الاحتياجات الانسانية وتشبعها اشباعا منظما .

وهناك الرؤ ية الراديكالية وهي التي تنظر إلى المجتمع بوصفه كيانا يتسم بعدم الاستقرار والتغير من خلال الصراع بين المصالح والقوى الاجتماعية المتعارضة .

ومن الجدير بالذكر أننا قد حاولنا الاختصار بقدر المستطاع في عرضنا لهذه الرؤى النظرية المختلفة ، انطلاقا من أننا في عرضنا لأي موضوع من موضوعات هذا الكتاب كالنظام الاقتصادي أو العائلة أو الدولة والنظام السياسي أو التغير الاجتماعي والمشكلات الاجتماعية سوف نعرض لرؤ ية كل موقف من هذه المواقف النظرية وبصفة خاصة الوظيفية بوصفها ممثلة للرؤى التقليدية والماركسية بوصفها ممثلة للمواقف الراديكالية .

هوامش ومراجع

راجع ما يلي : -

1 — Friedrechs, Robert, A Sociology of Sociology, New York Free Press, 1971.

2 — Lichtman, Richard «Symboblic Interactionism and Social Reality» The Berheley Journal of Sociology xv, 197.

3 — Marcuse, Herbert. One Dimensional Man Beacon, 1964.

4 — Mills, C. Wright, The Sociological Imagination, New York Oxford U. Press, 1959.

5 — Nishet, Robert, The Sociological Tradition, Part I New York, Basic Books 1966.

6 — Szymanski, Albert and Goertzel, ted. 9., Sociology. Class, Consciosness and Contradictions, New York, D. Van Norstund Co., 1979.

7 — Coser, Lewis, The Functions of Social Conflict N.Y free Press, 1956.

8 — Contisruties in the Study of Social Conflict, N.Y free Press, 1976.

9 — Ralf Dahsendorf, Class and Class Conflict in Industrial Society Stanford, Calif: Stanford Uni Press, 1959.

10 — Ionathan H. Turner, The Structure of Sociological Threory, Homewood, 111: Dorsey Press, 1974.

الفصل الخامس

أنماط التحليل الاجتماعي

١ ـ تمهيد

٢ ـ دراسة المجتمع كحالة

٣ ـ الدراسة المقارنة

٤ ـ دراسة المنظومات الاجتماعية

٥ ـ منظورات مختلفة للتحليل الاجتماعي

(أ) الثنائيات الكبرى

(ب) التباين الاجتماعي الداخلي

(جـ) النظم الأساسية والنظم المطابقة

(د) منظور العقلانية

(هـ) منظورات حديثة

نعني بالتحليل الاجتماعي هنا الطرق المختلفة التي يتخذها علماء الاجتماع في تحليلهم للمجتمعات الانسانية أو أساليب تحليل المجتمعات . . Societal Analysis ، ومن الجدير بالذكر أن ثمة مستويات متعددة للتحليل الاجتماعي ، مستوى تحليل التنظيمات الاجتماعية . . Social Organiz atrous ، ومستوى تحليل النظم الاجتماعية . . Social institutions (وهو المستوى الذي سنعالجه في الفصل اللاحق) لكن المجتمع الانساني ليس مجموعة من التنظيمات الشكلية أو النظم الاجتماعية ، فالمجتمع يتكون من الناس ومن مجموعة من النظم الاجتماعية ومن الروابط المنظمة ، أو العلاقات النمطية التي تحدد الطابع العام للعلاقات المتبادلة بين الناس من ناحية وفي اطار النظم الاجتماعية من ناحية اخرى ونعني بذلك ما يسمى بالثقافة أو البنية الفوقية . بحيث يمكننا أن نقول إن المجتمع يتكون من الناس بوصفهم يلعبون أدواراً في مواقف وجماعات وتنظيمات وفقاً لمعايير معينة ينتجها النظام الاجتماعي من خلال أوجه النشاط الانساني المختلفة .

وسوف نحاول في هذا الفصل أن نعرض المداخل المختلفة للتحليل الاجتماعي في ضوء بعض المنظورات الأساسية الي طورها العلماء الاجتماعيون لانجاز هذه المهمة . ويمكن تعيين المداخل الأساسية للتحليل

الاجتماعي فيما يمكن ان نسميه دراسة الحالة ، أي تحليل مجتمع بعينه في مرحلة معينة ، والمدخل المقارن الذي لا يكتفي بحالة واحدة وانما هو يحلل مجموعة من المجتمعات من منظور مقارن أما المدخل الثالث هو ما يمكن تسميته بدراسة المنظومات الاجتماعية أي التركيز على مجموعات من المجتمعات في ضوء العلاقات المتبادلة بين هذه المجتمعات . .Intersocietal systems ، ولنناقش الآن كل من هذه المداخل أو المستويات التحليلية بشيء من التفصيل .

١ ـ دراسة الحالة Case study

تعني دراسة الحالة هنا التحليل المتعمق لمجتمع واحد ، وتستهدف هذه الدراسة الكشف عن العلاقات المتبادلة بين مكونات التنظيم الاجتماعي في إطار مجتمع محدد ، وهي قد تركز على بروز التنظيمات ودورها أو على الطرق التي تنظم بها المواقف الاجتماعية أو الأدوار والتوقعات أو تداخل النظم الاجتماعية وتشابكها . أو هي قد تحاول الاجابة عن أسئلة عديدة ومتنوعة ، وعادة ما يتجه التحليل ـ على مستوى دراسة الحالة ـ إلى الكشف عن جوانب التكامل في المجتمع وجوانب التوتر والصراع . إن الهدف الأساسي من هذا المدخل التحليلي يتمثل في فهم مجتمع معين بوصفه كلاً متكاملاً، والواقع أن مستوى التحليل هذا قد تطور من خلال الأنثربولوجيا الاجتماعية ودراستها .

٢ ـ الدراسة المقارنة Comparating Study

يعرف المدخل الثاني للتحليل الاجتماعي بالمدخل المقارن أو الدراسة المقارنة ، وهي تشير إلى دراسة مجموعة من المجتمعات (مجتمعين أو أكثر) بقصد الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف فيها ، ويظل الهدف الاساسي لهذا النوع من التحليل متمثلاً في تفسير الاختلافات والفروق بين المجتمعات المختلفة ، وفي بعض الأحيان قد يستند التحليل المقارن إلى دراسة حالة

لمجتمعين وعقد المقارنات بينهما وفي أحيان أخرى قد يستند إلى دراسة مجموعة كبيرة من المجتمعات .

وفي دراسة مجتمعات متعددة ينبغي على الباحث أو المحلل أن يحدد عدد العناصر الاجتماعية التي سيسعى إلى دراستها حيث يصعب المقارنة بين مجموعة كبيرة من المجتمعات في مختلف أو في جميع عناصره ، فقد تكون وحدة المقارنة هي الأسرة مثلاً ، أو الجماعات الاجتماعية أو غير ذلك ، فقد ركز « رانيهارد بندكس » R. Bendix على سبيل المثال على العلاقة بين النظم الاقتصادية والنظم السياسية في دراسته لأربعة مجتمعات صناعية وهي الاتحاد السوفييتي وألمانيا الشرقية وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

٣ - دراسة المنظومات الاجتماعية Intersocietal Systems

ويعنى هذا المدخل الثالث في التحليل الاجتماعي بتحليل وفحص مجموعة أو طاقم أو شبكة من المجتمعات ترتبط ببعضها البعض ارتباطات ذات دلالة . ويركز التحليل هنا على العلاقات بين هذه المجتمعات ، والتنظيمات الاجتماعية التي تحدد ارتباطاتها المتبادلة ، وفي هذا النموذج من التحليل ينظر إلى كل مجتمع بوصفه فاعلاً نشطاً في نظام أكثر اتساعاً ، كما أنه ينظر إلى تنظيم اجتماعي بوصفه فاعلاً نشطاً أيضاً في شبكة من العلاقات التنظيمية المتبادلة . وفي اطار تحليل المنظمومات الاجتماعية أو منظومات المجتمعات هذه يمكننا اكتشاف علاقات السيطرة والتبعية أو تحديد أي المجتمعات يلعب دوراً مسيطراً وأيها يلعب دوراً تابعاً ، أو قد نجد أن العلاقات بينها تتسم بالاعتماد المتبادل ، بوصفها شبكة تتبادل المنافع والخدمات ، ومن أهم المفهومات التحليلية التي تستخدم عند هذا المستوى من التحليل مفهوم الاستعمار Colonialism . أو الامبريالية Imperialism . وهما مفهومان ينطويان على علاقات السيطرة الاقتصادية والسياسية والتبعية الاقتصادية والسياسية بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة .

وقد حدثت بعض التطورات في العقود الحديثة تتمثل في نمو التنظيمات

الرسمية التي تعبر عن مصالح المنظومات الاجتماعية المختلفة مثل الجماعة الاقتصادية الأوروبية ومنظمة الأوبك (مجموعة الدول المصدرة للبترول) وحلف الأطلنطي ، والكوميكون ، وجامعة الدول العربية ، والمؤتمر الاسلامي ، وهي أشكال من التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية المتعددة الجنسية multinational يمكن أن تكون موضوعاً هاماً للتحليل الاجتماعي لما قد تكشف عنه من أنماط مختلفة للتفاعل والتأثير والتأثر بين المجتمعات المختلفة .

ومن الجدير بالذكر أن دراسات التنظيمات متعددة الجنسية تختلف اختلافاً أساسياً عن المدخل المقارن في التحليل ذلك لأنها تنطلق من قناعة مؤداها أن كل مجتمع يتأثر بالمجتمعات الأخرى التي ينتظم معها في شبكة معينة ، ويصبح تفسير انماط العمليات الاجتماعية في هذه المنظومة مسألة تابعة للاهتمام بالتأثير المجتمعي ، واذا اخذنا مثالاً يوضح تلك الحقيقة من نظريات التنمية الاقتصادية الاجتماعية ، حيث نجد أن النظريات التي تطورت من موقف مقارن حيث عالجت كل مجتمع بوصفه وحدة منفصلة تجري في داخلها عمليات اجتماعية اقتصادية معينة مثل تراكم رأس المال والمركزية السياسية أما النظريات الأخرى في التنمية أيضاً التي تطورت من موقف دراسة النظم الدولية أو العلاقات الدولية فانها تؤكد على أن التطور الاقتصادي للمجتمعات يعتمد إلى حد كبير على علاقاتها بالنظم الدولية الأكثر اتساعاً مثلاً العلاقات الاستعمارية والامبريالية ، والسوق الرأسمالية العالمية وغيرها (نظريات التبعية أو المركز والمحيط) والنظام الاقتصادي العالمي وغير ذلك . ومن وجهة النظر هذه ، يصبح من الخطأ أن نفهم كل مجتمع نام بوصفه وحدة منفصلة مستقلة عن العلاقات الاجتماعية الدولية .

منظورات مختلفة للتحليل الاجتماعي

من الجدير بالذكر ان محور اهتمامنا هنا ـ في عملية التحليل الاجتماعي ـ يتمثل في قضية تكون البنية أو البناء أو التكوين البنائي . .

لماذا هو أساسياً تساؤلا هنا نثير سوف لأننا ذلك . Structure Formation تختلف البنيات الاجتماعية بين المجتمعات المختلفة؟ هناك بالطبع اختلافات ملحوظة بين المجتمعات سواء من حيث طبيعة العلاقات الاجتماعية المكونة لها أو الطرق التي تنتظم بها هذه العلاقات وتتطور وتستمر في الوجود . على سبيله المثال هناك مجتمعات تجري مجمل الحياة الاجتماعية فيها في اطار الجماعات الصغيرة نسبياً كالأسر أو العائلات أو القبائل أو العشائر أو الجماعات المحلية ، وتنتظم هذه الحياة الاجتماعية « الجماعية » من خلال التقاليد والأعراف المستقرة والضاربة جذورها في التاريخ ، وهنا نجد ان التنظيمات الاجتماعية الرسمية أو السلكية نادرة الوجود وليس لها أهمية تذكر في الحياة الاجتماعية على الأقل في مجال توجيه دورة الحياة اليومية للناس ، كما أنه من النادر أيضاً أن نجد في مثل هذه المجتمعات التخطيط والحساب الدقيق للأفعال الاستهدافية ولنتائج هذه الأفعال .

وعلى العكس من ذلك نجد مجتمعات أخرى تستند بصفة أساسية الى الحساب الدقيق لنتائج الأفعال ، وهنا نجد ان التنظيمات الرسمية الكبرى تمثل سمة أساسية من سمات هذه المجتمعات ، ويتدرج تحت هذه الفئة المجتمعات الحضرية الصناعية المتقدمة كالولايات المتحدة وكندا وشمال غرب أوروبا انها مجتمعات تنهض أساساً على التنظيمات الرسمية . . Formal Organizations ولكن قد نجد حتى في مثل هذه المجتمعات المتقدمة خليطاً من الرسمي وغير الرسمي ، التقليدي والعقلاني (بالمفهوم الرأسمالي طبعاً) .

ومن الجدير بالذكر أن هذه الاختلافات ترجع إلى اختلاف الظروف التاريخية والاقتصادية والاجتماعية ، ومرحلة التطور الاجتماعي لكنها يمكن ان تصنف وفقاً لأبعاد تصنيفية مختلفة فيمكن أن نقول في ضوء اصطلاحات الجغرافية أن هناك أقاليم أو مناطق أكثر « تقليدية » ومناطق أكثر « عقلانية » ورسمية من حيث البنية الاجتماعية (الشمال والجنوب مثلاً) أو دول آسيا

وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من ناحية والعالم المتقدم من ناحية أخرى . كما أن التصنيف يمكن ان يستند أيضاً الى طبيعة الايكولوجيا أو وفقاً للبعد الريفي الحضري حيث تتزايد معدلات الرسمية والعقلانية في المدن وتتناقص في الريف لتظهر سمات اللارسمية والتقليدية .

ولقد طور علماء الاجتماع- في معرض تحليلهم لخصائص المجتمعات الحضرية الصناعية ـ مجموعة من المنظورات ذات الأهمية البالغة في عملية التحليل الاجتماعي بصفة عامة . ينطوي كل منها على تصور للملامح البنائية البارزة والهامة من ناحية وعلى تفسير لهذه الملامح من ناحية أخرى ، وينبغي ان نضع في اعتبارنا أن كل منظور من هذه المنظورات لا يمكن اعتباره نظرية متكاملة ، بل ينبغي النظر اليه بوصفه مجموعة من الاستفسارات المترابطة التي يمكن ان تلعب دوراً هاماً في توجيه عملية التحليل الاجتماعي .

وسوف نحاول هنا أن نعرض لأربعة منظورات أصبحت بالغة الأهمية في علم الاجتماع المعاصر وهي ، الثنائيات الكبرى ، ومنظور التباين الاجماعي . . intrasocietal diffaentiation ، ومنظور السيطرة النظامية . . institutional dominance ومنظور العقلانية Rationalization .

١ ـ منظور الثنائيات الكبرى The Great Dichotomy

هناك مجموعة من الافتراضات الثنائية، وثنائية هنا بمعنى ان الافتراضات تستند إلى التمييز بين قطبين متضادين . لكن كافة هذه الافتراضات تنهض على أساس مسلمة مؤداها أن التاريخ الاجتماعي لأغلبية المجتمعات الانسانية في العالم يمكن أن يفهم في ضوء مسيرة متصلة أو متصل . . Conlinum يبدأ في البسيط إلى المعقد ، من الريفي إلى الحضري ، من التجانس إلى غير المتجانس من اللاتباين إلى التخصص وتقسيم العلم ومن ثم فان دراسة المجتمعات عند كل طرف من طرفي المفصل يمكن ان تلقي ضوءاً على كافة

الاحتمالات البنائية الاجتماعية . ويمكن بالتالي أن تلعب دوراً هاماً بوصفها نماذج نظرية في التغير الاجتماعي .

ويعد المفكر الألماني فردناند تنيس . . Tonnies الأب العقلي والمؤسس الحقيقي للثنائيات النظرية الكبرى ، فقد حدد نموذجين متضادين للبناء الاجتماعي هما الجماعة المحلية Gemeinschaft من ناحية والمجتمع الشكلي الرسمي . . Gesellschaft من ناحية أخرى ، وهما قد يقابلان في اللغة الانجليزية . . (Organization..) Society-community .

أما « الجمينشافت » فيقوم في تصور « تينيس » على أساس ما يسميه « بالارادة الطبيعية » أو الرغبة الطبيعية للناس ، حيث يرتبط الناس ببعضهم البعض كشخصيات كلية في سياق مشترك . . Communal ويرتبط كل فرد ارتباطاً قوياً بالجماعة المحلية المشتركة هذه ، ولا يجري أبداً وراء مصلحة فردية خاصة على حساب هذه الجماعة ، أما الحياة الاجتماعية فهي محكومة بالتقليد والعرف وهي مسائل يستحيل انتهاكها وتحديها ، وتتحدد الأوضاع الاجتماعية للناس على أساس الروابط القرابية والجماعية وهي أوضاع ثابتة وآمنة وان كانت غير متساوية . ويضرب « تينيس » أمثلة لمثل هذه البنيات الاجتماعية بالقبيلة البدائية والقرية الزراعية الأوروبية في العصور الوسطى بوصفها تمثل « الجمينشافت » .

ويذهب « تينيس » إلى أن « الجمينشافت » قد انحل بظهور النظام الحضري الصناعي الرأسمالي الذي يقوم في جوهره على أساس الرغبة أو الارادة «العقلانية» للناس . هذه الرغبة أو الارادة العقلانية هي ارادية حسابية تتجه إلى حساب وفحص كل الممارسات في ضوء كفاءتها في تحقيق الأهداف . لقد تحولت الحياة الطبيعية الجماعية القائمة على أساس العرف والتقليد وانهارت تحت وطأة العقلانية . حيث بدأ الأفراد يجرون وراء مصالحهم الفردية الخاصة على حساب المصالح الجماعية أو المصالح العامة ،

وأصبحت العلاقات بين الناس علاقات قائمة على أساس حساب الامتيازات الفردية ، وضاق نطاق العلاقات الاجتماعية وأضحت علاقات نوعية ومغرضة . وقد أدت هذه الاتجاهات والتغيرات إلى ظهور شكل اجتماعي جديد ، ذلك هو « الجيزلشافت » وهو نموذج يمثل المجتمع الحضري الصناعي الرأسمالي .

وبالرغم من أن ثنائية « تينيس » لا تستخدم الآن على نطاق واسع بين العلماء الاجتماعيين الا أن هناك استمرارية في فهم حركة المجتمعات الانسانية بوصفها متصلاً للتغير الاجتماعي من نقاط بداية إلى نقاط نهاية أو محطات وصول . ومن ثم يمكن القول بأن هذه الأفكار ربما أثرت في عدد كبير من الدراسات الامبيريقية والنظرية للمجتمعات المحلية أو الجماعات المحلية Communities والتغير الاجتماعي والتنظيم الاجتماعي .

٢ ـ منظور التباين الاجتماعي Intrasocietal differentiation

وينهض هذا المنظور على أساس درجة التباين أو التفاضل في البنيات الاجتماعية التنظيمية ، وهو يعني تطور مجموعات من الأنشطة الواضحة المحددة في مجتمع ما ، ومن ثم فان التباين أو التفاضل هنا يعني التخصص بمعنى أن الانماط المختلفة من الأنشطة يتعاظم أداؤها من خلال أوضاع منفصلة ومتميزة بنائياً .

ويمكننا ان نضرب مثلاً على فكرة التطورات التباينية أو التفاضلية في مجتمع ما ، فالنشاط الاقتصادي يمكن أن ينتزع من علاقات الأسرة وضوابطها ، وقد تتوقف الأسرة عن كونها الوحدة الاجتماعية الأساسية لانتاج السلع والخدمات ، وفي الوقت ذاته قد تظهر أشكال تنظيمية أخرى تحكم مثل هذا النشاط الانتاجي . وعند هذه النقطة يحدث ما يسمى بالتخصص ، حيث فقدت الأسرة تحكمها في نشاطات معينة وحيث أصبحت هذه النشاطات تؤدى من خلال تنظيمات اجتماعية جديدة وهي التنظيمات الاقتصادية .

وبمرور الزمن قد يؤدي التغير الاجتماعي إلى انتزاع أنشطة أخرى أكثر وأكثر من الأسرة والجماعة المحلية ، بتحويل هذه الانشطة الى تنظيمات متخصصة كالمؤسسات الصناعية ، والأحزاب السياسية والمؤسسات الدينية . وفي هذا الصدد يمكننا ان نضرب أمثلة على الفرق بين الاسرة الامريكية الحديثة أو الأسرة الاوروبية الحديثة ، والأسرة فيما قبل الثورة الصناعية ، أو الأسرة في القرية المصرية التي تمثل وحدة اجتماعية اقتصادية أساسية تتعدد الأنشطة الاقتصادية لكل عضو من أعضائها (تربية الماشية ـ صنع الطعام ـ الزراعة ـ الانتاج المنزلي) . وهي وظائف فقدتها تماماً الأسرة في المجتمعات الصناعية المتقدمة وتحولت إلى أجهزة مؤسسات متخصصة (حتى صنع الطعام) فهناك احتكارات صناعية ضخمة للقيام به .

ويذهب بعض علماء الاجتماع إلى أن نمو التباين والتخصص هو الجوهر الأساسي لعملية التحديث الاجتماعي ، ذلك لأنهم يعتقدون أنه يمثل الملمح الاساسي الذي يميز بين ما يسمونه المجتمعات العصرية والمجتمعات التقليدية (وهي تسميات مقابلة أيضاً للجمينشافت والجيزلشافت) طالما أن المجتمع العصري يتميز بالتخصص والتميز بين النظم السياسية والاقتصادية والعسكرية والدينية والتعليمية والعائلية ، بحكم التحديد الدقيق لوظائف كل من هذه النظم بينما لا نجد مثل هذا التحديد والوضوح فيما يسمى بالمجتمع التقليدي حيث تتكامل الحياة الاجتماعية وتتداخل في اطار العائلة والجماعة المحلية ، وحيث تؤدى الأنشطة الدينية والاقتصادية والسياسية في ذات الأطر الاجتماعية (العائلة والجماعة المحلية) بأدنى حد ممكن من التخصص في الأدوار ، وفي بعض الأحيان قد لا نستطيع التمييز اطلاقاً بين الأدوار المختلفة ، وحيث يكون النشاط الواحد المفرد له وظائف دينية وسياسية وعائلية واقتصادية .

وخلال عملية التفاضل أو التباين الاجتماعي تكتسب مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة بعض الاستقلال الذاتي Autonomy تدريجياً ، فان

مجموعة القواعد والمعايير التي تحكم النشاط الاقتصادي على سبيل المثال تنمو وتتطور في اطار الدين والتقوقعات الجماعية والعائلية لكنها تصبح بالتدريج منفصلة ومستقلة ، وهذا يعني ازاحة كافة القيود التقليدية عن النشاط الاقتصادي ، والقضاء على المعايير المقيدة والمعوقة لانتاج وتوزيع المنافع والخدمات ، ويصبح الاقتصاد مستقلاً بقواعده الخاصة التي يعمل وفقاً لها . ويمكننا أن نفهم هذا التحول من خلال فهمنا للأدوار والمواقف والتنظيمات التي يؤدى من خلالها النشاط الاقتصادي ، تصبح الأدوار الاقتصادية اذن منفصلة عن الأدوار العائلية والجماعية ، ويصبح رجل الاعمال ، والعامل والمشتغل بالبنوك وغيرهم محكومون في أدائهم لنشاطهم بمعايير نوعية خاصة بهم وبوظائفهم الاقتصادية ومرتبطة بهذه الوظائف الاقتصادية ، بصرف النظر عن الانتماءات الدينية أو العائلية . وأكثر من ذلك تتطور التنظيمات الاقتصادية الضخمة كالمؤسسات الصناعية وشركات التسويق والبنوك وغيرها على أساس معايير اقتصادية صرفة تقوم على حساب الأرباح والخسائر . ومن ثم يستقل بالتدريج قطاع متميز من النشاطات الاقتصادية من سلطة ومراقبة المعوقات التقليدية والعرفية ومن خلال ذلك يظهر نظام اقتصادي مستقل .

وتجري العملية ذاتها (عملية التفاضل والتباين) بالنسبة للتنظيمات الاجتماعية الأخرى حيث تتحرر التنظيمات السياسية والتعليمية والقانونية والعلمية والتكنولوجيا تدريجياً من قيود التقاليد والأعراف ، ويطور كل منها معايير وتوقعات خاصة ومستقلة . فقد تطور العلم على سبيل المثال وفقاً لمبادىء الاكتشاف والاثبات وفي علاقة وثيقة بالتنظيمات المستقرة للمعرفة المميزة للمجال العلمي ، وحتى يتمكن العلماء من الاسهام في التطور العلمي فانهم اتجهوا أساساً للعمل وفقاً للتوقعات التي تحكم البحث العلمي وجعلوا. من انتماءاتهم العائلية وأدوارهم الاجتماعية الأخرى مسائل ثانوية وتابعة طالما أن ارتباطاتهم الدينية والعائلية وربما القومية غير مرتبطة بانجازهم العلمي وقد انقسم العلم ذاته ، من خلال تكثيف عملية التباين والتفاضل - إلى عدد من

الفروع المتميزة كالبيولوجيا والكيمياء والفيزياء وغير ذلك بحيث أضحى كل منها يتمتع بمبادىء مستقلة في البحث وأطر مستقلة من المعرفة .

ومن الجدير بالذكر أن التحول الى بنية اجتماعية بالغة التفاضل والتباين قد يثير مشكلات بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع وقد ينطوي على الكثير من أشكال التفكك والانهيار ، حيث تصبح الأفعال التي كانت ملائمة في وقت معين ، غير ملائمة اطلاقاً للنظام الجديد الصاعد .

ومن الجدير بالذكر أن القيود التقليدية والعرفية لا تنحل بشكل مستو أو متكافىء ابان عملية التباين والتفاضل ومن ثم قد تؤثر في بعض المجالات التنظيمية ولا تؤثر في البعض الآخر ، فقد يظل هناك بعض القطاعات من الناس مرتبطة بها ومتأثرة بها بينما المجتمع يتقدم أو يتباين بينما يكون البعض الآخر في مقدمة عملية التباين الاجتماعي ، ومن ثم فإن احتمال الانهيار الاجتماعي قائم في المجتمع الآخر في التفاضل والتباين (مثلاً انحلال المجتمعات البدائية تحت وطأة الاستعمار وكذلك انهيار التباين الاجتماعي التقليدي في العالم المستعمر واستمرار انهيارها تحت الأشكال القديمة والجديدة من الاستعمار) .

ومن أمثلة المشكلات الأخرى التي قد تثيرها عملية التباين أن تطور العلم واستقلاله الذاتي في البلدان المتقدمة قد خلق مشكلات وتوترات بالنسبة للبنيات العقائدية والدينية ، وما يزال التقدم العلمي أو التفاضل العلمي في بلادنا يواجه بمقاومة عنيفة من التكوينات الدينية والعقائدية وبخاصة في ضوء اعتقاد المرتبطين بالدين ، بأنه شامل على كل علم ممكن ومرغوب ، وان ليس ثمة حاجة الى العلم ، وهكذا .

والواقع ان فهم « اميل دور كايم » Durkheim لعملية التباين والتفاضل الاجتماعي قد أثر الى حد بعيد على علماء الاجتماع ، لكننا نجد

أيضاً هناك مجموعة من النظريات الكلاسيكية التي صيغت كاستجابة لهذه المشكلة وكمحاولة لفهمها وتحليلها .

لقد فهم دور كايم هذه المشكلة في ضوء عملية التحول من التضامن الآلي mechanical Solidarity إلى التضامن العضوي Organic وحيث يكون تقسيم العمل ..division of labour أو التخصص في المجتمع الذي يتميز بالتضامن الآلي عند أدنى حد له ، وحيث يحقق مثل هذا المجتمع تضامنه من خلال التجانس في الأعمال بما يسميه دور كايم « الضمير الجمعي » أي الاحساس بالهوية الجمعية هو الاحساس المتأصل في الخبرة المشتركة والآراء والقيم المشتركة .

وينهار التضامن الآلي حينما يتجمع الناس أصحاب الاصول المختلفة في مناطق حضرية ويضطرون الى التنافس مع بعضهم البعض من أجل البقاء . لكن هناك أملا واحدا في اعادة تأسيس التضامن في تصور « دور كايم » هذا الأمل يمكن انجازه من خلال تقسيم عمل دقيق على أساس مهني تتحدد فيه الأعمال تحديدا دقيقاً ، ان مثل هذا المجتمع سوف يكون متميزاً بدرجة عالية من التخصص ، ومع ذلك سوف يكتسب الناس احساسا بالتضامن والتماسك ، تضامن عضوي قائم على أساس اسهامهم في أعمال مشتركة .

ولم يكن دور كايم متأكداً من كيفية انجاز هذا التضامن العضوى ، وبمرور الوقت يبدو أنه أصبح على قناعة بأن هذا التضامن العضوي هو نتيجة حتمية وطبيعية لعملية التباين والتفاضل ، لكنه في احيان أخرى كان يذهب الى ان عمليات التضامن العضوي هذه ينبغي ان يخطط لها بواسطة القادة والاداريين المستنيرين . وأخيراً عبر عن أمله في أن التنظيمات المهنية التي تضم العمال الصناعيين في صناعة معينة بصرف النظر عن درجتهم قد تخلع على الناس إحساساً بالانتماء والانتظام في جماعة اجتماعية يمكن أو لا بد أن ترتبط بالجماعات الأخرى التي تشكل المجتمع . ويبدو أن « دور كايم » لم يكن

مقتنعا تماما بالحلول التي طرحها لهذه المشكلة ، وكانت تعتريه المخاوف دائما من تفكك النظام الاجتماعي، وانحلاله ، وبقاء الافراد دون روابط اجتماعية وتنظيمات اخلاقية ومعيارية .

لقد وجدت أفكار « اميل دور كايم » هذه صدى عميقاً لدى البنائيين الوظيفيين (يعد دور كايم المؤسس الحقيقي للاتجاه البنائي الوظيفي) ومن ثم فقد واصلوا الاهتمام بذات القضايا والمشكلات التي أثارها .

فقد اتجه « تالكوت بارسونز »Parsons (عالم اجتماع أمريكي بنائي وظيفي ذائع الصيت وبخاصة في الخمسينات وأوائل الستينات) أحد أبرز أعضاء المدرسة البنائية الوظيفية إلى أن عملية تباين النظم الاجتماعية هي العملية الأساسية في تحديث المجتمعات وتحولها نحو العصرية ، وقد حدد عددا من الخطوات الكبرى في هذه العملية بوصفها خطوات أساسية لدفع المجتمع الى الأمام هذه الخطوات التي دعاها « بارسونز » العموميات التطورية evolutionary Universals.. منتظمة في سياق منظم بحيث تنبني كل خطوة لاحقة على الخطوة السابقة ، وعلى كل مجتمع ، على حد زعمه ، أن يتخذ هذه الخطوات والا فانه سوف يفشل في التطور الى مجتمع عصري حديث .

ويمكنا ان نوضح أفكار بارسونز في هذا الصدد بشكل عام في ان مبادىء التطور العـامة تفرض على كل مجتمع ان يخلف وراءه القيود التقليدية او الجماعية التي تجزئه وتقسمه إلى جماعات ، وأن يتطور على أساس النظم المتخصصة على المستوى القومي ، وهناك مبدأين أساسيين من المبادىء العامة للتطور هذه هما الاعتماد على جهاز اداري قادر على تجميع وتوحيد المجتمع حول مركز قومي او وطني ، أما المبدأ الثاني فهو التدرج الاجتماعي Social Stratification.. ويعني تطوير نظام للترتيب قائم أساساً على الانجاز المهني ومتحرر من روابط الأسرة والجماعة المحلية والبيروقراطية .

يحلل « بارسونز » اذن المجتمع الصناعي الحديث (المتفاضل والمتباين)

وفي ذهنه النسق الرأسمالي الأمريكي بالطبع ، كما لو كان نسقاً قيماً متكاملا Value integrated system.. ، وهذا من أكثر النقاط المثيرة في أسلوب بارسونز التحليلي ، إذ أن معظم العلماء الاجتماعيين لا يشاركونه في هذا المذهب . بل هم طالما شغلتهم قضية تأثير التباين الاجتماعي على الأنساق الاخلاقية والقيمية ، تأثيره المدمر بالطبع ، كما ظهر ذلك في مناقشات « اميل دور كايم » مثلا ومع ذلك فان بارسونز يذهب الى أن المجتمع العصري المتحضر المتفاضل هو تعبير عن قيم مشتركة ، انه من وجهة نظره مجتمع عقلاني تسيطر فيه قيم العمومية والانجاز ، وتدفع هذه القيم المجتمع الى الفعل العقلاني ، وهو موضوعي يستند الى معايير واحدة بالنسبة للجميع بصرف النظر عن العنصر أو الأسرة أو الأصل الاجتماعي (univeroalism..) وإلى تقييم الناس على أساس انجازهم (achievement) إن هذه القيم المشتركة ضرورية ولازمة من أجل استغلال البنية والموارد الطبيعية وتصنيع المنتجات وغير ذلك . ومن ثم فان المجتمعات التي تتميز بهذه القيم (العمومية والانجاز) هي مجتمعات أكثر نجاحا من غيرها في عملية التطور الاقتصادي . ان التطبيق التدريجي والحتمي لهذه القيم سوف يخلق تنظيماً عقلانيا للمجتمع ككل وسوف تنهار المعوقات والارتباطات التقليدية وتتطور النظم العقلانية المتخصصة ، وينتهي تقسيم الناس وتصنيفهم على أساس الاقليم أو الدين أو العنصر أو الطبقة الاجتماعية . وسوف يتجه مجمل السكان نحو المشاركة الحرة والكاملة في العملية السياسية .

يجد « بارسونز » اذن « تكاملا قيميا معيارياً » في المجتمع الصناعي الرأسمالي الحديث ومن ثم فهو يرى أن « المجتمعات الديمقراطية في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية هي أكثر المجتمعات تقدما وعصرية في العالم».

ومن الجدير بالذكر ان كثيراً من دارسي التباين الاجتماعي أقل تفاؤ لا من توكلت بارسونز ومن اصحاب الرؤ ية البنائية الوظيفية .

فقد ناقش علماء الاجتماع النقديون مثل « هربرت ماركوزا .Marcuse ويورجن هابرماس Habermas (من مؤسسي مدرسة فرانكفورت) عملية التباين الاجتماعي وما يصاحبها من عقلانية في الحياة الاجتماعية بوصفها ملمحاً أساسيا وبارزا من ملامح المجتمع الرأسمالي الصناعي الحديث . لكنهم على خلاف « باسونز » يرون هذه العقلانية بوصفها نظرة ضيقة ومحدودة وأنها تختزل في المجتمع الرأسمالي الى مجرد عقلانية تكنيكية ضيقة . وقد رأوا ان النظم المعاصرة هي نظم بالغة التخصص من حيث أدائها لوظائفها ، وبالرغم من أن كل منها يؤدي وظائف متخصصة الا أنها جميعاً تؤدي هذه الوظائف بأسلوب تكنيكي عقلاني ضيق وليس بطريقة انسانية ، ان كافة هذه النظم تتسم بالنقص وبأحادية البعد بمعنى أنها تركز فقط على الكفاءة التكنيكية في استخدام الوسائل المختلفة لكنها فقدت قدرتها على اثارة تساؤلات حول الأهداف والغايات من وراء ذلك ، كما أثبتت عجزها عن طرح بدائل لمثل هذا النظام الراهن (الرأسمالي الصناعي) .

كما ان الناس أيضا قد اصبحوا محدودي التصور والرؤية وأحادي البعد شأنهم شأن نظمهم (راجع الانسان ذو البعد الواحد - هربرت ماركوزا الترجمة العربية) فهم يشغلون وظائف فنية وينجزون درجة عالية من المعرفة المتخصصة لكنهم خلال ذلك يفقدون القدرة على النقد وعلى طرح بدائل اكثر انسانية لحياتهم هذه . وانطلاقا من ذلك فان المجتمعات التي ينظر اليها بوصفها مجتمعات متقدمة وعصرية وقادرة على استغلال مصادرها الطبيعية (في تصور بارسونز) هي في حقيقة الأمر تفقد قدرتها على التحليل والنقد وتغيير ظروفها أي تفقد البعد الانساني (في تصور أصحاب الاتجاهات النقدية) .

ينطوي تباين النظم الاجتماعية اذن على تقسيم النشاطات والأعمال الى وحدات متخصصة بشكل متزايد ومتعاظم ، ويصاحب ذلك تطور مراكز

ضبط جديدة تنظم الأقسام المختلفة المتخصصة وتنسق بينها ، وعملية التباين هذه تتسم بالتواترات والصراعات بل قد تنقطع وتتوقف في مرحلة معينة ، كما ان النظام العام قد يتهدده الانهيار ، ويرى البعض ان تطوير دولة قومية ذات جهاز اداري وتدرج اجتماعي قائم على اساس العمومية والانجاز هو المحصلة الطبيعية لعملية التباين هذه ، بينما يرى البعض الآخر ان المحصلة سوف تكون بالضرورة متمثلة في مجتمع ذي بعد واحد وانسان ذي بعد واحد .

٣ - منظور التمييز بين نظم أساسية ونظم مترتبة ومطابقة :

أما المنظور الثالث للتحليل الاجتماعي الذي جذب اهتمام المحللين الاجتماعيين فهو ذلك الذي ينطلق من التمييز في مجالات الحياة الاجتماعية بين نظم أكثر فعالية وتأثيراً ، من غيرها ، والمقصود بالتأثير والفعالية هنا هي قدرة نظام اجتماعي ما على تحديد وتشكيل غيره من النظم الاجتماعية الموجودة في ذات المجتمع ، ولقد تطور جانب كبير من الجدل حول هذا المنظور انطلاقاً من أعمال « كارل ماركس» Marx والصياغات المتأخرة للموقف النظري الماركسي .

لقد أشرنا في موضع سابق - وعند مناقشتنا للرؤية الماركسية للواقع الاجتماعي - أن النقطة المحورية في أعمال ماركس هي العلاقة بين النظام الاقتصادي بالمعنى الواسع لهذا المفهوم وبين غيره من مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى . ويضع ماركس - على الصعيد الاقتصادي - القوى الانتاجية ..Productive forces التي تشمل الأدوات والالات والمواد الخام والمعرفة التكنولوجية ، كما يضع العلاقات الانتاجية Productive relations.. أو العلاقات الاجتماعية في النظام الانتاجي ، وهي تعني النظم المستقرة للملكية والسيطرة على القوى الانتاجية والمعايير التي تحكم الانتاج والتبادل . ويرى أن هناك تواتراً وصراعا بين هذين العنصرين ، القوى الانتاجية والعلاقات الانتاجية طالما أن هناك انماطاً معينة من العلاقات

الانتاجية يمكن ان تسمح بتطور القوى الانتاجية ، وأنماط أخرى تعوق تطور القوى المنتجة. ان العلاقات الانتاجية للنظام الرأسمالي - على سبيل المثال - هي علاقات تدفع تطور القوى الانتاجية اذا ما قورنت بالاقطاع ، فتحت الرأسمالية تتحرر المصادر الطبيعية من كافة القيود الجماعية والتقليدية وتستخدم بشكل حر ، فقوة العمل تصبح حرة في الحركة وفي التعاقد وفي ترك العمل ، وكذلك صاحب العمل يصبح حراً في تأجير العمال أو طردهم بدون النظر الى أي التزامات اجتماعية أو اخلاقية ازاءهم وتنهار القيود المفروضة على استخدام النقود والتجارة لتمهد الطريق لظهور النظام الرأسمالي وصعوده .

وفي اطار هذه الظروف تتطور القوى الانتاجية ، تنظيمات العمل ، والمصانع والتكنولوجيا وغيرها ، ويتم استثمار مبالغ طائلة من النقود المتراكمة في شكل ألات وأدوات وتكنولوجيا جديدة وهنا يتطور الانتاج الضخم ويتوحد المجتمع في سوق عظمى الذي يؤدي بدوره الى التوسع في القوى الانتاجية . لقد كانت هذه التطورات ممكنة فقط بسبب تحول العلاقات الاقتصادية أو العلاقات الانتاجية .

وهنا نأتي الى جوهر هذا المنظور والذي يتمثل في أن التطورات التي تطرأ على البنية الأساسية المادية للمجتمع (القوى الانتاجية + العلاقات الانتاجية) تحدد التطورات التي تطرأ على البنية القومية والتي تضم السياسة والدين والتعليم والفكر والعلم والفنون والقانون وغير ذلك ، ويفسر المعارضون للماركسية بأن هذه حتمية اقتصادية وأن الاقتصاد هو الذي يحدد دائما في خط واحد البنية الفوقية أما الماركسيون فيذهبون الى ان العلاقة بين البنية الأساسية والبنية الفوقية علاقة جدلية لكن العوامل الاقتصادية تحسم في نهاية الأمر .

ان التغيرات التي تطرأ اذن على البنية الأساسية تدفع الى تغيرات معينة

في السياسة والوعي والتعبيرات الفنية وغيرها ، وفي نهاية الأمر تخلق هذه التغيرات طبقة ثوريه واعية بذاتها تفرض سلطتها على جهاز الدولة وتستخدم الدولة كأداة لتعديل التنظيمات الاقتصادية ، ومن ثم فان التغيرات الجذرية في الوضع الاقتصادي تعتمد في نهاية الأمر على التطورات التي تطرأ على الوعي وعلى التعبيرات الثقافية والسياسية (هذا هو المقصود بالعلاقة الجدلية) .

ان التوترات والتناقضات الكامنة في البنية الأساسية للمجتمع ، تقدم زاداً مستمراً للتغير في مجالات الحياة الاجتماعية الأخرى ، وبهذا المعنى فان النظرية الماركسية نظرية مادية في تعيينها لمصادر التغير الاجتماعي ، لكن الاتجاه العام لها يؤكد على التفاعل أكثر من تركيزه على العلاقة النسبية البسيطة الأحادية البعد .

لقد أضحى المنظور الماركسي في التحليل الاجتماعي منظورا مؤثراً وفعالا في أوساط المشتغلين بعلم الاجتماع ، سواء بالنسبة للمؤيدين للماركسية او المعارضين لها ، من حيث كونها تثير تشكيلة واسعة وهامة من القضايا والمشكلات الجديرة بالبحث .

وقد انشغل « ماكس فيبر » Veber عالم الاجتماع الألماني الليبرالي بالقضايا والمناقشات التي أثارها ماركس وبصفة خاصة منظوره في التحليل الاجتماعي ، لكنه اعتبرها مناقشات خاطئة . وقد حاول « فيبر » أن يختبر مدى صدق الأفكار الماركسية حول الدور الفعال للنظام الاقتصادي في طابع المجتمع وحركته فأجرى سلسلة من الدراسات التاريخية المقارنة لمجتمعات مختلفة ، وهو العمل الذي اشتهر به الى حد بعيد ، والذي عرف « بأخلاقيات المذهب البروتستنتي وروح الرأسمالية » والذي يعد محاولة لتفسير ظهور الرأسمالية الحديثة في أوربا الغربية .

وفي دراسته هذه ذهب « فيبر » الى أن شروط الرأسمالية المادية كانت

موجودة في مناطق كثيرة من العالم عند نهاية المرحلة الاقطاعية الأوروبية، لكن اوروبا فقط هي التي عرفت نظاما من المعتقدات او ايديولوجيا قدمت حافزاً أساسياً ودافعا لتطور التنظيم الرأسمالي ، وقد تطورت هذه الايديولوجيا ، على نحو ما ذهب « ماكس فيبر » من خلال المباديء الأخلاقية التي طرحها المذهب البروتستنتي ، وبصفة خاصة الكالفنية ، أخلاقيات العمل الدؤوب وانكار الذات التي استجابت برفق لمتطلبات الرأسمالية المبكرة في مجال تراكم رأس المال ، والحساب العقلاني للاستثمارات والأعمال وهلم جرا . ومن ثم فان التفسير الاقتصادي للتاريخ والمجتمع الذي يطرحه « ماركس » غير كاف بالنسبة لفيبر ، لتفسير تطور البنية الاجتماعية الغربية ، وان كان ثمة نظام أساسي يفسر من خلاله التغير فهو الدين وليس الاقتصاد .

ولقد تبع ماركس وفيبر علماء أجتماع آخرون سبق ذكرهم مثل « بارسونز » و« ليبست » S.M. Lipset وغيرهم ممن ذهبوا الى ان المجتمع محكوم في تطوره بمجموعة من القيم المشتركة التي يشارك فيها الناس على نطاق واسع ، وهي تشكل معاييرا لتطور الأنشطة ، والناس والموضوعات المادية ، ويترتب عليها أنواع معينة من النشاط المطابق لها ، ومن هنا فان القيم العسكرية مثلا حينما تظهر في مجتمع ما بوصفها قيما مسيطرة ومحددة لملامح الحياة الاجتماعية الأخرى ، فذلك لأن هذا المجتمع يعطي أولوية للوظائف العسكرية ، كما كان الحال في المانيا النازية .

٤ - **منظور العقلانية** ..Rationalization (كعملية اجتماعية) .

لقد كانت عملية تطور العقلانية وتكونها تمثل نقطة الاهتمام الرئيسية بالنسبة « لماكس فيبر » والواقع ان جهوده في هذا الصدد قد قدمت أساسا هاما لجانب كبير من التحليل الاجتماعي المعاصر .

يذهب « فيبر » إلى أن الأسس التقليدية والعاطفية للأفعال تتدهور وتنهار في المجتمعات الحديثة (الصناعية الرأسمالية) ليحل محلها الفعل

العقلاني المحسوب . ان حسابات التكلفة المادية والعائد المادي هي جوهر هذه العملية . وبمرور الوقت يتسع نطاق مبدأ الحساب العقلاني لكي يغطي جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة ، ومن خلال هذه العملية ، يتغلغل التخطيط والتحليل العلمي الى كافة جوانب المجتمع .

والبيروقراطية هي التعبير التنظيمي عن العقلانية ، وقد تنبأ « فيبر » بنمو التنظيمات البيرقراطية في الحجم والأهمية ، وتطور التنظيمات البيرقراطية أشكالا من الرقابة والتحكم المركزي والتخطيط القائم على العلم والمعرفة حيث تصبح الوحدات التابعة مراقبة ومحكومة بمجموعة من القواعد الدقيقة الواضحة ، ويتم تشكيل الأقسام المتخصصة لكي تعمل من أجل تطبيق المعرفة العلمية الخبيرة ، أما الأعمال الأقل مشاركة فهي تختزل الى أشكال روتينية بسيطة ومتكررة لكي تؤكد الدقة والانجاز .

ويذهب « فيبر » إلى أن العقلانية بهذا المعنى تظهر أولاً على الصعيد الاقتصادي ثم تنتشر فيما بعد إلى الأصعدة الاجتماعية الأخرى ، وفي نقده للماركسية يذهب إلى أن الاشتراكية لن تحرر المجتمع من الميول العقلانية والبيروقراطية الموجودة في الرأسمالية ، بل إنها على العكس سوف توسع من نطاق العقلانية والبيروقراطية .

٥ ـ منظورات حديثة :

لقد حظيت مناقشات فيبر ـ حديثا ـ بمزيد من الاهتمام والتقدير كنتيجة لتحقق توقعاته في المجتمع الرأسمالي من توسع رهيب وملحوظ في العقلانية والبيروقراطية في العصر الراهن ، لقد أضحت من الملامح الاجتماعية التي يستحيل انكارها وتجاهلها .

لقد أثارت الأوضاع الاجتماعية الراهنة في المجتمعات الصناعية الاهتمام من جديد بالقضايا التي ناقشها « ماكس فيبر » هذه الأوضاع التي تتمثل في التطور الهائل في حجم وكثافة وتعقد الأجهزة البيروقراطية ، وتطور طرق جديدة ومعقدة في الانتاج تقوم على أساس التكنولوجيا العلمية ، وتزايد

قيمة العلم والعلماء والمؤسسات العلمية في اتخاذ القرارات سواء في القطاع الخاص أو القطاع العام ، ونمو وتعاظم قدرة التنظيمات العقلانية الضخمة التي أصبحت تتحكم في الجماهير وتسيطر عليها من خلال الأشكال المعقدة في فنون التسويق والاعلان وتزايد تدخل الأجهزة البيروقراطية الحكومية على نطاق واسع في السوق لوضع الاقتصاد تحت المراقبة العقلانية ، واتجاه الأدوار المهنية نحو المزيد من التخصص على أساس درجة الخبرة ونوعها . وتميز الطريقة الحسابية للأرباح والخسائر العلاقات الاجتماعية الخاصة حتى في الأسرة الواحدة أصبحت العلاقات فيها تقوم على حسابات دقيقة للمنفعة والخسارة ، واتجاه حياة الفرد ذاته إلى أن تكون بالغة التنظيم ، أكثر منها حياة مستقلة وخاصة ، لقد أصبح الناس يجدون أنفسهم في مواقف محددة سلفا ، لم يسهموا هم في خلقها ، ومنظمة تنظيما مركزيا أو مراقبة بواسطة التنظيمات البيروقراطية . وكنتيجة لذلك أصبحت التنظيمات هي الملامح البارزة المسيطرة على الحياة الاجتماعية وأصبحت الأدوار تتحدد في ضوء المتطلبات التنظيمية ، أما الجوانب الاجتماعية القائمة على أساس التقاليد أو التاريخ فقد جرى القضاء عليها بالحقر المستمر نحو السير في طريق العقلانية التنظيمية .

ومن الجدير بالذكر أن المواقف الفكرية والعلمية من هذه التطورات تتراوح ما بين التفاؤل والأمل إلى قمة التشاؤم . ويقف كتاب أماتاي اتزيوني Etzioni, The Active society.. (المجتمع النشط) المنشور عام ١٩٦٨ في الموقف المتفائل حيث يذهب إلى أن الموقف الراهن يسمح بتطور مجتمع عقلاني أصيل وفريد يسيطر سيطرة واعية على مصيره ومستقبله ، كما يذهب إلى أن المكونات المختلفة للمجتمع قد تتكامل تكاملا عقلانيا على أساس الدراسة العلمية والخبرة . ويعتقد « انزيوني » أن الاتجاه نحو الضبط العقلاني سوف يكون مصحوبا بالتوسع في نطاق مشاركة الناس في الحياة الاجتماعية والسياسية .

أما الموقف الأقل تفاؤلا فيمثله مؤلف « دانيل بل » Daniel Bell The coming of Post Industrial Society... المنشور عام ١٩٧٣ ، حيث يذهب بل إلى أن التناقضات سوف تظهر في المجتمعات الصناعية كلما تطور وتعاظم البناء الاجتماعي البيروقراطي التكنوقراطي وذلك لسبب واحد يتمثل في أن هذا البناء سوف يدخل في صراع مع اتجاه الناس ورغبتهم في المشاركة الواسعة في النظام السياسي . ذلك لأن الميل نحو التخطيط العقلاني والضبط بواسطة خبراء فنيين علميين تابعين في مؤسسات بيروقراطية ضخمة يجري في اتجاه مضاد لمبدأ المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات الهامة . ولم يقدم « بل » تنبؤاً بما سوف تجري عليه الأمور نتيجة لذلك ، أو بحلول لهذا الصراع بين البيروقراطية العقلانية من ناحية والديمقراطية من ناحية أخرى .

أما علماء الاجتماع النقديون فانهم يطرحون مواقف فكرية متشائمة فقد سبق أن ذكرنا أن « هربرت ماركوزا » قد شخص المجتمعات الصناعية المتقدمة بوصفها مجتمعات « ذات بعد واحد » وهو يعني بذلك أن عقلانية تكنيكية ضيقة قد انتشرت في أركان المجتمع ، وقد تم جر الناس لتدعيم النظام القائم عن طريق الحسابات الضيقة لمصالحهم الاقتصادية الآنية ومن ثم أصبحت الآلة الانتاجية الضخمة التي تحكم الناس والأمم وتستغل الطبيعة آلة لا يمكن تحديها ، لقد فقد الناس القدرة على رؤية بدائل أو أشكال اجتماعية بديلة كما فقدوا القدرة على نقد النظام الاجتماعي الراهن .

وقد تم تطوير هذا الاتجاه النقدي بواسطة عالم الاجتماع الألماني النقدي « هابرماس » أحد أعمدة مدرسة فرانكفورت أيضاً . ويعتقد « هابرماس » بصفة خاصة أن عقلنة العلم والتكنولوجيا قد أصبحت ايديولوجيات شرعية للمجتمعات الصناعية المتقدمة ، اذ أصبحت القرارات تتخذ وتبرر على أساس الدراسة العلمية والكفاءة التكنولوجية ، أما الشعب فقد فرض عليه قبول التحليل العلمي والتكنولوجي كأساس لأفعاله . والتأكيد على هذا الأسلوب هو أسلوب من أساليب المحافظة على النظام الراهن واستمراره .

وكنتيجة لذلك يتم تجاهل جوهر السيطرة الطبقية والأساس اللاعقلاني للمجتمع الصناعي المتقدم ، ويتم جذب الاهتمام بعيدا عن هذه الحقيقة الأساسية . ومن ثم فإن التحكم في الناس واستغلال الطبيعة وصناعة أسلحة الدمار الرهيبة سوف تستمر غير قابلة للمراجعة أو للمقاومة .

ومن ثم فان « هابرماس » يرى أن العقلانية التكنيكية الضيقة المتمثلة في العلم والتكنولوجيا تمنع وتعوق ظهور مجتمع عقلاني حقيقي .

ناقشنا حتى الآن الأنماط المختلفة التي يمكن أن يتخذها التحليل الاجتماعي وعرضنا لثلاث مداخل ممكنة ، دراسة الحالة ، والتحليل المقارن ، ودراسة المنظومات الاجتماعية (مجموعة مترابطة من المجتمعات) وبغض النظر عن نوعية المدخل المستخدم في التحليل فإن علماء الاجتماع يركزون اهتمامهم أساسا على تحليل البنية الاجتماعية وكيف تتكون .

وقد ناقشنا مجموعة من وجهات النظر الأساسية ، أو المنظورات الأساسية في التحليل الاجتماعي ، منظور الثنائيات ثم تحليل التباين الاجتماعي الداخلي ، ثم المنظور الذي يستند إلى التمييز بين الفعاليات المتباينة للنظم الاجتماعية ، وأخيرا فكرة العقلانية . واختتمنا هذه المناقشة بعرض الاتجاهات الراهنة في تحليل المجتمع الصناعي الحديث .

هوامش ومراجع

راجع في هذا الصدد المراجع التالية :

1 — Durkheim, Emile, The Division of Labour in Society, Trans G. Simpson, N.Y. Crowckk- Collier and macmillan, 1933.

2 — Eisenstadt, S.N., Social Differentiation and Stratification, Glenview, 111. Scott Forseman, 1971.

3 — Etzioni, A.A Comparative Analysis of Complex Organizations, N.Y. Free Press, 1961.

4 — Parsons, T., Societies Evolutionary and Comparative Perspectives, Englewood Cliffs, N.Y. Prentice Hall, 1966.

5 — The System of Modern Societies, Englewook Cliffs, N.Y. Prentice Hall, 1971.

6 — Tonies, F., Community and Society: Gemeinschaft und Gesellschaft, Trand and ed. Charles Loomis, New York, Harper and Bros., 1957.

7 — Weber, Max, The Protestant Elhic and The Spirit of Capitalism, trans, T. Parsons N.Y. Scrbner's, 1930.

البَابُ الثَاني

دَراسَة النظم الإجتماعيّة

الفصـل السـادس

النظام الاقتصادي

بدأ تحليلنا للنظم الاجتماعية الأساسية بالنظام الاقتصادي انطلاقا من حقيقة لا يمكن تجاهلها بين كافة العلماء الاجتماعيين بغض النظر عن رؤ يتهم النظرية للواقع الاجتماعي ، وتتمثل هذه الحقيقة في أن بنية الاقتصاد ووظائفه تؤثر إلى حد بعيد في كافة جوانب الحياة الاجتماعية الأخرى ، التدرج الاجتماعي والنظم السياسية والأسرة والتغير الاجتماعي وكافة النظم الاجتماعية الأخرى ولذلك فإننا في تناولنا للنظام الاقتصادي سوف نحاول التركيز على الأبعاد الاجتماعية لهذا النظام أو الآثار المتبادلة بينه وبين النظم الاجتماعية الأخرى .

١ ـ ماذا نعني بالنظام الاقتصادي ؟

يشير مصطلح الاقتصاد إلى ذلك النظام أو التدابير المنظمة التي تتم وفقا لها عمليات انتاج المنتجات والمنافع والخدمات وتوزيعها واستهلاكها بين الناس في اطار اجتماعي معين ، ومن ثم فإن للنظام الاقتصادي أهمية بالغة بالنسبة للمجتمعات الانسانية ، إلى المدى الذي صنفت فيه المجتمعات الانسانية غالبا على أساس اقتصادي ، أي وفقا لطبيعة النظم الاقتصادية التي عرفتها ، على أساس الافتراض بأن التطورات التي تطرأ على نظم الانتاج

تنعكس على النظم الاجتماعية الأخرى ، وتنقل المجتمع ككل من مرحلة تكوين إلى آخر ، وسوف نعرض هنا محاولتين أساسيتين لتصنيف المجتمع الانساني وأنماطه وفقا لطبيعة البنية الاقتصادية. والواقع أن هذا العرض سوف يحقق هدفين أساسيين ، الهدف الأول يتمثل في طرح الرؤ ى المختلفة للتطور الاقتصادي ، أما الهدف الثاني فيتمثل في توضيح كيف يرتبط نظام اقتصادي معين ببنية اجتماعية معينة ، أو بأسلوب آخر كيف يشكل النظام الاقتصادي طابع المجتمع ككل في مرحلة ما من مراحل التطور الاجتماعي والاقتصادي .

وتستند محاولة التصنيف الأولى على أساس التطورات الاقتصادية الأساسية في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي وليس على أساس مفهوم « أسلوب الانتاج » أو « التكوين الاجتماعي الاقتصادي » المرتبط بالماركسية ، أما المحاولة الثانية فهي الرؤ ية الماركسية ذاتها التي تستند إلى تصور أسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعي الاقتصادي كأساس للتصنيف ليس بين مراحل من التطور الاقتصادي فقط ، بل بين مراحل من التطور الاقتصادي الاجتماعي ، أو بين انساق اجتماعية اقتصادية تاريخية .

أولاً : المحاولة الأولى : (التصنيف التقليدي)

تتميز هذه المحاولة بين مراحل تاريخية أساسية في التطور الاقتصادي على النحو التالي :

١ ـ مجتمعات الصيد والجمع والالتقاط : وتمثل هذه المجتمعات الأشكال البسيطة للمجتمعات الانسانية ، فقد كانت صغيرة نسبيا من حيث الحجم لا يتجاوز عدد أفرادها الخمسين فردا يشكلون معاشر أو روابط Social bancls . وقد كانت حياتهم قائمة على التنقل والترحال أينما يتوافر الطعام والأمن . وكانت كل مجموعة تتحرك بالطبع في نطاق مساحات معينة ومعروفة للمجموعات الأخرى . ولم تكن الملكية الفردية معروفة بالطبع لدى

هذه المجموعات بسبب عدم وجود فائض اقتصادي يمكن تملكه وبسبب حياة التنقل والترحال الدائمة ، لقد كان اقتصادهم اقتصاد بقاء أو كفاف أو معيشة Subsistence ، حيث يشترك كل القادرين من الأطفال والراشدين في عمليات الصيد وجمع الطعام ، ولم يكن من الممكن بالطبع أن يحصل أي فرد الا على قدر حاجته الاستهلاكية من الطعام حيث لم يكن ثمة فائض اقتصادي يسمح بالحصول على ما يزيد عن الحاجة الاستهلاكية . ومن ثم يمكن القول أنه لم يكن هناك نظام للتدرج الاجتماعي ، أو أي أشكال أخرى من التمييز الاجتماعي وذلك لانعدام الفائض الاقتصادي والملكية الفردية بالتالي ومن ثم انعدام التقسيم الاجتماعي للعمل . (أي التقسيم على أساس الملكية أو غيره من أشكال التمييز الاجتماعي في الأعمال) .

لقد كان الشكل الوحيد من تقسيم الأعمال في مجتمعات الصيد والجمع والالتقاط يقوم أساساً على العمر والنوع Sex حيث كان الرجال يقومون أساسا بنشاط الصيد ، بينما يقوم النساء والأطفال بجمع الطعام ، وبالرغم من أن معظم الاستهلاك كان يتم من خلال عمليات جمع الطعام التي يقوم بها النساء والأطفال ، الا أن الصيد كان يحظى بدرجة ما من التقدير الاجتماعي ربما لما ينطوي عليه من مخاطر ، ولما كان نشاط الصيد هذا يسيطر عليه الرجال ، أو هو نشاط ذكوري ، فإن أغلبية مجتمعات الصيد والالتقاط كانت تميل إلى أن تكون مجتمعات أبوية النسب Patrilineal (أي يجري النسب فيها في خطوط الذكور) وأبوية الاقامة Patrilocal ، أي أن الأطفال يرثون الأنساب في خطوط جماعة الأب ، وأن المرأة تنتقل لدى الزواج للاقامة في مكان اقامة الزوج (قبيلته أو عشيرته) ويضرب مثل على هذا التنظيم الاجتماعي بقبائل الأرونتا Arunta ، وهي قبائل استرالية أصلية تعيش على الصيد والجمع والالتقاط ، حيث تتكون فيها المجموعة Band (تجمع قرابي) عادة من الرجل وزوجته وأطفاله ووالديه واخوته وزوجاتهم وأطفالهم وأخواته غير المتزوجات (حيث يقيم المتزوجات مع أزواجهن).

لقد كانت « المشاركة الاقتصادية » هي بمثابة الخاصية الاقتصادية الرئيسية لمجتمعات الصيد والجمع والالتقاط ، فالفرد يشارك الأسر الأخرى طعامها اليوم لأنهم قد يشاركونه وأسرته النووية الطعام غدا متى كان ذلك ضروريا ، وقد ساعد نظام الاقامة الأبوية على توسيع نطاق المشاركة الاقتصادية بين العشائر والبطون وعمم مبدأ التبادل الاقتصادي بين هذه العشائر .

ومن الجدير بالذكر أن الانسان الحديث (العاقل) قد عاش أطول فترة من تاريخه حتى الآن في ظل هذا النوع من الاقتصاد والمجتمع فإذا كان عمره الآن يقترب من المائة ألف عام فقد عاش تسعين ألفا منها في مجتمعات صيد وجمع والتقاط . مع وضعنا في الاعتبار أيضاً أن الكائنات الانسانية السابقة على هذا الانسان الحديث كانت صيادة وجامعة للطعام أيضاً .

٢ ـ المجتمعات الزراعية البسيطة Horticultural Societies

منذ حوالى تسعة آلاف عام تقريبا ، توقف الناس في منطقة الشرق الأوسط (آسيا الصغرى وفلسطين والعراق ومصر) عن حصاد النبات البرية ، وبدأوا يعيدون بذر بعض البذور ، هذا التطور الذي قد يبدو بسيطاً فهو يشكل بداية التغير الدرامي في العلاقة بين الناس والبيئة الطبيعية . إذ أنه بدلاً من الاعتماد السلبي المطلق على الطبيعة وما تقدمه من طعام يمكن جمعه والتقاطه بدأ الناس ينتجون بأنفسهم طعامهم بواسطة الزراعة وباستخدام عصاة الحفر أولا ثم ما يشبه الفأس الحجري hoe فيما بعد . لقد كانت هذه الزراعة في بادىء الأمر مجرد تكميل للطعام الذي يتم الحصول عليه من خلال صيد البر والبحر وجمع الطعام أيضا لكنها حلت فيما بعد محل الصيد والجمع بوصفها الطريقة الأعظم أهمية للحصول على الطعام .

ويستند التمييز الأساسي بين نظم الزراعة البدائية هذه Horticultare . وبين الزراعة ..agriculture على أساس مدى استمرارية

انتاج الأرض ، حيث استقر الزراع في منطقة معينة يزرعونها لسنين عديدة بينما كان يميل الزراع البدائيون للاستخدام المؤقت لمساحات الأرض أي نزراعة مساحات معنية لسنوات معدودة وتركها والانتقال إلى مساحات أخرى وهكذا .

لقد كان الناس في المجتمعات الزراعية البدائية يحصلون على الجانب الأكبر من طعامهم من خلال زراعة الحبوب والجذور وحصادها ، لكنهم كانوا يفعلون ذلك دون علم بالتسميد أو طرق الري أو الدورات ـ المنتظمة للمحاصيل ولذلك فإن اكتشاف عمليات التسميد والتخصب قد تم بالصدفة البحتة ، ولم يكن عملا واعيا لكنه كان نتيجة عرضية وثانوية لعمليات تجهز الأرض للزراعة . وقد أدى هذا الاجراء إلى تطوير ، قرى دائمة بدرجات متفاوتة ، لكنه كان يحد من حجمها ومن انتاجيتها .

لقد أصبحت الجماعات الزراعية البدائية هذه أكثر استقرارا من مجتمعات الصيد لأن الناس لم يعودوا بحاجة إلى التنقل في ظل تعاظم المحاصيل الغذائية التي أضحوا يزرعونها وأصبحت تمثل المصدر الأساسي للطعام . وبتزايد الانتاجية الزراعية تزايدت هذه الجماعات في الحجم ، وتحول نمط المسكن لكي يصبح دائما ولكي يتطور في الحجم أيضاً . لقد أصبحت هذه الجماعات الزراعية البسيطة تنتظم بشكل أساسي في القرى . وأصبحت كل قرية تتكون من مجموعة من العشائر،لكن العشيرة عادة كانت تمثل الوحدة الأساسية في التنظيم الاقتصادي والضبط الاجتماعي والنشاطات الدينية . وقد أدى تزايد الانتاجية الزراعية وتعاظمها إلى تحرير بعض الناس من العمل اليومي في الصيد أو البحث عن الطعام وسمح لهم بأداء وظائف أخرى وعند هذه النقطة كانت بداية التباين أو التدرج الاجتماعي الذي أصبح من الممكن لبعض الناس ـ في ظله ـ أن يتخصصوا في نشاطات مختلفة اقتصادية أو دينية أو سياسية (كنتيجة لوجود الفائض الاقتصادي وتقسيم العمل) .

لقد كانت الجماعات الزراعية البسيطة هذه جماعات مكتفية ذاتيا - حيث كان الانتاج من أجل الاستعمال وليس من أجل البيع في السوق . أما من ناحية الشكل الأساسي للعمل في الجماعات الزراعية البسيطة ، فقد كان النساء يلعبن دورا اقتصاديا وانتاجيا هاما في هذه الزراعة البسيطة . لقد كن هن الزراع أساسا بينما كان الرجال يقومون بتنظيف الأرض من الأعشاب والأشجار ويصطادون ويحاربون ، ويرعون الماشية في حالة وجود ماشية مستأنسة . وقد تعقد نسق التدرج الاجتماعي بتعاظم الفائض الاقتصادي وتعاظم التخصص وتقسيم العمل في مجالات النشاط الاقتصادي والديني والعسكري والسياسي .

٣ - المجتمعات الزراعية :

بعد حوالى أربعة آلاف عام ، وصلت خلالها الجماعات الزراعية البسيطة إلى مستويات مختلفة من التطور الزراعي البسيط ، قامت بعض الجماعات بتطوير الفأس البدائية إلى تشكيلة من « المحاريث » وقد يبدو هذا تطورا بسيطا لاداة تقليدية مستخدمة في استغلال البيئة الاقتصادية ، لكنه كان في حقيقة الأمر ثورة صامتة . انه تطور يعرف أحيانا « بفجر الحضارة». إن استخدام المحراث هو الذي يميز بين الزراعة البدائية Horticulture والزراعية agriculture كنظامين اقتصاديين ، فقد كان المحراث يمثل خطوة هائلة إلى الأمام وتقدما كبيرا عن الفأس البدائية ، فقدرة المحراث على تقليب الأرض وتنقيتها من شأنه أن ينمي من خصوبة الأرض ، وهي مهمة لم تكن الفأس البدائية قادرة عليها ولذلك كانت الأرض سريعا ما تجدب في ظل الزراعة البدائية البسيطة مما كان يفرض الانتقال من قطعة إلى أخرى أما الآن وفي ظل الامكانيات الهائلة للمحراث أصبح من الممكن زراعة الأرض ذاتها لفترات طويلة .

ولقد طور أول « محراث » في منطقة الشرق الأوسط ، وقد كان بمثابة

تعديل للفأس البدائية ، وكانت هذه المحاريث في بداية الأمر تجر بواسطة الناس لكن سرعان ما استخدمت حيوانات الجر لأداء هذه المهمة .

لقد أدى استخدام المحراث الذي يجره الحيوان وكذلك تعاظم المعرفة بدورة المحاصيل والري والتخصيب إلى تغيرات درامية في المجتمع .

لقد أدى تعاظم انتاج الطعام وتعاظم الانتاجية إلى تحرير مزيد من الأفراد لكي يتخصصوا ويعملوا في أنشطة أخرى تجارية وسياسية وعسكرية ودينية ، وقد أدى تطور تقسيم العمل هذا والتخصص إلى تطور المدن بوصفها أماكن يستطيع أن يتجمع فيها المتخصصون لكي يبيعوا خدماتهم ومنافعهم . وقد أدت الحاجة إلى واسطة مشتركة للتبادل ، يستطيع من خلالها هؤلاء المتخصصون أن يبيعوا ويشتروا المنافع والخدمات إلى تطور بعض أشكال النقود . وربما أدت الحاجة إلى نظام محاسبي لتسجيل العدد المتزايد من الأنشطة الاقتصادية والسياسية والعسكرية إلى تطور اللغة المكتوبة . (وأقدم اللغات المكتوبة هذه هي اللغة السومرية ومن أقدم الكتابات التي عرفت بها « كتب للحساب » وسجلات للضرائب سجلت فيها بين عامي ٥٠٠٠ و ٦٠٠٠ قبل الميلاد) .

وبتعاظم المدن في الحجم والتعقد لم يعد من الممكن ان يستمر فيها التجانس الاجتماعي والثقافي بل تعاظم التباين ، ولم تعد ثمة أنظمة مشتركة للقيم ، ومن ثم كان على النظام السياسي أن يشرع القوانين وأن يفرضها ، وأن يقنن العقوبات التي تفرض الامتثال للقواعد العامة وذلك نتيجة لتعاظم الاختلافات في المعتقدات والقيم والمعايير .

لقد كانت المجتمعات الزراعية المتقدمة تتمتع بخصائص مشتركة بصفة عامة ، اذ كانت أغلبية دولها محكومة بمجموعة صغيرة تمثل الأرستقراطية الزراعية ، ومن خلال سيطرة هذه الارستقراطية الزراعية على الحكم فانها قد سيطرت أيضاً على الأرض الزراعية ومن يعملون عليها . وقد استخدمت

هذه الصفوة الحاكمة ، المناطق الحضرية كمكان للاقامة يمكنها من السيطرة والاشراف على كل الأقاليم والمناطق ، كما استخدمت ـ غالباً ـ الدين والمؤسسات الدينية كوسيلة لتبديد ثروتها وسلطتها ومكانتها واكسابها شكلاً مشروعاً في مواجهة الجماهير الأمية .

لقد احتلت هذه الصفوة الارستقراطية الزراعية مكان القمة في نظام التدرج الاجتماعي ، تليها طبقة صغيرة جداً من التجار والحرفيين تحتل الموقع المتوسط ، أما الأغلبية الساحقة من الناس فكانت قابعة في قاع نظام التدرج الاجتماعي ، وكانت هذه الأغلبية الساحقة تصل عادة إلى أكثر من ٩٠٪ من السكان . أغلبية أمية تعيش على مستوى الكفاف ، وتعاني من كافة أشكال الظروف القاهرة .

٤ ـ المجتمعات الصناعية :

مر أكثر من أربعة آلاف وثمانمائة عام ، منذ أن اكتشف الانسان المحراث وما ترتب عليه من تغيرات اجتماعية واقتصادية هائلة تمكنت المجتمعات الانسانية خلالها من احراز مستويات مختلفة من التطور الاقتصادي الزراعي ، قبل ان تتحقق سلسلة من التغيرات الدرامية في وسائل الانتاج تغيرات كانت شاملة في طابعها ونتائجها حتى أنها دعيت بالثورة الصناعية .

لقد بدأت الثورة الصناعية في انجلترا في أواخر القرن الثامن عشر حيث أسهمت في ذلك مجموعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، فقد أكدت الثورة الانجليزية في عام ١٦٨٨ سلطة البرلمان ، وبصفة خاصة مجلس العموم على الملك ، وقد سيطرت طبقة ملاك الأراضي على البرلمان طوال القرنين التاليين ، وكانت سيطرتهم على الحكومة هذه تعني أن هؤلاء الملاك الاغنياء يمكنهم ان يطوروا من الأساليب الفنية في الزراعة ، وقد بادروا بالفعل في استخدام المخصبات وطوروا أدوات زراعية جديدة ومحاصيل جديدة ، وأدخلوا تحسينات على الدورة المحصولية ، وقد أصدروا

أيضاً مجموعة من التشريعات ترغم المنتفعين الصغار بالأرض وتضطرهم إلى عدم الانتفاع بالأرض أو تملكها واستغلالها ، ومن ثم فان معظم الأراضي الزراعية قد اضحت مركزة في أيدي طبقة محدودة جداً من الملاك الأثرياء وقد هاجر صغار المنتفعين والمزارعين الذين لم يعودا بعد مرتبطين بالأرض بحكم القانون أو التقاليد إلى المناطق الحضرية لكي يصبحوا عمالاً في المصانع التي تم انشاؤها ابان الثورة الصناعية .

ومن العوامل الهامة الأخرى التي أسهمت في تطور الثورة الصناعية في انجلترا ، انها كانت قد سيطرت على مجموعة جديدة من المستعمرات وطورت أسواقاً في أوروبا وأمريكا ، وبَنَتْ أضخم اسطول حربي وتجاري في العالم وملكت السيطرة على البحار ، ومن ثم تراكمت الثروة في انجلترا سواء من خلال الزراعة أو التجارة ، وأصبح لديها رأس المال الذي يمكن ان يستثمر في تطوير التكنولوجيا التي تمكن من انجاز الثورة الصناعية .

لقد تمت الاختراعات الهامة الأولى في الثورة الصناعية في مجال صناعة النسيج ، حيث تزايد انتاج المنسوجات نتيجة لذلك بمعدل ٥٠٠٪ خلال خمس وسبعين عاماً ، كما تزايد أيضاً وفي ذات الفترة معدل انتاج الحديد والفحم وقد استخدمت الآلة البخارية لتحريك السفن والقطارات والعربات وهنا أصبحت الظروف الانتاجية مهيأة لإحداث آثار واسعة المدى على الناس والنظم الاجتماعية بشكل يفوق كافة التطورات التي حدثت خلال المائة ألف عام السابقة من تاريخ الوجود الانساني .

لقد كانت الآثار المترتبة على تصنيع الاقتصاد أو ظهور المجتمع الصناعي وعملياته آثاراً درامية بحق وبصفة خاصة فيما يتعلق بالنظم الاجتماعية الأخرى، فقد أدى تعاظم دور الآلة في الاقتصاد الجديد إلى تقليل الاعتماد على العمال غير المهرة وتزايد الحاجة إلى العمالة الماهرة والى مهن ذوي الياقات البيضاء . . White-collar occupations وقد أضحى النظام

التعليمي من المرحلة الابتدائية إلى الجامعية مجرد أداة لتقديم الخبرة والتعليم والمهارة التي تمكن الناس من أن يصبحوا ملائمين للمتطلبات الجديدة المعقدة للعمل . لقد أنتجت الصناعة مجتمعاً حضرياً في الأساس كما ادى صعود هذا النظام الاقتصادي الجديد إلى أن تفقد الأسرة الكثير من وظائفها التقليدية السابقة ، كالوظائف الاقتصادية والترويجية والتعليمية وغيرها ، كما أن التأكيد المتعاظم على فهم الأشياء وتعقل الوسائل والغايات قد أدى الى تطور « العلمانية » والعقلانية كظاهرة عامة في المجتمع الصناعي مما حد إلى درجة عظيمة من نفوذ النظام الديني ودوره في الحياة الاجتماعية ، كما أفرز هذا النظام الجديد خصائص جديدة للنظم السياسية ، والمشاركة السياسية والسلوك السياسي ، وشكلاً جديداً من أشكال التدرج الاجتماعي ، أقرب ما يكون إلى الشكل الهرمي .

ثانياً : المحاولة الثانية :

(أ) (التصنيف الماركسي والراديكالي) .

ينهض التصنيف الماركسي والراديكالي عادة ، للمجتمعات الانسانية على أساس تصنيف النظم الاقتصادية . ومن ثم ينهض التطور الاجتماعي على أساس التطور الاقتصادي **لكن النظم الاقتصادية في التصور الماركسي ليست مجرد المستوى التكنولوجي المستخدم في الانتاج ، أو (القوى المنتجة) بل هو ينطوي بالاضافة إلى علم التنظيم الاجتماعي لعملية الانتاج بوصفها عملية اجتماعية ، على أسلوب الانتاج بما ينطوي عليه من شكل معين من أشكال القوى المنتجة ، وبشكل معين من أشكال العلاقات الانتاجية ، ومن ثم يطرح التصور الماركسي نماذج عامة وتاريخية للنظم الاقتصادية الاجتماعية وفقاً لتصوره عن أسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعي الاقتصادي . ووفقاً لهذا التصور فان الانسانية قد عرفت مجموعة من التكوينات الاجتماعية الاقتصادية .. Socio-economic for mations ، ذات طابع تقدمي أي أن**

التكوين الجديد دائماً أكثر تقدماً من التكوينات السابقة عليه من حيث القوى المنتجة أو العلاقات الانتاجية ، هذه التكوينات الاجتماعية الاقتصادية هي ، الجماعية أو المشاعية البدائية ، ومجتمع الاستبداد الشرقي أو أسلوب الانتاج الآسيوي ، والمجتمع العبودي أو القديم ، والمجتمع الاقطاعي والمجتمع الرأسمالي ، وهناك بالطبع أنماط أخرى فرعية وثانوية بالنسبة لكل تكوين من هذه التكوينات الاجتماعية الاقتصادية .

ويضم المجتمع البدائي مجتمعات الصيد والجمع والالتقاط ، والجماعات الزراعية البسيطة Horticultural ، كما يمكن تصنيف الرأسمالية ، إلى رأسمالية تنافسية ورأسمالية احتكارية .

ومن الجدير بالذكر أن كل نمط من هذه الانماط الاجتماعية الاقتصادية يتشكل على أساس الطريقة التي ينظم بها الناس عملية الانتاج الاقتصادي ، انها مجموعة العلاقات الانتاجية التي تشكل الجوانب الأخرى للبنية الاجتماعية والتي تدفعها أيضاً في ظل شروط معينة إلى التحول إلى بنية اجتماعية أخرى أكثر تقدماً .

وسوف نناقش ـ من منظور دينامي ـ كل نمط أو تكوين من هذه التكوينات الاجتماعية الاقتصادية بشيء من التفصيل حتى تستطيع أن تستوعب التصنيف الراديكالي للنظم الاقتصادية الاجتماعية .

أولاً : المجتمعات البدائية : Primitive Societies

تتميز المجتمعات البدائية بالمستوى **البالغ الانخفاض من التطور التكنولوجي** ، وببذل أقل قدر من الطاقة بالنسبة للمنتج الواحد ، كما كانت تتسم أيضاً أما بعدم وجود تقسيم للعمل ، أو وجوده عند مستوى محدود جداً ، وكذلك بالنسبة للتدرج الاجتماعي . لقد كانت المجتمعات البالغة البدائية تعتمد على **الظروف الايكولوجية تماماً وتتشكل من خلالها . لقد كان التنظيم الاجتماعي البدائي يطور من التكنولوجيا** ما يسمح له بتأمين جانب صغير من البيئة الطبيعية يمكن ان يشبع من خلاله أعضاء المجتمع حاجاتهم

الأساسية ، وكانت تلك المهمة هي وظيفة كل أشكال التنظيم الاجتماعي العائلية والسياسية والعسكرية والدينية ، أما المصدر الوحيد للتغير الاجتماعي في تلك المجتمعات البدائية البسيطة فكان متمثلاً اما في التغيرات التي تطرأ على البيئة الطبيعية أو التزايد السكاني ، وربما كانت هذه التغيرات أو احداها تهدد التوازن الاجتماعي الذي كان ينتظم المجتمع البدائي مع بيئته ، ومن ثم فرضت ادخال الجديد من التكنولوجيا الكافية لتأمين احتياجات المجتمع وتحقيق التوازن المادي وهو ما قد يدفع المجتمع ونظمه إلى التغير ، بالرغم من أن المجتمعات البسيطة كانت مجتمعات مستقرة عادة ، لقد حافظت عبر آلاف السنين على استقرارها ولم تتجه إلى التغير الا تحت وطأة هذه العوامل التي أشرنا إليها .

لقد كانت أكثر المجتمعات بدائية تعتمد على الصيد وجمع الطعام من خلال جمع النباتات والثمار البرية . ونظراً للتكنولوجيا المحدودة الى درجة كبيرة ، فقد كانت تعتمد تماماً على البيئة الطبيعية . لقد كانت هناك قوتين اجتماعيتين فاعليتين أساساً في هذه المجتمعات البالغة البساطة ، الدوافع البيولوجية ، ونمو عدد الأفراد (من الثوابت .Constant) والاختلافات البيئية (عامل متغير) لقد كان هذا العامل الأخير هو العامل الوحيد المؤثر بشكل مستمر ومنتظم على هذه المجتمعات ، ومن ثم فانه يمكن تفسير ثقافة الاسكيمو المتميزة في ضوء توافقها الأقصى مع البيئة الطبيعية اذا ما قورنت بالبدو والعرب أو ثقافات سكان الغابات في امريكا الجنوبية وأفريقيا ، أو صيادي الأسماك في الساحل الشمالي الغربي من أمريكا الشمالية . لقد كان على الناس الذين يعيشون في جماعات تتسم بتكنولوجيا بالغة التخلف أن يستخدموا طاقاتهم المحدودة ويستغلوها أقصى استغلال لانتزاع المواد الضرورية لحياتهم من البيئة الطبيعية ، حتى يستطيعوا أن يشبعوا الدوافع المادية لأعضاء هذه الجماعات .

وقد تطورت التكنولوجيا تدريجياً تحت وطأة النمو السكاني وترتب

عليها تنافس متزايد حول المصادر الطبيعية النادرة والمحدودة (سواء داخل القبيلة الواحدة أو بين القبائل) . وكنتيجة لذلك تطور الصيادون وجامعو الطعام البالغو البدائية وتحولوا إلى الزراعة البدائية .. Horticulture وتطورت قدرتهم على السيطرة على البيئة الطبيعية ، وأصبحت التكنولوجيا بالتدريج تمثل شكلاً من أشكال الحماية في مواجهة القوى البيئية الطبيعية بوصفها الأدوات التي اصبحت بواسطتها البيئة الطبيعية تحت السيطرة الاجتماعية .

لقد حلل « جيرهارد لنسكي » Lenski آثار التطور التكنولوجي على المجتمع البدائي ، وارتباط هذا التطور بأبعاد التنظيم الاجتماعي مستنداً إلى بيانات تم جمعها من دراسات أنتربولوجية عديدة قام بها انتربولوجيون زاروا مجتمعات بدائية وسجلوا ملاحظات حول تنظيمها الاجتماعي ، وقد أوضح هذا التحليل أن التطور الذي كان يطرأ على التكنولوجيا كان يؤدي إلى تطورات اجتماعية عميقة وشاملة في البنية الاجتماعية ، لقد أصبح من الممكن ومن المريح ان يمتلك العبيد طالما أن التكنولوجيا قد تطورت الى درجة تمكن هؤلاء العبيد من انتاج فائض اقتصادي لصالح سادتهم ، وتظهر الطبقات الاجتماعية ، وتؤكد الطبقة المسيطرة حقوقها في ملكية الأرض ، لقد أصبح كل ذلك ممكناً بفضل نمو الانتاجية كنتيجة لنمو التكنولوجيا .

المجتمع مصنفاً حسب التطور التكنولوجي	وجود عبودية	رئاسة قوية	تدرج اجتماعي هام	حروب دورية	ملكية خاصة للأرض
١ - مجتمعات الصيد والجمع والالتقاط .	٪١٠	صفر	٪٢	٪٨	٪١١
٢ - مجتمعات الزراعة البدائية البسيطة .	٪١٤	٪٣٨	٪١٧	٪٤٤	٪٧١
٣ - مجتمعات الزراعة البدائية المتقدمة .	٪٨٣	٪٦٣	٪٥٤	٪٨٢	٪٦٠

(Source, Gerhard and jean lenski, Human Societi N.Y. Mc Graw Hill, 1974)

لكن التحرر من الاعتماد على البيئة الطبيعية تم على حساب الاعتماد المتعاظم على النظم الاجتماعية. لقد ظهرت مجموعة شاملة من النظم الاجتماعية والقيم وتأسست لكي تمكن من الاستخدام الكفؤ والفعال للتكنولوجيا الآخذة في التطور والتعقد، مما أدى الى انحلال الديمقراطية والمساواة التي ميزت معظم المجتمعات البدائية. وكلما تزايدت كفاءة التكنولوجيا، حدثت تغيرات جذرية في البنية الاجتماعية الفوقية (على سبيل المثال، أصبح الزواج مرتبطاً بدفع مهور نقدية، وفرضت القيود على الجنس وتطور التمييز الجنسي ضد النساء، وأصبحت أشكال الاستيطان البشري أكثر استقراراً وتعاظم العنف، وتعاظمت كثافة المجتمعات، وتطور التقسيم الإجتماعي للعمل، وأصبحت الملكية الخاصة أكثر أهمية وظهر نظام ذو دلالة للتدرج الاجتماعي).

(أ) ١ ـ مجتمعات الصيد والجمع والالتقاط : **Hunting and galhering**

لقد كانت أكثر المجتمعات التي عرفها التاريخ مجتمعات ديمقراطية ومساواة وأخوة، لقد كان الشاغل الأساسي لأعضاء هذه المجتمعات هو العمل من أجل اشباع حاجاتهم المادية وذلك بسبب عدم انتظام موارد الطعام، والمستوى الصحي المنخفض وانخفاض متوسط العمر نتيجة للظروف المادية الصعبة. أما من ناحية الاشباع الاجتماعي والنفسي فقد كان يتفوق على قرينه في المجتمعات الأكثر تقدماً، بحكم شكل التنظيم الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية. فالقرارات في هذا المجتمع تتخذ في شكل اجتماعات قبلية ديمقراطية يشارك فيها على الأقل كل الذكور الراشدين في القبيلة، والملكية الخاصة لوسائل الانتاج محدودة الى درجة كبيرة، والجريمة تعالج بنظام للثأر والانتقام وليس بأي جهاز رسمي، ولم تكن أغلبية هذه المجتمعات تعرف الزواج الفردي أو الأحادي، اذ كانت الحياة الجنسية حرة نسبياً، ولم يكن الطلاق يشكل قضية هامة، ولم يكن القادة السياسيون يتمتعون الا بسلطات

جد محدودة . يمكن أن يقال بصفة عامة أن القهر الاجتماعي في أشكاله المختلفة كان ـ في هذه المجتمعات ـ عند أدنى حد له ، وفي مقابل ذلك كان هناك احساس قوي بالانتماء الجماعي والتضامن والدعم المتبادل بين الناس .

(أ) ٢ ـ مجتمع الزراعة البدائية : Horticultural Society

تطورت مجتمعات الصيد والجمع الى الزراعة البدائية البسيطة (زراعة الأرض بما يشبه الفأس hoe) منذ حوالى عشرة آلاف عام تقريباً، لقد كان لاكتشاف البذور وزراعة النبات تأثيراً ضخماً على الحياة الاجتماعية، فقد أصبح الناس لأول مرة قادرين على انتاج طعامهم ، وأصبح الانسان لأول مرة يتميز عن الأنواع الحيوانية الأخرى بأنه ينتج طعامه من خلال العمل الواعي . **والتطور التكنولوجي الذي دفع هذا التحول الاجتماعي، قد أدى إلى تحقيق بعض الفائض الاقتصادي، ويعني الفائض الاقتصادي أن هناك كمية من المنتجات تفوق الاشباع الضروري للاحتياجات المادية للمنتجين ،** وقد ترتب على وجود هذا الفائض ظهور « تقسيم العمل » وبداية التقسيم بين أولئك الذين ينتجون وأولئك الذين يسيطرون على الانتاج لأول مرة في التاريخ الانساني . لقد فتحت الحقيقة التي مؤداها أن شخصاً يمكن ان ينتج طعاماً يكفي لاطعام أشخاص آخرين ، الطريق أمام تقسيم المجتمع الى حكام ومحكومين. لكن عملية التقسيم الاجتماعي لم تتحقق بشكل كامل حتى الثورة الزراعية المرتبطة باكتشاف المحراث .

لقد ظل البناء التنظيمي لمجتمع الزراعة البدائية البسيطة ـ مشابهاً لبناء مجتمعات الصيد والجمع والالتقاط ، إذ كانت الفروق بينها كمية وليست كيفية ، أي فروقاً في الدرجة وليست فروقاً في النوع ، لقد ظلت عملية اتخاذ القرارات قائمة على أساس المشاركة الواسعة والاقناع بالرغم من بداية وجود اتجاه قوي لتركيز القوة والسلطة في أيدي القادة ، وبالرغم من بداية وجود

اتجاه قوي لتركيز القوة والسلطة في أيدي القادة ، وبالرغم من أن الفروق في الثروة والسلطة لم تكن فروقاً كبيرة فقد تطور اتجاه قوي لمركزية اتخاذ القرار والتدرج الاجتماعي ، ونما هذا الاتجاه باكتشاف المعادن ، لقد اضحى مجتمع الزراعة البدائية المتقدمة ، الذي يستخدم الفأس المعدنية والأسلحة المعدنية، مجتمعاً أكثر تدرجاً اذا ما قورن بالمجتمع الزراعي البدائي الأقل تقدماً. لقد أصبح هناك اختلاف عظيم في الثروة والسلطة ، كنتيجة للفائض الاقتصادي الضخم الذي أصبح من الممكن انتاجه باستخدام أداة الحفر المعدنية ، والاحتكار المتزايد لانتاج الأدوات ـ والأسلحة المعدنية ، لقد أصبحت ملكية وسائل الانتاج الآن أكثر وضوحاً وأهمية وانهار وضع المرأة الاجتماعي مقارناً بوضع الرجل ، لكن عقبات كانت ما تزال قائمة أمام تحول هذا المجتمع الى مجتمع طبقي كامل نتيجة للتخلف النسبي لتكنولوجيا الفأس Hoe التي لم تكن قادرة على انتاج الفائض الضخم الذي من شأنه أن يؤدي إلى إقامة نظام ناجز وناضج للتدرج الاجتماعي .

(أ) -٣- انهيار المجتمع البدائي :

لقد اصبح التدرج الاجتماعي وظهور الطبقات الاجتماعية ممكنا بفضل تطور التكنولوجيا الكافية لانتاج فائض اقتصادي يسمح بهذه التطورات،والواقع ان امكان تحقق هذه التطورات الاجتماعية كان نتيجة لكل من الضرورات الوظيفية والمصالح الذاتية . ربما كان أول تمييز بين أولئك الذين يقومون بالعمل الجسدي وأولئك الذين يشرفون أو يقومون بأعمال اشرافية وغير انتاجية ، ربما كان نتيجة لتوزيع هذه الأدوار على أساس الكفاءة الحقيقية او المتخيلة ، في بادىء الأمر ، وربما أدى ذلك في بادىء الأمر الى تخصيص بعض الناس لأعمال الحرب والبعض الآخر للاتصال بالآلهة والقوى الخفية . والبعض الثالث للتنسيق الاقتصادي ، لكن هذه الأشكال المبكرة من التباين والتفاضل الاجتماعي وما ترتب عليها من تباين في توزيع الثروة

والامتيازات والقوة ، كانت ضئيلة نسبياً ، ومرتبطة مباشرة بما يعتقد أعضاء المجتمع انه ضروري وفعال بالنسبة لتعاملهم مع بيئاتهم الطبيعية. لقد كانت التباينات الوظيفية الأصلية كافية بالطبع لكي تسمح للحوافز والخصائص البيلوجية الأصليـة عند الناس لأن تدفعهم للعمل وفقا لمتطلباتهم الذاتية لكنه حين تأسست سلطة الأشخاص الأكثر قوة ، وتطورت شريحة اجتماعية ممتازة ، فان أولئك الذين يملكون السلطة والثروة قد عملوا من أجل استمرار وتنمية امتيازاتهم ، وتعظيمها ، وكنتيجة لذلك تشكلت الطبقات الاجتماعية وتحول نظام التدرج الاجتماعي الى نظام طبقي جامد ، ومتفاضل تماماً ، أفرز في جانب ؛ او في قاعة أولئك الذين لا يتمتعون بالقوة أو الامتيازات أو الثروة وفي قمته قلة تملك بالفعل الاقتصاد ، وتحتكر السلطة والثروة والامتيازات .

وكلما تعاظم الفائض الاقتصادي تحولت الجماهير المنتجة الى جماهير تعيش على الكفاف وتعاظمت ثروة القلة المسيطرة على الاقتصاد ومن ثم تحولت هذه القلة المسيطرة على الفائض الاقتصادي لكي تصبح طبقة حاكمة .

ويعتبر النمو التجاري واحدا منن العوامل الأساسية التي أدت الى انحلال التنظيم الأخوي القرابي للمجتمع البدائي ، فقد دمرت التجارة تضامن الجماعات البدائية ، لقد كانت جماعات الصيد والجمع والالتقاط تعرف قدرا بسيطا ومحدودا للغاية من التجارة لكنها كانت تتجه اساسا لكي تكون مكتفية ذاتيا في وسائلها للبقاء المادي ، ولكن التطور التكنولوجي قد هدد هذا الاكتفاء الذاتي بحيث أصبح من الصعب المحافظة على استمراره لأن الناس قد اضحـوا مستقرين ومن ثم لا يستطيعون الحصول على كل ما كانوا قادرين على الحصول عليه وهم رحّل ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى فان تنامي التكنولوجيا المعقدة يعني الحاجة الى مواد متنوعة ، ومن ثم تنامت أهمية التجارة بتعاظم التطور التكنولوجي ، وأصبح من الممكن أن

تتجه قبيلة ما إلى التخصص في انتاج عنصر واحد معتمدة على موقعها الجغرافي بالقرب من مصدر معدن معين او نوع معين من الملح او من الطعام وقد أدى ذلك التخصص القبلي الى تخصص داخل القبيلة ذاتها بين أولئك الذين ينتجون او يجمعون السلع التجارية وأولئك الذين يتفرغون للعملية التجارية ذاتها ، ويتعاظم أهمية التجارة تدريجياً بالنسبة للقبيلة ، فقد بدأت تلك الجماعة ، وبخاصة الجماعات التي تحتكر التجارة بدأت تستغل وضعها في تنمية امتيازاتها وثرواتها ، ومن ثم ولدت التجارة الخارجية تبايناً وتفاضلاً داخلياً، ومن ثم فإن التجار الداخليين هم من بين أولئك الذين تمايز وضعهم على أساس التجارة الخارجية (خارج القبيلة) . وقد عجلت التجارة الداخلية بعملية تحطيم الروابط الجماعية القديمة ، وأدى تولد الفقر والغنى الى قطع هذه الروابط القرابية القديمة .

لقد كانت هناك أيضاً مجموعة أخرى من العوامل التي أدت إلى انتاج اول شكل هام من أشكال التدرج ..Stratification . فقد تطور القادة الحربيون من أجل تنسيق النشاط الحربي في الدفاع والهجوم ، فالنجاح الحربي يتطلب تنسيقاً يمكن احرازه فقط من خلال « القيادة »وقد تعاظمت أهمية القادة الحربيين بتعاظم الفائض الاقتصادي والتقدم التكنولوجي ، لقد أصبح هناك الكثير الذي يمكن اغتنامه أو خسارته في الحرب ، ومن ثم تعاظمت أهمية الحروب وبالتالي اهمية القيادة الحربية . لقد بدأ هؤلاء القادة الحربيون ، الذين شغلوا ادوارهم في الأساس نتيجة لأسباب ومتطلبات وظيفية بحتة شأنهم شأن التجار ، بدأوا يستغلون مزايا وضعهم المتفوق من أجل تعظيم قوتهم وامتيازاتهم وثروتهم .

وقد ظهر القادة السياسيون (أو قادة السلام) بطريقة مماثلة ، فقد فرض التزايد السكاني ونمو الكثافة السكانية الحاجة الى تنسيق النشاطات الاقتصادية المتنامية ومن هنا اصبح القادة السياسيون ، الذين كانت مسؤوليتهم تتمثل في تنسيق المشروعات الاقتصادية ، أصبحوا أكثر أهمية ،

وحينما حقق هؤلاء بعضا من القوة والامتيازات الضرورية لوظائفهم اتجهوا الى استغلالها ، واستغلال أوضاعهم المثمرة لتعظيم هذه الامتيازات .

كذلك المتخصصون في الشئون الدينية فقد أضحوا أكثر أهمية أيضاً بتطور الزراعة البدائية البسيطة وما ترتب عليها من اعتماد على المناخ المناسب لتنمية المحاصيل (الأمطار وغير ذلك) اذ تركز الديانات البدائية في الأساس على الاتصال بالقوى الخارقة للطبيعة ، والتي تعتقد أنها تتحكم في الظروف البيئية ، وبتطور مجتمعات طبقية بدأ الدين يؤكد على القضايا الأخلاقية إذ أصبحت هذه القضايا مسألة ضرورية لأقناع الناس بالرضى بنصيبهم في مجتمع غير متكافىء ، ومن ثم تزايدت أهمية الدين ورجاله ، واستغل هؤلاء أوضاعهم لكي يعظموا من امتيازاتهم .

أ ـ ٤ ـ نمو الصفوات elites .

لقد تطورت الصفوات (المجموعات الممتازة اجتماعيا) في المجتمعات اللاطبقية السابقة من خلال عمليات أربع على النحو التالي :

١ ـ نمو التجارة والطبقات التجارية .

٢ ـ تطور الحرب والصفوة العسكرية أو الحربية .

٣ ـ الحاجة الى التنسيق السياسي والاقتصادي في المجتمعات الأكثر اتساعا وتعقيدا .

٤ ـ القوة المتعاظمة للدين الرسمي .

وبالرغم مما قد يبدو من الأهمية النسبية لواحد أو غيره من هذه الأساليب التي خلقت من خلالها الصفوات بالنسبة لظهور الطبقات في مجتمع معين ، فان جميعها بلا شك قد لعبت دورا ما في ظهور هذه الطبقات ، ان تكون الطبقة الحاكمة المتمتعة باحتكار القوة والثروة والامتيازات هو نتيجة للتحقق الكامل لأي من تلك المبادىء الأربعة المشار اليها ، ومن ثم فان التركيب المتفاوت للطبقات الحاكمة المختلفة في المجتمعات المبكرة هو نتيجة

لتفاوت الأهمية النسبية لواحد أو آخر من تلك المبادىء ، فقد كان التجار هم قلب الطبقة الحاكمة في بعض المجتمعات ، والبعض الآخر كان جهاز الدولة ، أو القادة العسكريون ، أو القادة المدنيون ، ولكن بصرف النظر عمن يشكل الطبقة الحاكمة، فقد أصبحت الصفوة الحاكمة وفي اللحظة التي أصبحت فيها كذلك استغلت سلطتها وقوتها لكي تحتكر السلطة في كل المجالات الأخرى ، ومن ثم فان صفوة نجحت في احراز وضع قوى نتيجة لاحتكارها للتجارة فانها تستخدم ثروتها لاحتكار الجهاز السياسي والسيطرة عليه ، كذلك الجهاز العسكري وملكية الأرض ، والجهاز الانتاجي الكلي للمجتمع ، وكذلك الحال بالنسبة للصفوة التي أحرزت قوتها من خلال السيطرة على القيادة الحربية ، أو الجهاز السياسي او الوظائف الدينية ، ومن ثم فان طبقة حاكمة ناضجة ـ بصرف النظر عن اصلها ـ تتجه الى احتكار السلطة بكل جوانبها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والدينية .

وفي تلك المجتمعات البدائية التي حطمت فيها التجارة الأساس القرابي للبناء الاجتماعي ظهرت مبادىء وقوانين التبادل الاقتصادي وأصبحت فاعلة بشكل مستقل عن ارادة الناس ، وأصبح الناس تابعين لعمليات السوق ، ومن ثم فان التطور التكنولوجي الذي نما القدرة على السيطرة على البيئة الطبيعية وطورها قد اختزل في الوقت ذاته من قدرة الانسان على السيطرة على علاقاته الاجتماعية الخاصة . لقد اخذت قوانين التبادل الذاتية تسيطر على الأفراد والمجتمع ، وهنا تحولت شبكة العلاقات الاجتماعية التي تطورت من خلال عملية البقاء الانساني والحياة الانسانية لكي تصبح مسيطرة على الناس ومتحكمة فيهم .

وبتعاظم الثروة الفردية والتجارة تعاظم الانتاج السلعي Commodity Producticn. شيئاً فشيئاً ، الذي أدى بدوره الى تعظيم الفروق في الملكية والثرورة ، وحتى يمكن تأمين وحماية التناقضات الحديثة الظهور للملكية الخاصة والثروة المكتسبة كان من الضروري الغاء النظام الاجتماعي البدائي

الأخوي القرابي القديم ، واحلال « جهاز دولة » محله ، وقد تأسس جهاز الدولة هذا على أساس السلطة المفروضة على منطقة جغرافية معينة بغض النظر عن كونها تتكون من مجموعة اجتماعية مترابطة ، لقد كانت الخاصية الفريدة لجهاز الدولة هذا هو أنه مشكل من مجموعة متفرغة للادارة كل الوقت ومتخصصة فيها ، وقد صنع هذا الجهاز القواعد والقوانين وفرضها على المجتمع من خلال الشرطة والعسكريين والاجهزة العقابية وانتهى نظام الثأر الدموي ليحل محله قوة شرطية متفرغة ، وحل تنظيم عسكري محل النظام الحربي القديم ، من عسكريين متفرغين للحرب لأول مرة في التاريخ ، وأمنت الدولة احتكار استخدام القوة الفيزيقية في المجتمع .

وربما نشأ جهاز الدولة نتيجة لأنماط أخرى من المبررات الاقتصادية اما لتنظيم الانتاج الاجتماعي وبصفة خاصة تنظيم مياه الري او تنظيم انتاج العبيد ، لكن الدولة في جميع الحالات كانت تحت سيطرة اكثر الجماعات امتيازا (من الناحية الاقتصادية الاجتماعية) في المجتمع .

أما تبلور المجتمع الطبقي فقد حدث باكتشاف المحراث مما أدى الى تعاظم الفائض الاقتصادي ومن ثم تزايد فرصة الجماعات المتزايدة لاحتكار المزيد من القوة والثروة . وقد تطلبت الامبراطوريات السياسيةالآخذة في التوسع ، بالاضافة الى تعاظم التجارة - كنتيجة لتعاظم الفائض ، تطلبت تطوير لغة مكتوبة تسهل الاتصال وتسجل وثائق التبادل ، وتطورت المدن كمراكز سياسية وتجارية كنتيجة لتعاظم الفائض الذي ينتجه الفلاحون ، ووصلت الدولة الى تطورها الكامل باحتكارها للقوة المطلقة بواسطة طبقة حاكمة اولا ، ثم بعد ذلك فرد واحد ، والواقع أن تطور الكتابة قد لعب دورا هاما في تطور السلطة المطلقة وتقسيم المجتمع الى طبقتين اساسيتين ، وثقافتين فرعيتين متميزتين ، احداهما متعلمة والأخرى جاهلة وأمية ، وتطورت الفلسفة والأدب والفن لدى الطبقة الحاكمة اما الخرافات والمثيولوجيا والمعرفة العملية فكانت ميراث الجماهير المحكومة .

لقد تطورت الديانات العالمية الكبرى بين الجماعات المقهورة نسبيا في هذه الامبراطوريات ، وكانت تعبر أساسا عن تطلعات هذه الجماهير الى اشباع حاجات النفسية المحبطة ، وتطلعاتها من أجل أخوّة عالمية لكن سرعان ما استغلت الجماعات الحاكمة هذه الديانات لتدعيم مصالحها وامتيازاتها ، لقد اصبحت الكنائس بمختلف عقائدها أدواتاً ـ للضبط الاجتماعي والقهر الاجتماعي .

ويميز المحللون الماركسيون والراديكاليون بين أربعة نماذج أساسية من المجتمعات الطبقية وفقا لنظام الانتاج السائد وهي مجتمع الاستبداد الشرقي (نمط الانتاج الآسيوي) والمجتمع العبودي والمجتمع الاقطاعي والمجتمع الرأسمالي ، ولنحاول أن نعرض بشيء من التفصيل لهذه النماذج الأربعة التي برونها نماذج أساسية للمجتمع الانساني في مرحلة الطبقية .

ثانياً : مجتمع الاستبداد الشرقي ، أو النمط الآسيوي للانتاج :

يتكون مجتمع الاستبداد الشرقي من جهاز دولة مركزي قوي ينطوي على مجموعة ضخمة من الموظفين ينفذون اوامر الملك او الامبراطور الذي عادة ما تكون سلطته اقرب ما تكون الى الاستبداد او السلطة المطلقة . ان الدولة اما أن تملكه بشكل مباشر كملكية للملك او الامبراطور او السلطان او تضعه تحت اشرافها المكثف ، ويوضع الجهاز العسكري تحت السيطرة المباشرة للدولة .

لقد ظهرت المجتمعات الشرقية او النمط الآسيوي للانتاج مباشرة من المجتمعات البدائية في المناطق الخصبة في وديان الأنهار ، حيث كان من الضروري العمل على بناء جهاز دولة حتى يمكن تنظيم الفيضان وبناء وتنظيم مشروعات الري ، وهي أعمال يصعب أداؤ ها بدون تنسيق مركزي وبدون امكانيات جهاز سياسي بدائي . وفي اللحظة التي ظهرت فيها قيادة سياسية لكي تنسق هذه الجهود وتنظمها ، فانها انتهزت فرصة وضعها هذا لكي

تتحول الى طبقة حاكمة . ومن الممكن ايضاً ان يقوم مجتمع الاستبداد الشرقي على أنقاض المجتمع العبودي أو في أوقات انحلال المجتمع الاقطاعي . لكنه في هذه الحالات ينهض على أسس مختلفة لسلطة الجماعة التي تحول نفسها الى طبقة حاكمة ، لكن الشكل العام لهذا المجتمع يظل متشابها الى حد كبير .

والشكل الاجتماعي الشرقي هذا يتميز بدرجة عالية من الاستقرار والثبات طالما استمرت اسسه التي تقوم على ضبط مياه الري وتنظيمها وفي قاعدة المجتمع الشرقي توجد القرية المكتفية ذاتيا بدرجات متفاوتة وهي قرية مجتمع ما قبل الطبقات ، اما الدولة الاستبدادية الشرقية فهي تقوم على أساس اقتصادي مشابه للمجتمع البدائي المتقدم فيما عدا أن القرية هنا تعتمد على الدولة في تنظيمها لمياه الري ، وأن الفلاحين يقدمون الجزء الأكبر من انتاجهم الزراعي (الفائض الاقتصادي) الى جهاز الدولة الذي لا يأخذون منه شيئاً فيما عدا تنظيم مياه الري والاشراف عليها .

وربما كان مستوى معيشة هؤلاء الفلاحين اسوأ من نظرائهم في المجتمع البدائي ، لكنهم لا حول لهم ولا قوة بازاء الدولة ، وكانت أوضاعهم الاجتماعية هذه تتسم بالثبات والركود بغض النظر عن التغيرات التي تطرأ على جهاز الدولة سواء من خلال التمردات أو الهزائم ، فالحاكم الجديد يستولي على السلطة وعلى جهاز الدولة ويبقى كل شيء على حاله كما كان من قبل .

وبالرغم من أن السلطة في المجتمعات الشرقية كانت تتفاوت في درجات مركزيتها او عدم مركزيتها في المراحل التاريخية المختلفة ، الا أن النمط العام قد حافظ على استمراره ، ولم ينحل الا تحت وطأة التجارة وبصفة خاصة التجارة المفروضة من الخارج (التجارة الأوربية ثم الاستعمار) .

لقد تراوحت مجتمعات الاستبداد الشرقي من أقصى المركزية في السلطة الى اللامركزية النسبية ووذلك بسبب المصالح الذاتية للطبقة الحاكمة ، في تعظيمها الحثيث والمستمر لنصيبها من الانتاج وذلك بواسطة انتزاع الانتاج أكثر وأكثر من السكان الخاضعين لها . وخلال هذه العملية تصبح الدولة اكثر اتوقراطية حتى تنفجر المقاومة في نهاية الأمر كالعصيان العسكري على نطاق واسع ، او تمرد الموظفين والرسميين او انتفاضات الجماهير التلقائية ، في ذات الوقت الذي تكون فيه الطبقة الحاكمة قد فقدت تقاليدها العسكرية نتيجة لحياة الترف ، وأهملت وظائفها الاجتماعية التي كانت الأساس الأصلي لسلطتها ، وتكون نتيجة لذلك (تفرغها للترف) قد منحت الموظفين والرسميين المعاونين مسئولية أكثر ، او يكونوا هم قد حققوها لأنفسهم نتيجة لأنغماس الحاكم في الترف واهماله لشئون المجتمع ، فيتدهور الموقف الاقتصادي وكذلك الموقف العسكري ، بسبب عجز القيادة من ناحية ، وما تسببه الضغوط المتزايدة على الجماهير المنتجة من تدمير لدافعيتهم للعمل والانتاج أو للالتحاق بالخدمة العسكرية ، وفجأة يتمرد الصف الثاني من الرسميين ، أو ينتفض الناس ويهبوا بشكل تلقائي . وكنتيجة لذلك فانه اما ان يتم تغيير طاقم الطبقة الحاكمة القديمة ، او تغذيته بدم جديد ، وفي هذه المرحلة يصبح جهاز الدولة أكثر لا مركزية ويعمل من خلال مسئولين ذوي شعبية تناط بهم مسئوليات هامة لكن سرعان ما يتعاظم الميل الى التدرج والمركزية من جديد بتعاظم اتجاه السلطة السياسية الى تأكيد مركزيتها . وطالما ان ذلك يجري دائما في صالح أكثر الجماعات قوة فان الدولة المركزية تبدأ من جديد في الدخول في حالة التفكك المشار اليها سابقا وتدور الدائرة مرة اخرى ، هذا الشكل الدائري للتغير السياسي يبدو انه قد ميز تاريخيا المجتمعات الشرقية ، ان كل دورة تعيد ذاتها بنفس الطريقة ودون اي تغير اجتماعي هام بعيد المدى .

ثالثاً : المجتمع العبودي او القديم .

لقد تطور المجتمع العبودي مباشرة عن المجتمع البدائي وذلك بتعاظم التجارة والفتوح والغزوات الحربية ، ومن ثم استعباد الآخرين ، كما أعيد خلقه أيضاً بواسطة الرأسماليين الصناعيين الأوروبيين في منطقة الكاريبي لمواجهة احتياجات نظامهم الاقتصادي الجديد . لقد تمثلت العلاقات المركزية للانتاج في تلك العلاقات ، العبيد المنتجين والمواطنين الأحرار الذين يملكونهم من ناحية وبين الزراع الأحرار والمنتجين الحرفيين الأحرار من ناحية أخرى .

لقد كان المجتمع العبودي غير مستقر أساساً ـ على خلاف مجتمع الاستبداد الشرقي ، واتجه الى الانهيار والتحلل الى نماذج مختلفة للتنظيم الاجتماعي .

من الطبيعي انه كلما تعاظم النمو السكاني لمواطني طبقة حاكمة معينة أو تزايد جدب الأرض الزراعية نتيجة لعدم كفاية عمل الأرقاء ، تعاظمت الحاجة الى الغزو العسكري لكي يحصل كافة المواطنين او ملاك العبيد على المزيد من الأرض ، لقد أنتجت هذه الغزوات والفتوحات كما كان الحال في العالم القديم، عددا هائلا من الأرقاء ، الذين أضحوا موضوعا لأشكال مختلفة من التملك بفعل عمليات السوق وقد أضحى عمل العبيد اقل تكلفة من العمل الزراعي الحر للمواطنين الأحرار ، ومن ثم أدى ذلك الى ازاحة المنتج الصغير المستقل خارج السوق وخارج الأرض ، ومن ثم حلت « العزب والاقطاعات والمشروعات الزراعية الضخمة القائمة على عمل العبيد» محل نظام الحيازات الزراعية الصغيرة ، ولذلك فان أساس المجتمع العبودي القديم كان أساسا تناقضياً في طبيعته الأساسية ، وهو تناقض ذاتي لم يكن ليحل الا بالتحول ، بتحول هذا المجتمع العبودي القديم الى شكل من أشكال الاستبداد الشرقي (كما حدث في روما) .

إن النموذج الاجتماعي الذي ظهر نتيجة لعملية التحول هذه يمكن

وصفه بأنه استبداد شرقي متقدم ، ليس من الضروري أن يقوم على أساس ضبط المياه على الرغم من أنه قد يضعف ويهترىء حتى يصبح غير قادر على أداء هذا الأساس الوظيفي . وقد تحول هذا النظام الذي يفتقر الى أي تبرير وظيفي في أعين الناس مثل التحكم في مياه الفيضان وضبط عمليات الري وتنظيمها ، تحول الى استبداد صرف . ويمكن لمثل هذه المجتمعات الاستمرار في البقاء بالرغم من افتقادها للأساس الوظيفي بسبب اشرافها على الأشكال المبكرة للاتصالات والانتقال والفن الحربي التي يمكن ان يستخدمها لتواصل سيطرتها على السكان .

وبتبلور مجتمع الاستبداد الشرقي من المجتمع العبودي القديم كالجمهورية الرومانية تراجع الانتاج السلعي والتجارة ، وأصبحت القرية اكثر اكتفاء ، وأصبحت وطأة الدولة المركزية قوية على المجتمعات الفردية وظهر العمال الأحرار رسميا بجانب الأرقاء القدامى وكأجزاء من طبقة واحدة من المنتجين المرتبطين قانونيا بقراهم لكنهم يتمتعون بحقوق اكثر من قدامى الأرقاء ، هكذا كان التنظيم الاجتماعي للامبراطورية الرومانية في أواخر عهدها التي انتهت في الغرب كنتيجة للضعف الداخلي والحروب الخارجية لكنها استمرت في الشرق حيث كان أساسها الوظيفي في الشرق بوصفها منظمة لمياه الري يعني ان بنيتها الداخلية اقوى مما كان عليه الحال في الغرب . لقد حاول الغزاة البرابرة الغربيون المرة تلو الأخرى ان يقيموا من أنفسهم طبقة حاكمة كما فعل أبناء عمومتهم من قبل في الصين بنجاح وكذلك في الهند ومناطق اخرى ، لكنهم فشلوا بسبب الضعف المتأصل في النسيج الاجتماعي للغرب ومن ثم انحل الاستبداد الشرقي في الغرب وتحول الى مجتمع اقطاعي .

رابعاً : الاقطاع Feudalism

لقد ظهر الاقطاع في المناطق المخلخلة السكان والتي لا تحتاج إلى تنظيم لمياه الري . وبينما كان الأساس الذي تنهض عليه سلطة جهاز الدولة في

مجتمع الاستبداد الشرقي متمثلا في الوظائف الاقتصادية ذات الطابع المركزي فإن السلطة السياسية في المجتمع الاقطاعي كانت قائمة على أساس القوة العسكرية للملاك الاقطاعيين ، لقد كان الطابع العسكري هو الذي يشكل العلاقة بين أفراد الطبقة الحاكمة شكل من أشكال العلاقات العسكرية ينهض على الولاءات الشخصية ، أكثر من استناده إلى شكل علاقات الموظفين الرسميين بالحاكم المطلق ، كما كان الحال في مجتمع الاستبداد الشرقي .

وقد تميز الاقطاع بالمنتجين المقيدين أو غير الأحرار (الأقنان Serfs)، الذين برغم ارتباطهم بالأرض وخضوعهم لسيدها في كثير من وجوه حياتهم الا أنهم أكثر استقلالا من العبيد ، وبينما ظهر العبيد كشكل مسيطر في مجتمعات تتميز بوجود الأسواق التي يباع فيها العبيد ومنتجاتهم السلعية البسيطة فالمجتمع الاقطاعي الذي كان شكل العمل المسيطر فيه هو « القنانة » لم يكن يخلع أي أهمية على أي نوع من أنواع الأسواق . أما السلطة السياسية فقد كانت تتميز باللامركزية البالغة في المجتمع الاقطاعي وكانت الروابط بين المركز المحلي والآخر روابط جد واهية لقد كان هناك حد أدنى من الالتزامات بين السادة الاقطاعيين المحليين ، الذين كانوا حكاما سياسيين وملاكاً للأرض في الوقت ذاته ، فقد كانت العلاقة بينهم ذات طابع عسكري في المحل الأول . أما الاقتصاد الاقطاعي فقد كان يتميز بدرجات متباينة من الاكتفاء الذاتي ، حيث ينتج كل اقطاعي أو مركز محلي احتياجاته . ولم يكن ثمة نشاط تجاري بالطبع اللهم الا تجارة الملح وقليل من المعادن وبعض الأشياء الترفية التي لا يمكن الحصول عليها في النطاق المحلي ، كما كان تقسيم العمل أيضا في مستوى منخفض ومحدود حيث لم تظهر سوى مجموعة محدودة من الحرف الضرورية لاستمرار مجتمع زراعي يقوم على أساس استخدام المحراث بجانب عدد قليل من الخدمات الشخصية ، لقد كان معظم الانتاج موجها أساسا للاستهلاك المحلي وليس للتبادل .

لقد تأسس النظام الاقطاعي في صورته النمطية من خلال غزو

مجتمعات الاستبداد الشرقي التي دب الضعف في داخلها . فقد اتجه البدائيون المتقدمون (القبائل البربرية) الذين غزوا الامبراطورية الرومانية إلى تأسيس أوضاعهم بوصفهم طبقة حاكمة جديدة كما اتجهوا إلى المحافظة على العلاقات العسكرية الموجودة بينهم بالفعل لكي يشكلوا البنية السياسية للمجتمع الجديد . فقد تم تقسيم الأراضي المفتوحة بواسطة الرؤساء السياسيين لهذه القبائل على القادة العسكريين الرئيسيين في مقابل وعد منهم بتقديم الخدمات العسكرية وقت الحاجة وسرعان ما تحول الفلاحون الأحرار من سلالة الغزاة البرابرة وفلاحي الامبراطورية الاستبدادية إلى طبقة متجانسة من الأقنان تستغلها طبقة من الملاك الاقطاعيين الذين تربط بينهم روابط مرنة ومتغيرة وضعيفة .

وقد أدت هذه العلاقات الواهية بين سادة الأرض الاقطاعيين إلى اشتعال الحروب بينهم من أجل الحماية الاقتصادية أو الحصول على مزيد من المكاسب . وقد دفعت الحروب المستمرة كل الفلاحين الأحرار من سلالة الغزاة البرابرة إلى طلب الحماية من السادة الاقطاعيين ومن ثم أصبحوا أقنانا لهم . لقد كان أقنان العصور الوسطى ـ على خلاف العبيد في المجتمعات الأكثر تجارية وسلعية ـ يعملون جزءاً من الوقت في أرضهم الخاصة وجزءاً آخر في أرض السادة الاقطاعيين .

رابعاً : ٢ : انهيار المجتمع الاقطاعي :

لم يكن المجتمع الاقطاعي ليعد نمطا اجتماعيا هاما (بحكم كونه تكوينا اجتماعيا استثنائيا أو هامشيا نظرا لوجوده في أوروبا فقط) يستحق أن نقف عنده طويلا لولا أن الرأسمالية قد ظهرت من هذا التكوين الاجتماعي الاقتصادي .

لقد كانت المجتمعات الاقطاعية متخلفة في كثير من الجوانب عن مجتمعات الاستبداد الشرقي ، فقد كانت تفتقر إلى الفنون العظيمة الثقافات

الراقية للإمبراطوريات العظمى في الشرقين الأوسط والأقصى ، لقد كانت أوروبا العصور الوسطى الاقطاعية بالغة التخلف اذا ما قورنت بالصين أو الهند أو العالم العربي في ذات المرحلة التاريخية .

ويبـدو أن التطورات التقدمية غالبا ما تحدث في مجتمعات قد لا تكون الأكثر تقدما في النظام العالمي . إن مثل هذه المجتمعات قد تجد فرصتها التاريخية في تخلفها فهي تستطيع أن تستورد الأفكار والتطورات التكنولوجية من الخارج ، وبالاضافة إلى افتقادها إلى الجماعات السياسية العسكرية المركزية المسيطرة التي عرفتها المجتمعات أكثر تقدما (مجتمعات الاستبداد الشرقي) فانه نتيجة لذلك تطورت الرأسمالية في أوروبا الاقطاعية ولم تتطور في الهند المجتمع الشرقي الاستبدادي أو في الصين أو العالم العربي . لقد كانت الدولة المركزية في هذه المجتمعات الشرقية قوية إلى درجة لم تسمح بوجود مصدر منافس للقوة ، أو بتطور مثل هذا المصدر بشكل ينافس سلطاتها وقوتها .

لقد حمل المستكشفون والتجار الأوروبيون ، الذين اتصلوا بالمجتمعات الغنية المتقدمة في الشرق ، حملوا معهم منتجات أثارت النبالة الأوروبية غير المتحضرة نسبيا ، وكما لعبت التجارة دورا في انهيار المجتمع البدائي ، فإن التحول من الاقطاع إلى الرأسمالية قد أثارته وحفزته التجارة أيضاً ، وحين أسست الرأسمالية في أوروبا نجدها سرعان ما انتشرت من خلال التجارة والغزو في العالم كله . غازية حتى الأمم ذات الحضارات المتقدمة كالصين والهند . إن التطور الأصيل للرأسمالية في أوروبا كان حادثة تاريخية مزيدة . حادثة غيرت وجه العالم تغيرا شاملا ، انها لم تكن حادثة مفروضة على أوروبا من الخارج ، بل هي قد تطورت من خلال التناقضات الأصيلة في الاقطاع الأوروبي . ونظرا لأهمية هذا التطور ودوره في تشكيل عالمنا المعاصر فإن ذلك يدعو إلى مناقشته بشيء من التفصيل .

لقد كان النمو السكاني واحدا من المتغيرات التي أدت إلى انهيار الاقطاع فالنمو السكاني هذا قد خلق الدافع للتجديدات التكنولوجية ، ونمو تقسيم العمل وهجرة الناس إلى المدن . كما أدت المنافسة بين السادة الاقطاعيين المستقلين بدرجات متفاوتة ، على الغزوات العسكرية ، والمركز الاجتماعي ، إلى تزايد الطلب على المنتجات الأفضل ، وقد شجع ذلك كله نمو المدن والتجارة ، وقد اضطر الفائض السكاني الزراعي إلى ترك الأرض والاقامة في المدن الآخذة في النمو وهو الفائض الذي كون بالتدريج البروليتاريا الحضرية ، وقد تطور في المدن ، وفي وقت مبكر ، طبقة من التجار الأثرياء ومجموعة من الطوائف الحرفية guilds تحت ضغط المطالب الاقتصادية للسادة الاقطاعيين الريفيين . وقد تعاظمت ثروة هذه الطبقة الجديدة من خلال تشغيلها للمطرودين من الأرض ، وقد أدى نمو التجارة وما ترتب عليها من تعاظم في تقسيم العمل إلى انحلال العلاقات الاقطاعية بين السادة الاقطاعيين من ناحية وبينهم وبين الأقنان من ناحية أخرى ، لقد تحرر الأقنان في بعض المناطق لكي يتحولوا إلى عمال مأجورين على الأرض الزراعية (بالرغم من أن القنانة قد تكثفت في مناطق أخرى وتحول الأقنان إلى ما يشبه العبيد من أجل تعظيم وتنمية الفائض الذي أصبح من الممكن تسويقه) . لقد أصبح على السادة الاقطاعيين أن يضمنوا ولاء المدن في الصراع الدائر بينهم من أجل السيطرة ، متمثلا في ولاء تجارها الرئيسيين ورؤساء طوائفها الحرفية . وقد تعاظم الصراع أكثر فأكثر حين أصبحت وسائل خلق امبراطوريات استبداد شرقي متاحة ومتوفرة .

لقد حل العمل الحر محل العمل المقيد في المناطق الريفية الكثيفة السكان نسبيا وكذلك في المدن وأصبح العمل الحر يمثل الأساس الانتاجي . لقد حدث تحول الأقنان إلى عمال أحرار نتيجة لنمو ربحية العمل المأجور في مناطق الكثافة السكانية الشديدة وضغوط التكنولوجيا المتنامية التعقيد ، فلم يكن الأقنان متحمسون للتطور التكنولوجي طالما أنهم مضطرون لعمل لا

يجنون من ورائه شيئا ، بينما كان العمال الأحرار يتمتعون بدافعية قوية للعناية بالآلات والأدوات لأن ثمة عائداً يعود عليهم . وكذلك كان الحال بالنسبة لمستخدمي العمل المأجور فتحت ظروف الفيض السكاني الراغب في العمل يمكنهم أن يخفضوا الأجور إلى أدنى حد ممكن لها للحصول على أرباح أعظم من استخدامهم للعمل المقيد ، وبخاصة أنه يجب عليهم توفير الطعام والمأوى للعمل المقيد (الأقنان والعبيد) بغض النظر عما اذا كانوا يعملون أم لا . إن قوة العمل الحر مرنة للغاية وتستجيب تماما لمطالب صاحب العمل واحتياجاته ، كما أنه في حالة التعاقد على العمل بالقطعة لا يتطلب الأمر أي اشراف أو تنظيم للعمل .

إن العمل المقيد بفضل العمل الحر في اقتصاد السوق في حالة واحدة فقط هي حالة ندرة قوة العمل ، أما في حالة الوفرة فالعكس هو الصحيح .

لقد كان الصراع المستمر والمكثف بين السادة الاقطاعيين من أجل السيطرة واحراز المركز الأول في استبداد شبه شرقي أعيد بناؤه ، يعني أن بورجوازية المدن قد أصبح يحسب لها حساب من جميع أطراف الصراع ، فقد احتاج النبلاء المتصارعون سلعا جديدة ، عسكرية في المحل الأول حتى يتمكنوا من اشعال حروبهم وكسبها وكانت البورجوازية هي القادرة على مدهم بهذه السلع أو الديون التي يستطيعون شراءها بها ، وقد اتجه التجار إلى تدعيم ومساندة القوى التي يلوح لها الانتصار ذلك لأن تعاظم المركزية سوف يؤدي إلى تنشيط حركة التجارة ونمو المدن كما سوف يؤدي أيضاً إلى ازالة القيود الاقطاعية على حركة التجارة وانتقال السلع (كالضرائب والجمارك المحلية والنظم النقدية المختلفة ، ووحدات القياس والميزان المختلفة بين المقاطعات) .

لقد كانت بورجوازية المدن سعيدة بدعمها أكثر المرشحين أرستقراطية للسيطرة ثم بدعمها للملكية المركزية في مواجهة النبالات الاقطاعية فيما بعد .

لقد أرادوا وضع نهاية للحروب المتصلة التي كانت تهدد التجارة ، كما أرادوا وضع حد للحواجز التجارية الضخمة التي أقامتها الوحدات السياسية اللامركزية . لقد دعمت فترات النزاع الطويلة في مرحلة الاقطاع والصراعات الداخلية في الأمم الناشئة بين الملك والنبلاء ، والصراعات بين الأمم المختلفة على السيطرة في داخل أوروبا ، دعمت من وضع البورجوازية وعظمت من قوتها وثروتها وقد كان ذلك هو العامل الحاسم الذي أدى إلى انبثاق الرأسمالية في مواجهة اتجاهات قوية كانت تقود إلى شكل جديد أكثر تقدما من أشكال الاستبداد الشرقي نجحت في الظهور في كل مكان في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر .

رابعاً : ٣ ـ الشروط الضرورية للرأسمالية :

كانت هناك مجموعة من الشروط الضرورية لتطور الرأسمالية من المجتمع الاقطاعي تتمثل فيما يلي : -

١ ـ خلق العمال الأحرار والعمل الحر .

٢ ـ مستوى كاف من المهارات والتكنولوجيا .

٣ ـ خلق الثروة المادية النقدية .

٤ ـ الأسواق .

٥ ـ حماية الدولة وليس سيطرتها وتدخلها .

إن هذه الشروط ينبغي أن تتطور في مجتمع قبل رأسمالي قبل أن تتمكن الرأسمالية من التطور وفقا لقوانينها الذاتية الخاصة ، اذ أنه حين تتأسس الرأسمالية فانها لن تعود بحاجة إلى نظام قبل رأسمالي يدفع حركتها ، انها تنتج وتعيد انتاج هذه الشروط ذاتها من خلال نوع من ميكانزمات التغذية المرتدة . فحين يجري التراكم الرأسمالي فانها سوف تجري وفقا لقوانينها الخاصة .

وتعني الرأسمالية نظاما معينا للعلاقات الاجتماعية حيث تكون علاقات الانتاج الأساسية متمثلة في العلاقة بين العمال الأحرار وبين ملاك وسائل الانتاج . وفي هذا النظام تتحول قوة العمل إلى سلعة لها ثمن في السوق شأن غيرها من السلع . إن العمال المنتجين أنفسهم ليسوا ملكا لأحد لكنهم لا يملكون وسائلهم في الانتاج ، وهم هنا أحرار بهذا المعنى المزدوج وهم بحكم فقدانهم لملكية الأدوات الضرورية لانتاج حياتهم مضطرون لبيع وقتهم وجهدهم للرأسماليين من أجل كسب عيشهم .

ولقد سبق أن أشرنا إلى تعاظم قوة التجار الحضريين أو البورجوازية الحضرية بشكل عام خلال الصراع بين النبلاء الاقطاعيين من ناحية وتدعيمهم لسلطة مركزية فيما بعد تحولت إلى ما يشبه الاستبداد الشرقي في القرنين السابع عشر والثامن عشر ثم خلال الصراع بين هذه الدول القومية في أوروبا حتى أن تكنولوجيا البورجوازية وسيطرتها على التجارة كانت تحظى بتقدير واحترام كافة القوى المتصارعة (محليا وقوميا) ومن ثم تعاظمت قوة البورجوازية وثروتها حتى تمكنت نهاية الأمر من أن تفرض انحلال الاستبداد شبه الشرقي وأن تقضي عليه وأن تؤسس الجمهوريات ، سواء الجمهوريات الرسمية كما كان الحال في فرنسا وسويسرا أو الملكيات الدستورية المقيدة كما هو الحال في انجلترا وهولندا . لقد أحرزت البورجوازية سلطتها في كافة أنحاء أوروبا الغربية بسبب وضعها الاقتصادي القوي .

وبالاضافة إلى ذلك تطورت في أوروبا الحديثة ـ في وقت مبكر ، قوتان كان لهما دورا هاما في التحول إلى الرأسمالية ، تتمثل أولاهما في الوصول إلى مستوى متقدم من التكنولوجيا ، أما القوة الثانية فتتمثل في التوسع في الأسواق بفضل التوسع الاستعماري الأوروبي .

لقد أدى التطور التكنولوجي هذا إلى التوسع في استخدام العمل المأجور نتيجة لعدم كفاءة أو اقتصادية العمل المقيد ، كما شجع على توظيف

أعداد ضخمة ومتباينة من العمال في مشروع واحد ، وشجع فيما بعد مرونة قوة العمل (أي حرية تغير قوة العمل وتجديدها وفقا لظروف السوق والتكنولوجيا) لقد حدثت التطورات التكنولوجية المبكرة في أوروبا وشجعت من خلال التنافس بين الدول المختلفة وبين النبلاء والملك المركزي في كل دولة ، التنافس على أسلحة أكثر كفاءة ومستويات معيشة أكثر ترفا ، وطالما تأسست الرأسمالية فانها تعمل وفقا لمنطقها الخاص ، منطق التنافس الرأسمالي الذي أصبح القوة المحركة للتقدم التكنولوجي فيما بعد .

أما القوة الثالثة التي تضاف - في تفسير نشأة الرأسمالية الأوروبية - إلى الصراع السياسي الطويل والمستوى المتقدم للتكنولوجيا الأوروبية فتتمثل في توسيع فرص التسويق من خلال التوسع الاستعماري الأوروبي .

لقد أدى التوسع الاستعماري الذي قام على أساس التقدم التكنولوجي في صناعة الأسلحة إلى تجميع الذهب والفضة واحداث التضخم النقدي مما حسّن من وضع رأس المال في مواجهة النبلاء الاقطاعيين والعمال. ففي أواخر العصور الاقطاعية كانت أشكال الريع وقيمة ايجار الأرض والأجور محددة ومستقرة بشكل تقليدي ، ومن ثم فقد أدى التضخم النقدي إلى انخفاض الدخل الحقيقي لهؤلاء المعتمدين على الريع والأجور وأدى من ناحية أخرى إلى تيسير وتعظيم عملية التراكم الرأسمالي . وقد أدى استيراد كميات هائلة من الذهب والفضة إلى تسهيل عملية التبادل السلعي بصورة تفوق النظم القديمة في كفاءتها . واذا ما أضيف إلى ذلك كله نهب المواد الخام من المستعمرات وتجارة العبيد حتى تمون قوة العمل اللازمة للعالم الجديد ومشروعاته الضخمة لاتضح إلى أي حد كان يجري تراكم الثروة وتركزها . ولم تقدم المستعمرات للرأسمالية الأوروبية المواد الخام فقط ، بل أصبحت في الوقت ذاته أسواقا تستهلك المنتجات الأوروبية من وراء البحار . لقد كانت هاتين العمليتين ، أو الدور المزدوج للمستعمرات من العوامل الحاسمة في تكوين المشروع الرأسمالي المبكر .

وبفضل هذه القوة والثروة المتراكمة للبورجوازية لم يعد ممكنا للاستبداد أن يقهرها أو أن يخضعها كما كان الحال بالنسبة للبورجوازيات الأخرى في مجتمعات الاستبداد الشرقي (طبقات التجار والحرفيين) ، فقد فشلت المحاولات الملكية للحد من نفوذ طبقة التجار في انجلترا (في بداية القرن السابع عشر وفي فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر ، وسرعان ما حولت البورجوازية في كافة انحاء أوروبا الغربية قوتها الاقتصادية إلى قوة سياسية ، وكان من نتيجة ذلك أن حطمت مجتمعات شبه الاستبداد الشرقي التي كانت قد تمت من الاقطاع ، كما حدث في الحرب الأهلية الانجليزية في القرن السابع عشر ، أو قضى عليها قضاء مبرما كما حدث في الثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر وكذلك في الحركات الثورية والاصلاحية المتعددة في معظم المجتمعات الأوروبية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . لقد حل محل الملكيات المطلقة القديمة جمهوريات في كل مكان هي بمثابة لجان ادارية تعمل من أجل المحافظة على مصالح البورجوازية وادارتها .

ويبقى توضيح آخر سبقت الاشارة اليه بشكل ضمني يتمثل في كيفية تكون قوة العمل الحر اللازمة لتكوين المشروع الرأسمالي في اطار المجتمع الاقطاعي . لقد طرد الكثير من الفلاحين من أراضيهم وانتقلوا للاقامة في المدن ، حيث خلقوا فيها طبقة من العمال المحتاجين إلى العمل بأقل أجر اذا لزم الأمر ، فحين تطور سوق للمنتجات الزراعية ، وبصفة خاصة للصوف ، فقد طرد الفلاحون من الأرض ذلك لأن السادة الاقطاعيين قد وجدوا أن تحويلها إلى مراع للأغنام يدر ربحا أعظم ، كما قام هؤلاء الاقطاعيون بالاستيلاء على الأراضي التي كانت تقليديا أراض مشتركة كالمراعي والغابات والمساقي ومنعوا الفلاحين من الانتفاع منها ، ومن ثم اضطروهم أيضاً إلى الهجرة إلى المدن ، وبتطور التجارة تعاظمت عمليات الطرد والمنع هذه ومن ثم تعاظمت هجرة الفلاحين ، وما ترتب عليها من قوة عمل حضرية التحقت في المراحل الأولى بصناعة النسيج ، ومن ثم كانت

عملية قهرية تلك التي تحول بها الفلاحون إلى طبقة بروليتارية .

وقد لعبت الدولة دورا عظيما في تيسير هذه العملية ، فبعد فترة من الصراع بين الدولة ونبلاء الأرض اتجهت الدولة إلى تدعيم استيلاء هؤلاء النبلاء على الأراضي المشتركة ، كما عمدت الدولة في انجلترا ـ وهي البلد التي تطورت فيها الرأسمالية الصناعية ـ قبل غيرها من البلدان الأوروبية إلى تيسير التراكم الرأسمالي من خلال الاستيلاء على أراضي الكنيسة وبيعها كذلك بيع جزء كبير من الدومين الملكي (أراضي الدولة) .

رابعاً : ٤ ـ تطور الرأسمالية :

لقد كانت عملية التراكم الرأسمالي مدمرة للعلاقات الاجتماعية قبل الرأسمالية ذلك لأن الرأسمالية تتجه دائما إلى تحطيم كل القيود التي تعوق حركتها والنظام الرأسمالي ليس نظاما جامدا ولذلك فانه يتجه إلى التوسع المستمر. فالمشروع الرأسمالي يولد شروعا آخر، المصنع يولد مصنعا آخر وهكذا ، مدفوعا دائما بحافز الربح وتعظيم الأرباح ، والنظام الرأسمالي ، على خلاف النظم الانتاجية الأخرى ليس موجها في انتاجه بالحاجات الاستهلاكية للناس بل بتعظيم الربح وتنميته .

لقد كانت الجماعات الرأسمالية الأولى مكونة من التجار وأصحاب الحرف الذين يستأجرون العمل اليومي خارج نطاق قيود نظام الطوائف وتحت حماية الملك ولذلك يلاحظ أن أغلبية المشروعات الرأسمالية الصناعية المبكرة قد أقيمت خارج نطاق المدن القائمة ، اما في المناطق الريفية قريبا من مصادر الطاقة المائية وبعيدا عن قيود نظام الطوائف الحرفية أو في الموانىء الجديدة وحولها وهي الموانىء التي تأسست في اطار التجارة الاستعمارية وبعيدا أيضاً عن قيود الطوائف الحرفية التي تفرضها على الانتاج وعلاقات العمل والتسويق ، فقد كان هناك انفصال بين التطور التجاري المتمركز في المدن القديمة والرأسمالية الصناعية في المدن الصناعية الجديدة . وقد قادت المصالح

التجارية التجار إلى الانحياز للملكيات المطلقة كنتيجة لامتيازاتهم المتبادلة . وكان نتيجة هذا الانحياز بين البورجوازية التجارية والملكيات أن تأسست الاحتكارات ، كما تأسس نظام طائفي للانتاج ، وكان على الرأسمالية الصناعية أن تنفد من خلال هذا النظام . وقد تحقق لهم ذلك فقط عن طريق تدعيم الدولة المركزية لهم نتيجة لحاجتها المتزايدة إلى منتجاتهم ، وقد اتجهت الدولة في انجلترا وبشكل تدريجي إلى تدعيم التصنيع ، ولكن حينما تبين فيما بعد أن التصنيع هو الأساس الاقتصادي للسيطرة الاقتصادية والعسكرية اتجهت معظم البلدان الأوروبية إلى تدعيم حركة الصناعة وحتى خلقها في بعض الأحيان عن طريق خلق طبقة من الرأسماليين الصناعيين .

لقد كانت الرأسمالية في مراحلها المبكرة تستخدم ذات ـ التكنولوجيا المستخدمة في ظل نظام الطوائف الحرفية لكن منطقها الخاص بدأ يعمل بالتدريج ، فمن خلال تعاظم الأرباح تعاظم التطور التكنولوجي بشكل مستمر ، لقد كانت طرق الانتاج المبكرة متمثلة في أن يقدم الرأسمالي للعامل المادة الخام ، حيث يعمل وأسرته في المنزل ، أو أن يتم الانتاج على نطاق ضيق في مكان واحد يشرف عليه الرأسمالي بنفسه ، ولكن تطورت الأمور بالتدريج لتظهر المشروعات الضخمة وتتركز عملية الانتاج تحت الاشراف الرأسمالي المباشر . لقد بدأ الانطلاق الرأسمالي في انجلترا في القرن الثامن عشر ، ثم فرض المنطق الخاص للنظام الجديد على كل فرد رأسمالي أن يطور باستمرار من التكنولوجيا حتى يزيد من أرباحه أو يحافظ على مستواها على أقل تقدير ، وكلما طالب العمال بمزيد من الأجر اشتد حافز الرأسماليين لتطوير التكنولوجيا حتى يمكنهم توفير قوة العمل ، ومن ناحية أخرى فإن التطور التكنولوجي ضروري في الرأسمالية التنافسية حتى يمكن التوفير في تكلفة الانتاج ومن ثم تخفيض الأسعار بما يسمح بالمنافسة في سوق السلع مع الرأسماليين الآخرين ، وقد عملت هاتان القوتان بفعالية من أجل انجاز ما عرف بالثورة التكنولوجية التي واكبت استقرار الرأسمالية ، هذه الثورة التي

بدأت عام ١٧٥٠ قد أحدثت تغييراً جذريا في وسائل الانتاج والمستويات المعيشية للطبقات العاملة . وهي الثورة التي غيرت تاريخ البشرية تغييرا نوعيا .

ومن الجدير بالذكر أن العلاقات الرأسمالية لم تصبح مسيطرة كعلاقات انتاجية في غرب أوروبا إلا في أواخر القرن التاسع .اعشر فقد كان معظم الانتاج قبل ذلك الوقت ، وبغض النظر عن صعود الحركة التجارية ، يتم في إطار الطوائف وفي بيوت العائلات العالية أو بين الفلاحين ، وهي علاقات انتاجية ظهرت لمئات من السنين ابتداء من انحلال وتدهور الاقطاع البسيط الذي يقوم على أساس العلاقة الكلاسيكية بين السيد الاقطاعي والقن ، حتى السيطرة الواسعة للرأسمالية الصناعية .

لقد كان الاقطاع البسيط يقوم على اقتصاد الاكتفاء الذاتي ، ومن ثم لم تتطور تجارة ذات أهمية تذكر ، أما في الاقطاع المتقدم الذي ينطوي على مدن تجارية حرة ، فإن علاقة السيد ـ القن ـ ، بالرغم من استمرارها مسيطرة كعلاقة انتاجية ، قد تعدلت في معظم الأراضي الزراعية ، وتطورت في المدن ومن خلال نظام الطوائف علاقات المعلم ـ الصنائعي ـ الصبي ، المتضمنة للعمل اليومي ، وقد تطور الاقطاع المتقدم بالتدريج إلى شكل انتقالي من التنظيم الاجتماعي عرف « بالرأسمالية التجارية » أو الميركانتلية mercantill-ism أو Commercialism وكان هذا الشكل هو شكل العلاقات الاقتصادية المسيطرة تحت سلطات الاستبداد شبه الشرقي التي وجدت في الفترة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر .

لقد أصبح التجار مع سادة الأرض الاقطاعيين يمثلون الآن وفي ظل هذا النظام القوة الاقتصادية العظمى (حيث كان السادة الاقطاعيون قد تحولوا للانتاج للسوق) بالرغم من تبعيتهم وخضوعهم للملك. لقد كان هذا النظام الميركانتالي مؤسساً على علاقات انتاجية مختلفة ومتعددة ، العمل

الزراعي المأجور ، الفلاحين الأحرار ، القنانه ، العبودية في المستعمرات. كانت هذه العلاقات الانتاجية المتنوعة مسيطرة في الريف . أما العلاقات الانتاجية التي كانت مسيطرة في المدينة في ذلك الوقت فكانت متمثلة في العلاقات الطائفية الحرفية ، والعمل المأجور في الانتاج الرأسمالي قبل الصناعي (المانيفاتورة ـ صناعات النسيج) والانتاج المنزلي . وكان هناك أيضاً العمل المأجور والقنانة في القطاعات الانتاجية (المانيفاتورية) التي تحتكرها الدولة .

لقد تطورت علاقة العمل المأجور لكي تصبح هي العلاقة الانتاجية المسيطرة بشكل تدريجي ولكي تحل محل كافة العلاقات الانتاجية الأخرى . وقد حدث ذلك في انجلترا أولاً وفي بعض مدن غرب أوروبا لكنه لم يحدث في معظم دول أوروبا الغربية قبل عام ١٨٥٠ .

رابعاً : ٥ ـ تبلور النظام الرأسمالي واستقراره :

لقد كانت الرأسمالية التي ظهرت من العلاقات الاقتصادية للمجتمع التجاري رأسمالية تنافسية ، سرعان ما سيطرت كنظام انتاجي بسبب قدرتها الهائلة على التقدم التكنولوجي ومن ثم على انتاج أرخص السلع . لكن سيطرة الرأسمالية كنظام انتاجي قد تمت من خلال صراع مرير بين الطبقة الرأسمالية الجديدة والطبقتين الأخريين الفاعلتين في ظل الشكل الميركانتالي أي التجار والسادة الاقطاعيين الذين تحولوا للانتاج السوقي ، فكانت الحرب الأهلية الامريكية من أجل السيطرة السياسية بين الرأسماليين الصناعيين في الشمال الشرقي والسادة الجنوبيين أصحاب المشروعات الزراعية والتجار وملاك العبيد في الجنوب ، وظل هذا الصراع في انجلترا أيضاً طوال القرن التاسع عشر ، بين الرأسماليين الصناعيين وأصحاب المصالح التجارية والزراعية وانتقل إلى القارة الأوروبية . وبالرغم من أن هذا الصراع قد ترتب عليه بعض أشكال التحالف والوحدة بين الأقسام المختلفة للطبقات الغنية إلا

أن الرأسمالية الصناعية قد كتب لها السيطرة في كل القارة الأوروبية حتى المانيا التي ظل فيها أصحاب المصالح الزراعية يتمتعون بالنفوذ السياسي الأكبر حتى الحرب العالمية الأولى . وقد تمت هذه السيطرة غالباً من خلال التزاوج بالمعنيين الجنسي والمالي بين الطبقة الرأسمالية الصناعية وبين العائلات الزراعية والتجارية الثرية .

رابعاً : ٥ ـ الرأسمالية الاحتكارية monopoly capitatism

لقد كان المنطق الذاتي للرأسمالية التنافسية يعني أن يطرد المنتجون الأقل كفاءة من مجال النشاط الانتاجي ، بواسطة المنتجين الأكثر كفاءة والأكثر قدرة على المنافسة ، وقد تعاظم حجم المشروعات من خلال عمليات المنافسة والطرد هذه وتعاظم حجم الأعمال لأن المشروعات الأكثر كفاءة أصبحت قادرة على أن تشتري وتضم المشروعات الأقل كفاءة ، وبحكم التطور التكنولوجي السريع والمتعاظم تعاظمت قيمة الاستثمارات اللازمة للمشروعات الانتاجية ونتيجة لذلك انهار الأساس التنافسي الذي قامت عليه العلاقات الانتاجية الرأسمالية المبكرة ، وحل محلها في أواخر القرن التاسع عشر العلاقات الاحتكارية حيث ائتلف الرأسماليون في كل نشاط انتاجي أو قطاع اقتصادي ، وتم الاتفاق في كل مكان على أن يحترم كل من العمالقة الباقين مصالح الآخر وأن يضعوا أسعاراً احتكارية من أجل الحفاظ على مصالحهم المشتركة .

ويذهب بعض المحللين الراديكاليين إلى أن هذا الشكل يمكن أن يسمى بالرأسمالية الاحتكارية البسيطة الذي ظل مسيطراً منذ حوالى عام ١٨٩٠ حتى حوالى الثلاثينيات من هذا القرن في انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية . لقد ظهر هذا الشكل الاحتكاري مسيطراً على المجال الاقتصادي ، في الوقت الذي كانت تلعب فيه الدولة دوراً محدوداً وإن كان أكثر أهمية بدرجة بسيطة من ذلك الدور الذي كانت تلعبه ابان الرأسمالية

التنافسية لقد كان دورها مركزاً حول حماية القانون والنظام ، والمحافظة على استمرار الانتاج من خلال تأمين الطبقة العاملة وتدعيم العلاقات بين الرأسماليين .

ويرى هؤلاء المحللون أنه بالرغم من أن الدولة قد بدأت في هذه المرحلة في ممارسة بعض الوظائف التنظيمية الهامة ، لكنها ـ في أغلب المجالات تركت حرية العمل للقوانين الطبيعية للرأسمالية الاحتكارية مما أدى إلى أسوأ حالة كساد عرفها المجتمع الرأسمالي الاحتكاري في الثلاثينيات ، ويذهب هؤلاء المحللون إلى أن بلداناً مثل انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية قد بدأت منذ هذه اللحظة في تأسيس ما يسمونه برأسمالية الدولة الاحتكارية . . State monopoly capitalism وهو نموذج ينهض على ذات الأساس الاقتصادي للرأسمالية الاحتكارية البسيطة لكنه يختلف عنها في جانبين أساسيين ، يتمثل الجانب الأول في أن الدولة تلعب دوراً مركزياً في تنظيم الشئون الاقتصادية لصالح الطبقة الرأسمالية ككل ، فهي تحدد معدلات الفائدة ، ومعدلات التبادل ومعدل البطالة وتحاول وضع معدل للنمو ، وتنظم الأجور والأسعار وربما لجأت بشكل مباشر ، وحينما تستدعي الضرورة ذلك إلى تشغيل وادارة قطاعات انتاجية قد تكون غير مربحة لكنها ضرورية للاقتصاد الرأسمالي ككل ، أما الجانب الثاني فإنه يتمثل في تشجيع الاتحادات والنقابات بوصفها ميكانزمات ذات أهمية متزايدة في ضبط العمل والاشراف عليه وتأمينه من خلال تطوير نظم المساومة الجماعية واشراك العمال من خلال النقابات والاتحادات في تحديد ظروف العمل ، وتنظيم عمليات الاضراب ومحاولة التغلب عليها وغير ذلك ، مما يؤدي في نهاية الأمر إلى شكل من أشكال التوازن الاجتماعي بين المشاركين في الانتاج الرأسمالي ، من خلال تطوير شرائح بيروقراطية من العمال تسيطر على الاتحادات والنقابات .

ويذهب الراديكاليون إلى أن هذين الابتكارين للرأسمالية الاحتكارية الناضجة قد أديا إلى تحري العمليات الاقتصادية الرأسمالية بأسلوب أكثر يسراً وليونة عن ذي قبل ، ومن ثم يرون أن أسلوب الانتاج الراهن في كافة الدول الرأسمالية المتقدمة هو رأسمالية الدولة الاحتكارية .

ثانياً :

ب : محاولات متميزة للتحليل الاقتصادي الاجتماعي (أسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعي) .

يمكن أن نعرض نظرية « سمير أمين » في أسلوب الانتاج والتكوين الاجتماعي ، بوصفها ممثلة للجدل العالمي الراهن حول الانساق الاقتصادية التاريخية الكبرى ، وهي النظرية التي عرضها في مؤلفه الذي نشر باللغة الفرنسية في عالم **١٩٧٣** بعنوان « التطور اللامتكافىء». وتتميز هذه النظرية من حيث الشكل بوضوح العرض إذا ما قارناها بصعوبة القضايا النظرية والمنهجية التي تثيرها مدرسة آلتوسير Althusser في قراءتها لماركس والجدل الذي تثيره حول القضايا الماركسية الأساسية ، أما الخاصية الموضوعية المميزة لهذه النظرية فتتمثل في أنها تنفصل بشكل راديكالي عن تراث « المركزية الأوروبية » وهو التراث الذي تحفل به معظم نظريات النمو الاقتصادي والاجتماعي ، وتستند هذه النظرية في عرضها للانساق التاريخية الكبرى للتطور الاقتصادي إلى تصورين محددين عن « أسلوب الانتاج » و« التكوين الاجتماعي » .

يذهب « سمير أمين » إلى أن مفهوم أسلوب الانتاج mode of production.. مفهوم نظري مجرد يستخدم كأداة نظرية للتحليل التاريخي ، ولا ينطوي على سياق تاريخي منظم وحظي (وهنا يختلف عن الماركسية الارثوذكسية) . ويميز بين خمسة أساليب انتاجية على النحو التالي : -

١ ـ أسلوب انتاج الجماعية البدائية Primitive Communal mode of Production

وهو الأسلوب الانتاجي السابق على كافة الأساليب الأخرى وهو يعادل ما يسمى « بالشيوعية البدائية » لكنه ينطوي على عنصر جنيني للتباين الطبقي .

٢ ـ أسلوب الانتاج الخراجي Tributary Mocle of Production

وهو الأسلوب الذي يضيف إلى الجماعات القروية البدائية المستمرة في الوجود من خلال اقتصادها الطبيعي أو المعيشي جهازاً اجتماعياً وسياسياً (الدولة) لاستغلال هذه الجماعات ، يقوم على أساس الاستيلاء على الفائض الاقتصادي في شكل خراج وضرائب واتاوات (معادل لمجتمع الاستبداد الشرقي أو النمط الآسيوي للانتاج) ويعتقد سمير أمين أن هذا الأسلوب الانتاجي كان الأوسع انتشاراً في المجتمعات الطبقية قبل الرأسمالية ، ويميز بين الأشكال المبكرة التي اتخذها هذا الأسلوب ، وبين الأشكال الأكثر تطوراً له والتي تتميز بانحلال وتفكك الجماعة القروية وفقدانها لملكيتها المشتركة للأرض لصالح السادة الاقطاعيين ، بينما تظل الجماعة مستمرة في البقاء بوصفها جماعة من الأسر تمثل وحدات انتاجية وتحافظ على نظامها الطبيعي في تقسيم العمل وحقوق انتفاعها (أي أسلوب الانتاج الاقطاعي) . أي أن أسلوب الانتاج الخراجي يمكن أن يتطور تحت بعض الشروط لكي يصبح اقطاعاً ، فالاقطاع هو تطور هامشي لأسلوب الانتاج الخراجي .

٣ ـ أسلوب الانتاج القائم على ملكية العبيد Sloune-Ownig M.P.

٤ ـ أسلوب الانتاج السلعي البسيط Simple Commodity M.P.

٥ ـ أسلوب الانتاج الرأسمالي Capitalist M.P.

١ ـ ويذهب سمير أمين إلى أن أساليب الانتاج الجماعية البدائية هي

أول الأساليب التي أرست أسس التمايز الطبقي الجنيني ، وهي التي حققت التحول من الشيوعية البدائية ، أو حققت هذا التحول من خلال تقسيم العمل وانتاج الفائض ولما كان التحول من السلبي (المجتمع اللاطبقي) إلى الايجابي (المجتمع الطبقي) بطيئاً وتدريجياً ، فقد كانت أساليب الانتاج الجماعية عديدة ومتنوعة ، ومحكومة بالظروف الطبيعية ، لكن جميع الأساليب الانتاجية البدائية كانت تتسم بالخصائص التالية : -

(أ) يقوم تنظيم العمل على أساس فردي من ناحية (الأسرة النووية) وعلى أساس جماعي من ناحية اخرى (العائلة أو العشيرة أو القرية) حيث تبقى وسيلة العمل الأساسية وهي الأرض ملكية جماعية للعشيرة ويكون استعمالها واستغلالها حراً ومتاحاً لجميع أفراد العشيرة وفقاً لقواعد دقيقة قائمة عادة على الأساس القرابي .

(ب) عدم وجود تبادل سلعي .

(جـ) ويرتبط بذلك أن توزيع الانتاج داخل الجماعة يتم وفقاً لقواعد مرتبطة أشد الارتباط بالتنظيم القرابي . ولا تقوم العلاقة بالأرض - بالضرورة على أساس المساواة التامة بين كل عضو من أعضاء هذه المجتمعات ، لقد كان ذلك هو الحال في الجماعات الأكثر بدائية ، لكن هذه العلاقة بالأرض تتخذ شكلاً هرمياً في الجماعات الأخرى الأكثر تقدماً حيث تستمتع بعض العشائر والعائلات بقطع من الأرض أكثر خصوبة أو أفضل موقعاً أو أوسع مساحة . لقد كانت هذه المرحلة هي التي شهدت تمييزاً جنينياً بين الطبقات (تمييز في طور التكوين) وتتصل هذه الخاصية أيضاً بالتنظيم الهرمي للسلطة السياسية والدينية اتصالاً وثيقاً . وقد كانت افريقيا السوداء مسرحاً لمثل هذه الأساليب الانتاجية حيث عرفت بعض مجتمعاتها البدائية عنصراً طفيفاً من التمييز الهرمي مثل منطقة « البانتو » بينما كانت تقوم جماعات أخرى على أساس عدم المساواة بشكل واضح كما هو الحال عند « التدكلورز » في

وادي السنغال والأشانتي في غانا والهوسا في شمال نيجيريا . . الخ ، لكن الفلاح في كافة هذه المجتمعات يتمتع بحق استغلال الأرض لمجرد انتسابه للعشيرة ، ولذلك يستحيل ان يتحول مثل هذا الفلاح إلى « بروليتاري » وهي العملية التي تعني انفصال المنتج المباشر عن وسائله في الانتاج .

٢ ـ ويتميز أسلوب الانتاج الخراجي بانقسام المجتمع الى طبقتين أساسيتين ، الفلاحون الذين يعيشون في جماعات محلية (القرى) والطبقة الحاكمة التي تحتكر وظائف التنظيم السياسي للمجتمع وتفرض على الجماعات الزراعية « خراجاً » في شكل غير سلعي (عيني) ويتجه هذا الاسلوب الانتاجي في أشكاله المتقدمة وباستمرار إلى أن يصبح أسلوباً اقطاعياً حيث تحل الجماعة الحاكمة محل الجماعة المحلية في الملكية المباشرة الشاملة للأرض .

وأسلوب الانتاج الخراجي هو الذي خلق غالباً الأسلوب الانتاجي الجماعي البدائي . لقد كان الأسلوب الخراجي ـ كقاعدة ـ هو الشكل الأساسي لكافة حضارات ما قبل الرأسمالية ، وهو أسلوب ينطوي على تناقض متمثل في الوجود المستمر للجماعات المحلية المشتركة ، ونفي هذه الجماعات بواسطة الدولة ، وهو يتسم نتيجة لذلك بالاختلاط بين الطبقة العليا التي تستملك الفائض الاقتصادي والدولة التي تسيطر سياسياً . ويعتقد سمير أمين أن هذا هو الاسلوب الذي أطلق عليه خطأ اسلوب الانتاج الآسيوي أو الاستبداد الشرقي ، فهو ليس آسيوياً لأنه قد ظهر في قارات أربع ، في آسيا في الصين والهند والهند الصينية وبلاد ما بين النهرين وآسيا في العصور الكلاسيكية وفي أفريقيا في مصر وأفريقيا السوداء وفي أوروبا (مجتمعات ما قبل الكلاسيكية في كريت واترروريا (طرواده) وفي أمريكا الهندية قبل الكولمبية لدا الآنكا والأزتكس .

ويظهر اسلوب الانتاج الاقطاعي Feudal M.P. بوصفه تطوراً هامشياً

أو تخومياً لاسلوب الانتاج الخراجي حين تتدهور الجماعة المحلية وتختل بسبب فقدانها للملكية المباشرة للأرض لصالح السادة الاقطاعيين ، فالتكوين الاجتماعي الخراجي اذن هو التكوين المركزي .Central بينما تظهر التكوينات الاقطاعية كتكوينات هامشية أو محيطية Peripheral . وينطوي اسلوب الانتاج الاقطاعي على الخصائص التالية : ـ

(أ) انقسام المجتمع الى طبقتين ، ملاك الأرض الاقطاعيين والأقنان .

(ب) يستملك الملاك الفائض الاقتصادي بوصفه حقاً ووجبات عينية Dues وليس من خلال العلاقات السلعية .

(جـ) عدم وجود تبادل سلعي داخل الاقطاعية وهي الخلية الأولى في هذا المجتمع .

ويتلقى هذا الاسلوب الانتاجي التفكك والانحلال اذا رأى السيد الاقطاعي لأي سبب من الأسباب أن يتخلص من قسم من المنتفعين المنتجين وأن يحرر القنانة ، أو يحول الاقنان إلى عمال مأجورين (وكان ذلك واحداً من الأسباب الأساسية التي أدت الى انهيار الاقطاع وظهور الرأسمالية على نحو ما أشرنا سابقاً) . ويستحيل مثل هذا التفكك والانحلال في اسلوب الانتاج الخراجي وذلك بسبب الحق الطبيعي الأساسي للانتفاع بالأرض الذي يتمتع به كل فلاح ينتمي إلى الجماعة المحلية .

٣ ـ اما اسلوب الانتاج القائم على ملكية العبيد ، فانه يحول العامل بوصفه عبداً إلى وسيلة أساسية في الانتاج ، وقد يتم تداول انتاج هذا العبد في عملية التداول غير السلعية الخاصة بالجماعة كما كان الحال في العبودية اليونانية . لكن اسلوب الانتاج العبودي بشكل عام يمثل عنصراً ثانوياً ومحيطياً بالنسبة للاساليب الانتاجية الاخرى ، ولم يعرف كأسلوب انتاجي مسيطر الا في حالة تاريخية استثنائية فقط .

٤ ـ أما اسلوب الانتاج السلعي البسيط فهو يتسم ـ في حالته النقية ـ بالمساواة بين المنتجين الصغار الاحرار ، وتنظيم التبادل السلعي بينهم وليس ثمة مجتمع قام على أساس سيطرة هذا الاسلوب الانتاجي ، لكنه يوجد كحالة انتقالية وبشكل محيطي وهامشي في ظروف تاريخية محددة ، ويصبح مسيطراً فقط في مواقف تاريخية استثنائية (كما كان الحال في نيوانجلند من ١٦٠٠ ـ ١٧٥٠ وجنوب أفريقيا من ١٦٠٠ ـ ١٨٨٠ وكذلك في استراليا ونيوزيلندة فيما قبل تطورها الرأسمالي المستقل .

ومن النتائج البالغة الاهمية التي ينتهي اليها سمير أمين ان ليس ثمة اسلوب انتاجي قد وجد بشكل نقي ومستقل ، اذ ان المجتمعات التي عرفت تاريخياً ، هي في حقيقة الأمر تكوينات اجتماعية Social for mations.. تنطوي على تشكيلة من الأساليب الانتاجية المختلفة ، وترتبط فيما بينها بعلاقات تجارية بعيدة المدى Long-distance trade.. .

بأسلوب آخر التكوينات الاجتماعية هي حقيقة تاريخية ، وهي تنتظم في بنيات تتسم باسلوب انتاجي مسيطر ومجموعة اخرى متداخلة ومنفصلة من الأساليب الانتاجية تلتف حول هذا الاسلوب المسيطر ، وبهذا المعنى تعد كافة مجتمعات ما قبل الرأسمالية تكوينات اجتماعية تنطوي على نفس العناصر وتتسم بالسمات التالية : ـ

١ ـ سيطرة اسلوب الانتاج الخراجي أو الجماعي .
٢ ـ وجود علاقات سلعية بسيطة وفي اطار محدود .
٣ ـ وجود علاقات تجارية بعيدة المدى .

ولا تعد التجارة البعيدة المدى اسلوباً انتاجياً ، لكنها طريقة للاتصال والارتباط بين التكوينات الاجتماعية المستقلة ، وذلك هو الفرق بينها وبين التجارة داخل تكوين اجتماعي وهي التي تتكون من خلال المبادلات السلعية

المماثلة للاساليب السلعية البسيطة او العبودية ، لكن التجارة الداخلية يمكن أيضاً ان تكون امتداداً للتجارة البعيدة المدى .

وتلعب التجارة البعيدة المدى دوراً حاسماً حين يكون الفائض الذي تنتزعه الطبقات المسيطرة من المنتجين محدوداً بسبب ظروف القوى المنتجة أو الظروف الطبيعية ، وفي هذه الحالة تسمح التجارة مع الخارج هذه بانتقال جزء من الفائض الاقتصادي من مجتمع إلى آخر ، وقد يكون ذلك حيوياً بالنسبة للمجتمع الذي يفيد من هذا الانتقال ، وهو قد يشكل القاعدة الاساسية للثروة والسلطة بالنسبة لطبقاته الحاكمة ، أي أن حضارة معينة يمكن ان تعتمد كلياً على هذه التجارة البعيدة ، وبالتالي فان أي تحول يطرأ على ظروف هذه التجارة يمكن ان يصيب هذه الحضارة بالدمار والهلاك ، أو على العكس يمكن أن يؤدي الى ازدهارها ، وذلك دون أي تدهور أو تقدم ملموس في القوى الانتاجية .

ان تحليل التكوينات الاجتماعية (المجتمعات) الواقعية ينبغي أن ينطلق اذن من تحليل الطرق التي يتم بواسطتها تكون الفائض الاقتصادي في هذه التكوينات ، والطرق التي يتم بها انتقال هذا الفائض إلى تكوينات اجتماعية اخرى ، وكذلك التوزيع الداخلي لهذا الفائض بين الجماعات المختلفة (الطبقات والمجموعات الاجتماعية) فالشرط الضروري والحقيقي لوجود التكوينات الاجتماعية الطبقية انما يتمثل في تطور القوى المنتجة ، وما يترتب على ذلك من تطور مستوى تقسيم العمل ، وما اذا كان ذلك كافياً لانتاج فائض أم لا ، بأسلوب آخر امكانية تجاوز الانتاج لمتطلبات الاستهلاك الضروري لتجديد قوى العمل .

ويتخذ الفائض الاقتصادي أشكالاً متعددة في الاساليب الانتاجية المختلفة ، فهو في الأشكال غير السلعية كالاسلوب الخراجي يتخذ شكل الريع العيني ، وقد يتخذ أشكالاً سلعية وفي هذه الحالة يمكن استخدام مفهوم فائض القيمة Surplns value .

وفي اطار اسلوب الانتاج الرأسمالي يكون الربح هو الشكل المحدد لفائض القيمة حينما يتم توزيعه حسب نسب رأس المال المستثمر .

ولما كان التكوين الاجتماعي مركباً ينتظم حول أساليب انتاجية متعددة فان الفائض في هذا التكوين يصبح غير متجانس ذلك لأنه قد جمع من خلال فوائض ذات أصول مختلفة ، ومن ثم فانه من الأهمية بمكان اذا كنا بصدد دراسة تكوين اجتماعي . معرفة الاسلوب الانتاجي المسيطر ومن ثم الشكل المسيطر للفائض ، وهنا تظهر الحاجة الى معرفة طبيعية الفائض الذي يعيش عليه المجتمع والذي ينتجه لنفسه ، والى اي مدى يعتمد مثل هذا المجتمع على فائض تم نقله من مجتمعات اخرى او الاهمية النسبية للتجارة بعيدة المدى ، ومن الأهمية بمكان كذلك معرفة طريقة وشكل توزيع هذا الفائض بين الطبقات الاجتماعية التي يمكن تحديدها من خلال علاقاتها بالاساليب الانتاجية المختلفة التي تشكل هذا التكوين الاجتماعي ، وكذلك تحديد المجموعات الاجتماعية التي ترتبط في وجودها بالطرق المختلفة للتفاعل بين الاساليب الانتاجية المختلفة والمتشابكة في الوقت ذاته .

يشير مفهوم التكوين الاجتماعي اذن الى واقع تاريخي ، ويؤكد سمير أمين أن ذلك لا يعني ان ثمة سياق موحد للتكوينات الاجتماعية ، لكنه يمكن القول أن الخطوط الاكثر شيوعاً للتطور الاقتصادي الاجتماعي تشير الى انه قد ظهرت اولاً سلسلة من التكوينات الجماعية البدائية ، ثم سلسلة من التكوينات الخراجية ، وهناك خط هامشي وثانوي للتطور يتمثل في تتابع ظهور تكوينات جماعية ثم تكوينات اقطاعية (وهي تشكيلة حدية أو هامشية بالنسبة لمجموعة التكوينات الخراجية) وهي تتمتع بعنصر سلعي قوي داخلها (السلع العبودية او السلع البسيطة غير العبودية) ، ويظهر هذا الشكل العبودي كشكل محيطي وهامشي بالنسبة لخط التطور الجماعي ـ الاقطاعي . وفي مسيرة التطور هذه (الاقطاعية) تصبح القوى المنتجة في حالة صراع مع

العلاقات الاجتماعية الانتاجية وتكون النتيجة هي اسلوب الانتاج الرأسمالي. وتتميز التكوينات الاجتماعية ، الرأسمالية جميعاً بسيطرة اسلوب الانتاج الرأسمالي حيث تصبح كافة المنتجات « سلعاً » على خلاف كافة الاساليب الانتاجية قبل الرأسمالية حيث لم تكن وسائل البقاء موضوعاً للتبادل السلعي ، ولذلك فانه يمكن تطبيق مفهوم « الاقتصاد المعيشي » Sulesitence Economy.. على التكوينات الاجتماعية قبل الرأسمالية حيث كان الفائض يتداول في شكل غير سلعي (خراج أو ريع عيني) .

وهناك فارق أكثر أهمية من ذلك بين التكوين الرأسمالي والتكوينات السابقة على الرأسمالية وحيث كانت هذه الاخيرة تتميز بتعايش مستقر لأساليب انتاجية مختلفة ترتبط ببعضها البعض وتنتظم بشكل هرمي ، أما في التكوين الرأسمالي ، أو في المرحلة الرأسمالية فان اسلوب الانتاج الرأسمالي يتجه الى ان يكون اسلوباً شاملاً وحيداً ، فهو يحطم كافة الاساليب الاخرى السابقة على الرأسمالية من خلال توسيع السوق الداخلية وتعميقها ، لكن ذلك ينطبق على التكوينات الرأسمالية المركزية (المجتمعات الرأسمالية المتقدمة) ولا ينطبق على الرأسمالية المحيطة (مجتمعات العالم الثالث التي تتكامل مع السوق الرأسمالية العالمية) فهو في الاخيرة يخضع الاساليب الاخرى ويجعلها تابعة له دون ان يحطمها تحطيماً فورياً كاملاً . وتظهر سيطرة اسلوب الانتاج الرأسمالي أيضاً على نطاق آخر حين يكون نظاماً عالمياً تنتظم حوله كافة التكوينات سواء كانت مركزية أو محيطية مشكلة نظاماً واحداً يتخذ شكلاً هرمياً .

ويلقي تحليل التكوين الاجتماعي ، الذي يعني الكشف عن مشكلات تولد الفائض الاقتصادي ودورته، الضوء على قضية الطبقات والمجموعات الاجتماعية ، فكل اسلوب انتاجي طبقي يفرز زوجاً من الطبقات الاجتماعية ، ويمكن اضافة طبقة من التجار اذا كان التداول يتم في شكل سلعي . أما حينما يتم التداول في شكل غير سلعي فان الطبقة المسيطرة في

اسلوب معين هي التي تؤدي وظيفة تداول الفائض من خلال وسائل تختلف باختلاف الاساليب الانتاجية .

وطالما أن التكوين الاجتماعي يضم مجموعة من الاساليب الانتاجية (فيما عدا الرأسمالية المركزية) فان كل مجتمع في حقيقة الأمر ينطوي على مجموعة معقدة من الطبقات والمجموعات ، وليس مجرد طبقتين ، فالمجتمع الاقطاعي الأوروبي مثلاً كان يتكون من الملاك الاقطاعيين والفلاحين الاقنان والفلاحين الاحرار والحرفيين المنتجين للسلع البسيطة والتجار ، وفي الحضارات أو التكوينات الخراجية كالصين الامبراطورية مثلاً نجد البلاط الامبراطوري وكبار موظفي الدولة والفلاحين الجماعيين والحرفيين الصغار الاحرار والحرفيين المأجورين العاملين في مشروعات للانتاج السلعي والتجار . وفي التكوين العبودي القديم نجد ملاك العبيد والعبيد والفلاحين الصغار الاحرار والفلاحين الجماعيين والتجار وهكذا .

ثالثاً : انماط التطور الاقتصادي ، والنظم الاقتصادية في العالم الثالث :

جرت وتجري محاولات عديدة لتحليل النظم الاقتصادية وانماط التطور الاقتصادي في العالم الثالث ، مستخدمة توجيهات نظرية متعددة ، ففي مؤلف بعنوان « التراكم على نطاق عالمي » الذي نشر بالفرنسية عام ١٩٧٠ يصف سمير أمين البنية الاقتصادية الاجتماعية ونمط التطور في العالم الثالث بأنه رأسمالية محيطية أو هامشية أو تابعة ـ Peripheric Capit alism... ، وهي رأسمالية تختلف عما يصفه بالتطور الرأسمالي المركزي الذاتي في الغرب Autocentric ، وذلك بالنظر إلى اختلاف اساليب تجديد الانتاج الاجتماعي modes of social Repro du-Ction. ، في المتربولات الرأسمالية عنها في المحيطات أو التوابع أو التخدم ، ففي المتربولات (الرأسمالية الغربية المتقدمة) هناك توازن مدعم ومستمر بين انتاج سلع الاستهلاك الجماهيري ، وبين التوسع المستمر في وسائل الانتاج من خلال عملية التحديث الدائبة

للآلات والمعدات مما يميز المجتمع الرأسمالي المتربولي بالتجانس البنائي الذي يعد الخاصية الجوهرية للرأسمالية المركزية . أما النظام الاجتماعي في المحيط أو التوابع (بلدان العالم الثالث المتكاملة مع السوق الرأسمالية العالمية) ، فانه يفتقر تماماً إلى مثل هذه العلاقة المتوازنة حيث يتسم تطور رأس المال وتدفقه بالطابع الخارجي من خلال تصدير المواد الخام والمواد الغذائية من ناحية واستيراد سلع الاستهلاك الترفي والمظهري للطبقات الوسطى والعليا من ناحية اخرى . وتهيء البنية الاجتماعية لمجتمعات المحيط كافة الوسائل الاقتصادية وغير الاقتصادية لاستنزاف قوى العمل الرخيصة واستغلالها في قطاع التصدير ، وهي القوى التي تعد ـ المبرر الأساسي لامكانية وجود هذا القطاع الاقتصادي الحديث ، وبحيث تصبح وظيفة الدولة والطبقات المسيطرة متمثلة في العمل على تحديد أجور العمل إلى أدنى حد تسمح به الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ويمكن تلخيص نموذج سمير أمين النظري في تشخيص البنية الاقتصادية الاجتماعية في العالم الثالث أو المجتمعات المحيطية على حد تعبيره في العناصر التالية :

١ ـ اختفاء العلاقة المتوازنة بين الأجر وتطور القوى المنتجة اللازمة لرأس المال المتربولي (في القطاع الحديث المرتبط برأس المال الأجنبي) في الوقت الذي تظهر فيه الحاجة إلى الابقاء على تخلف القوى المنتجة في القطاعات الاقتصادية القديمة أو التقليدية ، لأن هذا التخلف هو الشرط الضروري لانتاج العمل الرخيص الذي يمكن استغلاله في قطاع التصدير المرتبط برأس المال المتربولي .

٢ ـ تحدد قوى العمل الرخيصة من ناحية والتخلف في قطاع الانتاج التقليدي من ناحية اخرى حدود السوق الداخلية التي لا تستطيع آنئذ أن تجذب سوى جزء محدود من رأسمال ، وبالنظر إلى مرحلة تاريخية معينة من التطور يمكن ان تنمو سوق داخلية للمنتجات الصناعية يحكمها بطبيعة الحال الطلب على سلع الاستهلاك الترفي اللازمة للطبقات المسيطرة التي تلعب دوراً

وسيطاً في خفض أجور العمل كأغنياء الفلاحين والتجار وبورجوازية الدولة .

٣ ـ وتحت ضغط مطالب تلك الطبقات الوسطى والعليا يبدأ التصنيع في هذه المجتمعات من النهاية ، من خلال المبادلات الاستيرادية ، انه يبدأ بمنتجات تتطابق مع أكثر مراحل التصنيع تطوراً في الرأسمالية المركزية كالسيارات والثلاجات وأجهزة التكييف وغير ذلك حيث يتم تكديس رأس المال والمصادر النادرة التي من أهمها العمل الماهر لانتاج سلع الاستهلاك الترفي ، مما يؤدي إلى تجاهل السلع التي يتطلبها الاستهلاك الجماهيري ، ويصبح مجال انتاج الاستهلاك الجماهيري عاجزاً عن جذب المصادر المالية والبشرية وعاجزاً بالتالي عن تطوير الطلب على منتجاته ، ولذلك نادراً ما يطرأ تحديث على وسائل الانتاج في هذا القطاع ، ويؤدي ذلك كله الى ركود الانتاج اللازم للغذاء وانعدام فرص التطور الزراعي .

٤ ـ يؤدي الانهيار التدريجي والحثيث لأنماط الانتاج والاستهلاك السابقة على الرأسمالية الى كل من الافقار النسبي كما تعكسه معدلات النمو المختلفة بين البلدان المتربولية ، والمحيطية، والافقار المطلق كما يتضح في ظاهرة تهميش الجماهير (أي طردها خارج نظم الانتاج القديمة) واعادة اخضاعها للأشكال القديمة والحديثة للانتاج المعيشي أو انتاج الكفاف سواء كانت في الريف أو الحضر .

٥ ـ ان العلاقات الاجتماعية الاقتصادية والبنية الاجتماعية الاقتصادية في العالم الثالث، بنية رأسمالية محيطية تابعة ، وطالما ان مجتمعاً قد أصبح معتمداً ، وكرس ظروفه لخدمة رأس المال المتربولي من خلال تقديم قوى العمل الرخيصة فانه يفقد طابعه التقليدي قبل الرأسمالي ، بغض النظر عن العلاقات الانتاجية الفعلية التي يحافظ على استمرارها في الوجود .

ويميز الكتاب الهنود والباكستانيون مثل « باناجي ، وحمزه علوي وغيرهما» في معرض مناقشتهم للتطور الاجتماعي الاقتصادي في الهند بين تكامل منطقة

معينة في سوق عالمية يحكمها اسلوب الانتاج الرأسمالي وعملية الزرع المحلي لاسلوب الانتاج الرأسمالي ذاته ، هذا التمييز يمكن ان يتم فقط انطلاقاً من نظرية في الاستعمار تنبني على أساس رفض تشخيص مجتمعات العالم الثالث بوصفها مجتمعات اقطاعية أو قبل رأسمالية ، بل ان الفكرة الاساسية التي تنهض عليها هذه النظرية هي ان الاستعمار وأنماط التطور التي فرضها وما زال يفرضها في عصر ما بعد الاستعمار ينبغي ان تفهم وتحلل في ضوء أسلوب انتاجي خاص ليس بالاقطاعي ولا بالرأسمالي وان كان يشبههما عند مستويات مختلفة ، ويمكن تلخيص الأفكار الرئيسية التي تنطوي عليها « فكرة « اسلوب انتاج ما بعد الاستعمار » Post-Colo- nial M.P... بوصفه يميز الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في العالم الثالث فيما يلي : ـ

١ ـ يميز باناجي عند مستوى نظري معين بين فكرتي علاقات الانتاج وأشكال الاستغلال ، حيث ينبغي التمييز على سبيل المثال بين القنانة والعبودية من ناحية ، وأشكال ملكية الأرض من ناحية أخرى ، وبين الرأسمالية من ناحية ، وعلاقة رأس المال بالعمل المأجور من ناحية أخرى ذلك لأن هذه العلاقة قد تحولت الى علاقة انتاج رأسمالية في ظل ظروف تاريخية محددة (ظروف الاستعمار)، ووفقا لذلك فليس هناك ما يمنع من أن ينطوي أسلوب الانتاج الواحد على تشكيلة من علاقات الاستغلال فالعبودية والقنانة والعمل المأجور وما الى ذلك يمكن ان تتعايش معا في اطار أسلوب انتاجي واحد .

٢ ـ ان أسلوب انتاج ما بعد الاستعمار ، وعلى خلاف الأساليب الانتاجية الأخرى يمكن أن يظهر الى حيز الوجود فقط ضمن اطار الانتاج الرأسمالي الواسع النطاق .

٣ ـ يفتح الاستعمار في عصرنا الراهن ومن خلال التبادل والتداول جميع الطرق لاستنزاف رأس المال من العالم الثالث وينقل اليه ضغوط التراكم

المتربولي دون اثارة او تشجيع أي توسع مطابق في القوى الانتاجية .

٤ ـ يحدد هذا المنطق استراتيجية أسلوب الانتاج الذي جرى ويجري عرضه في العالم الثالث والذي يتمثل في اختزال عملية الانتاج الى أقصى استغلال مكثف للعمل .

٥ ـ تؤدي هذه العمليات ونتائجها ، بالاضافة الى سيطرة أشكال الاستثمار غير الانتاجية كالأعمال التجارية والمصرفية (التسليف والقروض بصفة خاصة) الى نمو تصنيع معوق ومشوه ومتخاذل واغراق السوق الداخلية بالسلع المستوردة بما لها من طابع معوق ، واعتماد التراكم على قطاع السلع الأولية التي تتهددها دائما الأزمات والعلاقات التجارية غير المتكافئة .

٦ ـأما في القطاع الزراعي في العالم الثالث فيعاد فرض التوسع في الملكية شبه الاقطاعية ودعمها بأشكالها المتنوعة من العمل المقيد (غير الحر تماماً) ويصبح القرويون مرتبطين بالسوق العالمية بوصفهم منتجين للسلع الأولية ، ومقيدين في الوقت ذاته بأسلوب الاستغلال قبل الرأسمالي الرئيسي المتمثل في دفع الخراج والواجبات والضرائب المتنوعة لحكوماتهم .

وتتخذ هذه السيطرة شبه الاقطاعية شكلين من أشكال الاقتصاد الزراعي ، في الشكل الأول نجد جماهير الفلاحين المعوزين يحاولون الاستمرار في انتاج معيشي (انتاج كاف) Sulesistence من تربة محدودة الخصوبة ، مستخدمين أدوات انتاج بدائية ، بينما نجد في الشكل الثاني الملكيات الكبيرة التي يعمل عليها اما المستأجرون الذين يرتبطون بالأرض بأشكال متنوعة من العلاقات الايجارية ، أو العمال الريفيين المأجورين ، ومن ناحية ثالثة يؤدي تغلغل رأس المال من ناحية والتخلف من ناحية اخرى الى ظهور فلاحين متوسطين نشطين يمكن أن يظهر من بينهم نمط الرأسمالية الفلاحية .

ويذهب المفكرون المرتبطون بالتراث البنيوي الماركسي الفرنسي الى

تشخيص البنية الاقتصادية الاجتماعية في العالم الثالث في ضوء فكرة « تمفصل أساليب الانتاج » ..Articulation of Modes of Production وفي اطار هذه الفكرة يمكن فهم التاريخ الاستعماري وأنماط التطور الاقتصادي الاجتماعي التي فرضها بوصفه تاريخ الانحلال البطيء لأسلوب انتاج ما قبل الرأسمالية والتوسع الحثيث لأسلوب انتاج رأسمالي وليد ، بحيث يمكن تتبع جذور التخلف الراهنة في ظروف الركود الغامضة في المساحات التي تفصل بين أسلوبي الانتاج المتواجدين معا في الوقت ذاته .

لقد أضحت نظرية تمفصل أساليب الانتاج جذابة ومشوقة للمهتمين بتحليل المركب التاريخي لمرحلة الاستعمار ، حيث وجدت تشكيلة غير محدودة من العلاقات الاستغلالية تنطوي على العبودية مروراً بأشكال متعددة للقنانة إلى الأشكال القديمة والحديثة للعمل المأجور ، وحيث تتعدد العلاقات الاستغلالية وتتعايش نجد تعايشاً للنقود والسلعة والاقتصاد المعيشي ، ويمكن لهذه الأشكال جميعا ان تتكامل في اطار التداول التجاري . تشير هذه النظرية اذن الى ظاهرة التنوع أو اللاتجانس البنائي لأساليب انتاجية مختلفة تتداخل وتتشابك وتتعايش تحت سيطرة الرأسمالية . ومن الجدير بالذكر أن « سمير أمين » قد تحول الى هذه النظرية في مؤلفه « التطور اللامتكافىء » .

مراجع وهوامش

في المصنفات التقليدية للنظم الاقتصادية والتطور الاقتصادي راجع ما يلي : -

1 — Service, E.R., Profiles in Elhnology, N.Y. Harper and Row, 1963 pp. 3- 25.

2 — Coldschmidt, Waltir, Man's Way, N.Y. Holt, Rinehart and Winston, 1959.

3 — Strayer, J.R. et al, The main strcam of Civilezation, N.Y. Harcourt Brace Janovich 1969.

حول المجتمع البدائي راجع ما يلي : -

1 — Childe, V. Gordon. Social Evolution, N.Y. Meridian 1951.

2 — Engels, Frederick. The Origin of the Family, Private Property and the State, N.Y. International Publishers, 1972 (1884).

3 — Harris, Marvin, Culture, Man and Nature N.Y. Crowell, 1971.

حول مجتمعات ما قبل الرأسمالية راجع : -

1 — Anderson, Perry, Lineages of the Absolutist Stale, London: New left Books 1974.

2 — Passages fvom Antiquity to London, New left Books, 1974.

3 — Elkins, Stanley, Slavery, N.Y. universal Library, 1963.

4 — Genovese, Eugene, The Political Econcrmy of slavery, New York: Vintage 1967.

5 — The Workd The slave Holders made N.Y Vintaqe, 1969.

6 — Hindness, Barry, and Hirst Paul, Precapitalest modes of Production London, Routledge and Keqan Paul, 1975.

في تطور الرأسمالية راجع :

1 — Dobb, Maurice, Studies in the Development of Capitalism, N.Y. International Pub. 1963.

2 — Hobsbawm, Eric, The Age of Revolution. N.Y. New American Library, 1962.

3 — Wallerstein, Immanuel, The Modern world system: Copitalist agriculture and the Origin of the Earopean World Economy in the **16th** Century, N.Y. academic 1974.

حول المجتمعات الرأسمالية ، راجع :

1 — Hobsbawm, Eric The Age of Copital: 1848- 75 N.Y. Scribner 1975.

2 — Lenin, V.1 Imperialism: The Highest Stage of capitalism, in selccted Works 3vols. N.Y. International 1967. (17)

3 — Marx. K., Capital, Vol iii N.Y. International 67.

حول مجتمعات العالم الثالث راجع :

1 — Amin, S., Unequal Development, Teans, London, Monthly Review Pren, 1976.

2 — Accumulation on A world scale, N.Y. 1975.

3 — Banaje, «For Atheory of colonial Mode of Prodaction» socialest Register, 1975.

الفصل السابع

نظم التدرج الإجتماعي

ماذا نعني بالتدرج الاجتماعي ؟ : - مدخل تمهيدي

المقصود بالتدرج الاجتماعي هنا هو ظاهرة الاختلاف بين الناس في اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم اختلاف فرصهم في الحياة ، ذلك الاختلاف الذي يرجع الى عوامل اجتماعية أكثر منها عوامل طبيعية أو بيولوجية، ان التدرج الاجتماعي اصطلاح يشير اذن الى ظاهرة التباين الاجتماعي القائمة على أساس أشكال التمييز الاجتماعي المختلفة في توزيع فرص الحياة وخيراتها . وتعني فرص الحياة هذه امكانية الحصول على عائد اجتماعي ما كالصحة وطول العمر والحصول على شهادة جامعية وامتلاك سيارة او منزل او الاصابة بالسل او كسب مليون جنيه في العام او الموت جوعا .

والواقع أن التباين الاجتماعي بهذا المعنى (بمعنى اختلاف الناس في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية ونصيبهم من الفرص الاجتماعية) وهو المتغير الاجتماعي الثابت او الدائم الذي يحدد كل جوانب الحياة الاجتماعية ، انه يحدد المعتقدات الدينية والأذواق والمهن والأنشطة الترويحية والتفضيلات ، والعمر والأمراض وأسباب الوفاة والممارسات الجنسية

وأشكال الاقامة وعادات القراءة وحجم الأسرة ، وكافة الوجوه الأخرى التي تتأثر بالوضع الاجتماعي والاختلافات بين الناس من حيث اوضاعهم الاجتماعية ، ومن هنا تأتي أهمية دراسة التباين الاجتماعي والتدرج الاجتماعي بوصفه العامل الذي يحدد ما يحدث لكل منا في حياته بل بعد مماته (فطقوس الوفاه والجنازة والدفن والمأتم وغير ذلك يتحدد أيضاً بالوضع الاجتماعي كذلك مستقبل أسرة المتوفى) .

ومن الجدير بالذكر أن موضوع التدرج او التباين الاجتماعي هذا يشكل جوهر ما يطلق عليه العلماء الاجتماعيون « البنية الاجتماعية او التركيب الاجتماعي Social structure » .

وبالرغم من أن التباين الاجتماعي قد يتخذ أشكالا متعددة كالتمييز الجنسي (تمييز الرجال عن الاناث) او التمييز العنصري ، أو التمييز الاجتماعي أي التمييز بين الناس ، ليس على أساس الجنس أو العنصر ، وانما على أساس الوضع الاقتصادي والاجتماعي كالملكية أو الدخل أو الطبقة أو المركز الاجتماعي أو القوة ، إلا أننا سنقصر مناقشتنا هنا على الشكل الأخير من التمييز وهو التمييز لاعتبارات اجتماعية ، وهو ما نقصده بالتدرج الاجتماعي . ذلك لأن شكلاً من أشكال التمييز ربما كان مسئولا الى حد كبير ومن منظور تاريخي عن ظهور الأشكال التمييزية الأخرى ، الجنسية والعنصرية ، ومن ثم فهو يعد أهمها جميعا من هذه الزاوية .

يشير التدرج الاجتماعي اذن الى الفروق في الملكية والدخل (الطبقة) والفروق في الهيبة والاحترام (المكانة الاجتماعية) والفروق في القوة والنفوذ . والواقع ان التمييز بين هذه الفروق يتم على المستوى النظري فقط اذ انها تتداخل وتتطابق في الحياة العملية ، لكننا نميز بينها هنا فقط من قبيل التبسيط الضروري للدخول في الموضوع واستيعابه . ومن ثم فاننا نستطيع من الناحية النظرية ايضاً ان نرتب الناس على كل بعد من هذه الأبعاد (الطبقة والهيبة

والقوة) فاذا استطعنا ان نحصر ثروة كل شخص او كل عائلة في حي من الأحياء فاننا نستطيع أن نرتبهم على أساس طبقي فنقول أن الأكثر ثروة مثلا يمثلون طبقة عليا والمتوسطون يحتلون الوضع المتوسط على المقياس بينما نضع الآخرين في الوضع الأدنى ، على أساس كمية الثروة التي تمتلكها كل مجموعة من تلك المجموعات ، ومن الممكن نظرياً أيضا أن نرتب الناس وفقا لمقدار الاحترام والهيبة التي يحظون بها في المجتمع ، وعلى أساس نفوذهم وقوتهم بالرغم من صعوبة قياسها اذا ما قورنت بالطبقة او الثروة ذات الوجود الموضوع المادي . فالهيبة والاحترام لا يمكن عدها واحصائها كالنفود . لكنها في الأعم الأغلب هي أشكال من التقدير الاجتماعي التي يخلعها المجتمع على الأفراد .

كذلك من الصعب قياس القوة الاجتماعية التي نعني بها القدرة على أن يفرض شخص ارادته على الآخرين في المجتمع ، ذلك لأن القوة الاجتماعية تختلف في أشكالها فهي قد تقوم على أساس اقتصادي وغالبا ما يكون الأمر كذلك، بمعنى أن الشخص الذي يتحكم في المصادر الاقتصادية يصبح الأكثر قوة ، كما أنها في بعض الأحيان قد تقوم على أسس دينية أو سياسية أو غيرها .

ومع اعترافنا بصعوبة وخطورة التمييز بين الثروة والهيبة والقوة وتأكيدنا بأن ذلك التمييز هو مجرد تصنيف تبسيطي ، فلنفترض أنه من الممكن قياس ترتيب الناس وفقا للثروة والقوة والهيبة والاحترام في المجتمع . هذا الترتيب الذي يعد جوهر أي نظام من نظم التدرج الاجتماعي .

ويطلق على مجموعة الأفراد المتشابهين في ترتيبهم النسبي في مستوى الثروة والهيبة والقوة اصطلاح شريحة اجتماعية ..Social Stratum أو طبقة اجتماعية .Social Class وعادة ما يميز علماء الاجتماع بين ثلاث طبقات اجتماعية أساسية ، الطبقة الدنيا والطبقة الوسطى والطبقة العليا . بينما

يذهب بعض العلماء الاجتماعيين الى اجراء تمييز أكثر تفصيلا فيقولون مثلا ان كل طبقة من تلك الطبقات تنقسم الى ثلاثة مستويات فهناك طبقة عليا عليا وعليا وسطى وعليا دنيا وهكذا فان البعض الآخر قد لا يتحدث الا عن طبقتين رئيسيتين في كل نظام من نظم التدرج الاجتماعي كالعبيد وملاك العبيد في المجتمع العبودي ، والسادة الاقطاعيين والأقنان في المجتمع الاقطاعي ، والفلاحين وجهاز الدولة في المجتمع الشرقي أو الخراجي والبورجوازية والبروليتاريا أو الطبقة العاملة في المجتمع الصناعي .

ويذهب البعض إلى ان مفهوم الطبقة يشير فقط الى الوضع الاقتصادي بينما يرى معظم علماء الاجتماع أن الطبقة تشير الى الوضع الاقتصادي والترتيب الاجتماعي في الهيبة والنفوذ في الوقت ذاته ، وقد يستخدم بعضهم في هذا الصدد اصطلاح المكانة الاجتماعية الاقتصادية Socio- economic status.. ، ولنحاول الآن أن نستعرض بعض المواقف النظرية الأساسية التي حاولت تفسير ظاهرة التدرج الاجتماعي او التركيب الطبقي للمجتمع ، وسوف نناقش في هذا الصدد ثلاثة مواقف نظرية أساسية ، الموقف الوظيفي والموقف الماركسي ، ونظرية ماكس فيبر ، قبل أن نعرض للأنماط التاريخية الكبرى للتدرج الاجتماعي والتركيب الطبقي للمجتمع .

أولا : التفسير الوظيفي للتدرج الاجتماعي « ضرورة التدرج » ١ -

ينطلق التفسير الوظيفي للتدرج الاجتماعي من افتراض مؤداه ان التباين الاجتماعي والتدرج الاجتماعي يعد حقيقة انسانية كبرى ظهرت في كافة أشكال المجتمعات الانسانية ، ويزعمون بأن الوثائق التاريخية توضح ان عدم المساواة في القوة والطبقة والوضع الاجتماعي كانت موجودة في المجتمعات القديمة لدى اليونان والفرس بل هم يذهبون أكثر من ذلك الى ان الشواهد الأركيولوجية توضح أن المجتمعات البدائية الأولى كانت بعيدة تماما عن المساواة وان التدرج قد عرف في جميع انحاء العالم ، وينطلقون من هذا

التصور الى ان التدرج الاجتماعي ـ بحكم عموميته وقدمه ـ يمثل حقيقة ضرورية من حقائق الحياة الاجتماعية .

ففي تفسير وظيفي كلاسيكي ، يذهب كنزلي دافيز Davis وولبرت مور Moore إلى أن التدرج ضروري للمجتمع الذي ينطوي على تقسيم معقد للعمل . وحيث يظهر التدرج من خلال توزيع المكافآت غير المتكافئة على الأوضاع المهنية المختلفة في المجتمع ، لكن لماذا لا تتساوى الأوضاع المهنية في المجتمع ، ذلك لأن بعض الأوضاع أكثر أهمية من الأخرى ، علما بأن الأوضاع الأكثر أهمية في مجتمع ما قد لا تكون كذلك في مجتمع آخر وذلك لاختلاف حاجات ومطالب كل مجتمع ، ففي بعض المجتمعات قد تكون الوظيفة الدينية هي الأكثر أهمية وفي البعض الآخر قد تكن وظيفة أخرى هي الأهم .

ويستطيع أي مجتمع أن يؤكد أهمية الوظائف الهامة والحساسة بالنسبة له من خلال شغلها بواسطة أكثر الأشخاص كفاءة في مقابل مكافآت عالية . ومن المفترض أن الأوضاع التي تحظى بأعلى المكافآت سوف تكون موضع تنافس بين أولئك الذين يسعون الى شغلها سواء كانوا أكفاء لذلك العمل أو غير أكفاء ، من ذا الذي سوف يفوز بهذه الأوضاع الوظيفية ؟ ان الفائزين بشكل عام هم اكثر المتنافسين قدرة وتأهيلا . ومن ثم فان المكافآت غير المتساوية هي مسألة ضرورية ولازمة لحفز الأشخاص الأكفاء على شغل الوظائف الهامة . وفي المجتمعات التي تعتمد على التحديد الاجتماعي للوظائف (أي تحديد الوظائف وفقا لمعايير اجتماعية تقليدية وليس وفقا لمعيار الكفاءة الشخصية) ascription تكون المكافآت غير المتساوية ضرورية لحفز هؤلاء الأشخاص المكلفين بشغل الوظائف الهامة على حسن أداء واجباتهم .

وهناك ظرف آخر يحدد المكافآت المرتبطة بالأوضاع الوظيفية يتمثل في ندرة الأشخاص القادرين على أداء هذه الأعمال ، فحينما يكون ثمة وضع

وظيفي هام في وقت يندر فيه المؤهلون لشغله ، فان مكافأة مثل هذا الوضع سوف ترتفع ، ومن ناحية أخرى فان وضعا أقل اهمية يمكن أن ترتفع مكافأته أيضاً لوجود ندرة كبيرة في الأشخاص الراغبين في أداء متطلباته ، فليس هناك مثلا من يجادل في أن قيادة جرار هو أقل اهمية للمجتمع من ممارسة القانون ، ومع ذلك فقيادة الجرارات تدر دخلا اعلى في بعض الأحيان بالرغم من أن معظم سائقي الجرارات يكسبون أقل من معظم المحامين ، لكن عددا قليلا من الناس يرغبون في هذا النوع من العمل نظرا لظروفه الشاقة .

ومن الجدير بالذكر ان مجموعة كبيرة من الانتقادات قد وجهت الى التفسير الوظيفي الذي قدمه دافير وفور للتدرج الاجتماعي فقد اتهمهما البعض بأنها محاولة لتبرير الوضع الراهن لتقسيم الثروة والقوة والهيبة ، وهو الوضع الاجتماعي الذي أفرز عدم المساواة هذه ، هذا التبرير الذي يستند الى فكرة ضرورة عدم المساواة . كما انتقدا أيضا في تجاهلهما لدرو الوراثة الاجتماعية أو الميراث الاجتماعي الذي تنتقل بمقتضاه عدم المساواة من جيل الى جيل بحكم قيود الظروف الاجتماعية وقهرها لتطور الملكات العقلية والقدرات الفردية (تصل نسبة الوراثة الاجتماعية في بلد كالولايات المتحدة الى أكثر من ٨٠٪) وهي الوراثة التي تؤدي الى تباين مصطنع في الفرص الاجتماعية والى ندرة مصطنعة في الكفاءات والامكانيات . ويضاف الى النقد الذي مؤداها كيف يمكن قياس أهمية الأعمال والوظائف . وما هي المعايير التي يمكن ان تتخذ وفقا لها هذه الأهمية ، كما أنه يصعب أيضاً البرهنة على ضرورة المكافآت غير المتساوية .

ثانيا : التفسير الماركسي :

ان الأفراد الذين يشتركون في نفس الموقف الاقتصادي ، او يلعبون نفس الدور في عملية الانتاج الاجتماعي يشكلون «طبقة» موضوعية Obgective. ، أي بغض النظر عن عدم وعيهم بذلك في مرحلة معينة من

مراحل التطور الاجتماعي (لا يتحدث ماركس اذن عن تدرج اجتماعي وانما عن تركيب طبقي للمجتمع الطبقي ، وسوف نناقش ذلك في تعليقنا الأخير على هذه الموضوع) . ولما كان على كل مجتمع أن ينظم طرقا ينتج لها الاحتياجات الضرورية لأفراده فانه يطور نظاما للإنتاج ، وهذا النظام الانتاجي هو الذي يخلق الفروق الاجتماعية الاقتصادية ، ان التركيب الطبقي الذي يعكس التفاوت بين الناس ليس ظاهرة طبيعية وعامة وضرورية في المجتمع الانساني ، بل هو ظاهرة اجتماعية نشأت نتيجة لتطورات اجتماعية أدت لظهور المجتمع الطبقي في التاريخ وحيث لم تعرف المشاعية البدائية مثلا أشكال التباين الاجتماعي المختلفة ومن ثم فان المجتمع الطبقي سوف يختفي ليحل محله المجتمع اللاطبقي وفقا لضرورات اجتماعية ايضاً .

إن النظام الاجتماعي للانتاج ينطوي على القوى الانتاجية كما ينطوي أيضاً على العلاقات الانتاجية ، أي العلاقات الاجتماعية التي تتطور من خلال عملية الانتاج ، والعلاقة الأساسية للانتاج في المجتمع الطبقي تتمثل في أن مجموعة واحدة تمتلك وسائل الانتاج وتسيطر عليها كما تسيطر على عمليات التوزيع أيضاً بينما لا تملك المجموعة الأخرى سوى قوة العمل الذي تستطيع أن تقدمه في العملية الانتاجية ، ان هاتين المجموعتين تشكلان الطبقتين الرئيسيتين في كافة المجتمعات الطبقية ، السيد ـ العبد في المجتمع العبودي ، ملاك الأرض والاقطاعيين والأقنان في المجتمع الاقطاعي ، الفلاحون والجهاز السياسي في المجتمع الآسيوي ، البروليتاريا والبورجوازية في المجتمع الرأسمالي ، إن هذه الانساق الاجتماعية التاريخية هي التي شهدت الانقسامات الاجتماعية الطبقية الكبرى في التاريخ الانساني .

ويذهب « ماركس » إلى أن النظام الاقتصادي بالمعنى الواسع « أي القوى الانتاجية والعلاقات الانتاجية » والعلاقات الطبقية الناشئة عنه هو الأساس الذي تستند إليه ، وتنهض عليه البنيات الاجتماعية الأخرى . ومن ثم فإن الوضع الطبقي ليس مسئولاً فقط عن عدم المساواة الاقتصادية في

الثروة بل هو مسئول أيضاً عن كافة أشكال عدم المساواة الأخرى وبصفة خاصة ما يتعلق بالقوة والنفوذ والسلطة . إن أولئك الذين يملكون وسائل الانتاج ويتحكون فيها يستطيعون أيضاً أن يتحكموا في أفعال الآخرين ويفرضون عليهم ارادتهم ، ويقهروا كافة جوانب حياتهم الاجتماعية . لقد تحكم هؤلاء ويتحكمون في النظم الاجتماعية الكبرى في المجتمع كالدولة والقانون ، كما فرضوا أيضاً قيمهم ومعتقداتهم وفلسفاتهم وفنونهم على كل مرحلة من مراحل سيطرتهم التاريخية في الأنساق الطبقية .

وتقوم النظرية الماركسية في التغير الاجتماعي على أساس تحليله للطبقات الاجتماعية كظاهرة تاريخية ، فكل طبقة من هاتين الطبقتين تحمل في داخلها امكانية تحولها إلى جماعة سياسية تعي مصالحها وتناضل من أجلها ، فإن الطبقة الحاكمة المسيطرة قد كونت بالفعل النظم الاجتماعية (الدولة والأجهزة السياسية والقانونية والبوليسية والعسكرية والاعلامية والدينية والتربوية وغيرها) التي تستطيع بواسطتها أن تدعم مصالحها الاقتصادية وتحافظ عليها . وحينما يعي أفراد الطبقة المقهورة أنفسهم بوصفهم جماعة ذات مصلحة مشتركة نابعة من موقف اقتصادي واحد فانهم سوف ينظمون أنفسهم بالضرورة ، ويعرف هذا الوعي في المفهوم الماركسي بالوعي الطبقي . . Class conseiousness ، ومن ثم تتحول الطبقة المقهورة من طبقة موجودة موضوعياً (طبقة في ذاتها) إلى طبقة ذات وجود ذاتي واع (طبقة لذاتها) .

إن الصراع الطبقي بهذا المعنى هو محرك التاريخ في التصور الماركسي وهو الذي أدى إلى التحولات النوعية التي طرأت على كافة الأنساق التاريخية الطبقية ، تحول العبودية إلى الاقطاع ، والاقطاع إلى الرأسمالية ، كما أن الثورة ضد علاقات الانتاج الرأسمالية سوف تقود إلى مجتمع لا طبقي حيث يسيطر العمال على وسائل الانتاج ، ويقيمون ديكتاتورية البروليتاريا حتى يتمكنوا من انتزاع وسائل الانتاج من سيطرة البورجوازية ، وحينما تصبح

ملكية وسائل الانتاج في أيدي الناس بشكل كامل لن يعود هناك مستَغلِّين ومستغِلين ، لن تعود هناك طبقات لأن الوضع الطبقي يعتمد على الوضع في علاقات الانتاج ، وفي المجتمع الجديد سوف يمتلك الجميع وسائل الانتاج ملكية جماعية ، وتصبح القوى المنتجة ـ في هذه الحال ـ قادرة على التطور دون صراعات أو تناقضات ، وسوف يصبح التطور الحر للجميع .

ومن الجدير بالذكر أن الوعي بالمصلحة المشتركة والمصير المشترك الذي يؤدي إلى تضامن وتماسك الطبقة العاملة لم يتحقق في المجتمع الغربي الصناعي الرأسمالي كما توقع ماركس لعدة أسباب منها أن التركيب الطبقي للمجتمع الصناعي قد أصبح أكثر تعقيداً ، فقد حدث كما توقع ماركس أن امتصت البورجوازية الصغيرة أو الملاك الصغار لوسائل الانتاج مصل أصحاب المشروعات الصغيرة وأصحاب الحرف ، وتناقصت أعدادها ، لقد أمتصت في معظم الأنحاء والمناطق بين جماهير العمال المأجورين ، كما أن صعود طبقة وسطى جديدة من الاداريين والعاملين من ذوي الياقات البيضاء ، وخلق الشركات الاحتكارية الضخمة ـ كل ذلك قد أحدث تغييراً في معنى الملكية وقاد إلى كثير من التعقيدات ، وإذا أضفنا إلى ذلك تطور سوق عالمية رأسمالية وتكامل دول العالم الثالث مع هذه السوق ، وما يترتب على ذلك من تبادل غير متكافىء ومن اعتماد التوسع الرأسمالي الأوروبي والغربي المركزي على استنزاف موارد العالم الثالث أكثر من مجرد « فائض قيمة العمل » كما كان عليه الحال في رأسمالية القرن التاسع عشر التي تحدث عنها « ماركس » . لقد أدت تلك العلاقة الامبريالية بصفة خاصة إلى تنمية قدرة النظام الرأسمالي على حفظ توازنه واستمراره وتدجين الصراع الطبقي الداخلي وتنظيمه بشكل لا يهدد النظام (من خلال الاتحادات والنقابات والأحزاب الاشتراكية الديمقراطية والتأمينات الاجتماعية وغير ذلك) وخلق شكل من أشكال التعاقد الاجتماعي بين طرفي العلاقة في الرأسمالية المركزية تشرف عليه الدولة ، إذا أضفنا ذلك كله استطعنا أن نفهم لماذا لم تتحقق

النبوءة الماركسية عن ثورة تحدث في أكثر البلدان الصناعية تقدماً .

ومن الجدير بالذكر أن محاولات لتطوير التصور الماركسي للصراع الطبقي والثورة تذهب إلى أن الثورة لن تحدث في مركز الرأسمالية أو في الرأسمالية المركزية ، لكن المحيط أو التوابع (دول العالم الثالث) هي المؤهلة لذلك بحكم وضعها في النظام الدولي الراهن ومن ثم فإن العالم الثالث ، في تصور هؤلاء ، هو الذي سيقود العالم كله إلى ثورة الانتقال إلى مجتمع لا طبقي .

يفهم ماركس إذن التدرج الاجتماعي بوصفه تركيباً طبقياً للمجتمع ، ولا يستخدم الماركسيون عادة مصطلح التدرج الاجتماعي لارتباطاته التقليدية والمحافظة فهو يصور المجتمع كما لو كان سلما متدرجاً مفتوحا يسمح لكل فرد فيه بالصعود أو الهبوط بحرية وفقا لقدرته على الصعود في هذا السلم الاجتماعي ، ومن ثم فإنه يتصور التدرج الاجتماعي كظاهرة مترتبة على عدم المساواة الطبيعية بين الناس ، ومن ثم فإن الاختلافات الاجتماعية هي مترتبة على الاختلافات الفردية الطبيعية ، ولذلك يرتبط استخدام مفهوم التدرج الاجتماعي بالنظرية الوظيفية التي ترى فيه ظاهرة طبيعية وجدت في كافة أشكال المجتمعات الانسانية وفي كافة النظم الاجتماعية نتيجة لأن الناس غير متساوين بطبيعتهم في امكانياتهم وقدراتهم واستعداداتهم ومن ثم نرى الوظيفية استحالة وجود مجتمع لا طبقي . أما التصور الماركسي فإنه يستخدم عادة التركيب الطبقي للمجتمع لوصف الانقسام الاجتماعي والتباين في مرحلة المجتمع الطبقي ، والتركيب الطبقي يحمل عدة معان هامة من أهمها أنه يشير إلى الاغلاق فالمجتمع إذن ووفقاً لهذا التصور مكون من طبقات وليس درجات ومن ثم يصعب بل يستحيل الانتقال من طبقة إلى أخرى بحكم الظروف الاجتماعية الموضوعية للمجتمع الطبقي فلم يكن ممكناً في المجتمع العبودي أن يتحول العبد إلى سيد أو السيد إلى عبد إلا في حالات استثنائية قانونية ، وفي المجتمع الاقطاعي لم يكن ممكناً أن يتحول العبد إلى سيد

اقطاعي أو العكس كذلك يستحيل أن يتحول البروليتاري في المجتمع الرأسمالي إلى بورجوازي لأن ما يحصل عليه من أجر لا يكفي إلا لاقامة أوده بالكاد ، ومن ثم تلعب وراثة الوضع الاجتماعي والمهني دوراً هاماً في اغلاق المجتمع الطبقي . لا نكون إذن بصدد اختلاف لغوي فقط بين الوظيفة والماركسية تفضل الوظيفة بمقتضاه مصطلحاً بينما تفضل الماركسية غيره ، لكن هذا الاختلاف الذي يبدو لغوياً يكشف عن تباين كامل في فهم هذه القضية وتفسيرها والتنبوء بمستقبلها .

أما الاختلاف الآخر الحاسم الذي يميز بين الماركسية والوظيفية فيتمثل في أن الماركسية تفهم التركيب الطبقي للمجتمع أو التباين الاجتماعي بوصفه ظاهرة تاريخية اجتماعية وليس ظاهرة طبيعية كما تذهب الوظيفية ، ظاهرة تاريخية بمعنى أنها ليست ولم تكن عامة في المجتمع الانساني بل ظهرت في مرحلة تاريخية معينة (أواخر عهد المشاعية البدائية) واجتماعية بمعنى أنها ظهرت نتيجة لأسباب وتطورات اجتماعية (ظهور الفائض الاقتصادي والملكية الخاصة ومن ثم التقسيم الاجتماعي للعمل) وأنها لم تظهر كاستجابة طبيعية لما يسميه الوظيفيون الفروق والاختلافات الطبيعية بين البشر ، بل على العكس من ذلك تذهب الماركسية إلى أن ما يبدو من فروق فردية في المجتمع الطبقي هو نتيجة للفروق الطبقية وليس سبباً لها ، بحكم أن الوضع الطبقي هو الذي يحدد فرص الفرد في الحياة وامكانيات تطوير قدراته وملكاته واستعداداته ، ومن ثم تؤكد الماركسية أن مراحل ثلاث مر ويمر بها المجتمع الانساني ، مرحلة المجتمع اللاطبقي البدائي ثم مرحلة المجتمع الطبقي الذي تطور نتيجة لقوى اجتماعية واقتصادية وتكنولوجية ، وتمتد هذه المرحلة من المجتمع العبودي حتى المجتمع الرأسمالي ، ثم المرحلة الثالثة والأخيرة والمجتمع اللاطبقي الأكثر تقدماً حيث يبدأ التاريخ الانساني الحقيقي القائم على أساس المساواة في فرص الحياة . تتصور الماركسية إذن أن المجتمع اللاطبقي هو الحالة الانسانية الطبيعية ، وأن مرحلة المجتمع الطبقي في

التاريخ الانساني هي مرحلة استثنائية ولا انسانية ، وبذلك تمثل نقيض الموقف الوظيفي في رؤية موضوع التدرج الاجتماعي .

ثالثاً : تفسير « ماكس فيبر » لظاهرة التدرج الاجتماعي :-

لقد كان تصور « ماكس فيبر » عالم الاجتماعي الألماني الليبرالي للطبقة Class مشابها لتصور ماركس وإن لم يكن مطابقاً له ، فمفهوم الطبقة بالنسبة لكليهما يشير إلى مجموعة من الأشخاص يشتركون في نفس الموقف الاقتصادي من الملكية ، وإن كان ماكس فيبر يستخدم صياغة أخرى فيقول يشتركون في موقف واحد بالنظر إلى فرص السوق ، ومن هنا فإن الموقف الاقتصادي بالنسبة لماكس فيبر لا يعني فقط الموقف من الملكية والتحكم في وسائل الانتاج على نحو ما يذهب «ماركس» ، إن هذا الموقف - عند ماكس فيبر - لا ينطوي على الملكية فقط أي ملكية وسائل الانتاج بل على كل الخدمات التي يستطيع أن يؤديها المرء كالمهارات النادرة المتمثلة في الامكانيات والقدرات الادارية والفنية باعتبارها تحقق عائدا ضخماً في السوق ، وهنا يضع « فيبر » في نظريته عن الطبقات فئات مثل المهنيين والخبراء الفنيين والمستثمرين في صورة التدرج الاجتماعي ، وهنا يضيف أيضاً مجموعة متنوعة من المصالح الطبقية والصراعات ، فالصراعات والمصالح الطبقية عند فيبر تتجاوز مجرد المصالح الطبقية للبروليتاريا والبورجوازية والصراعات بينها ، بحكم وجود أطراف أخرى في اللعبة .

ويختلف فيبر عن ماركس أيضاً في أنه لم يجعل من الموقف الطبقي الحقيقة الوحيدة الدافعة إلى التغير الاجتماعي ، فإن الموقف الاقتصادي المشترك لا يقود بالضرورة إلى الوعي الطبقي والتضامن السياسي ، والفعل السياسي المشترك القادر على احداث التغير في المجتمع ، والطبقة العاملة بصفة خاصة لن تنجز في تصوره مثل هذا التنظيم بسبب تعاظم اعدادها وفقدانها للمهارات اللازمة لتدعيم قوتها في السوق .

وقد انتقد « فيبر » ماركس في تأكيده على نظرية اقتصادية صرفة في الطبقات وتجاهله للأبعاد الأخرى التي تحدد الأوضاع الاجتماعية ، فقد اعتبر فيبر أن « الطبقة » هي بعد واحد فقط من أبعاد مبنية تدرجية معقدة وحيث يصبح من الضروري أن نضع موضع الاعتبار ، بجانب الطبقة المكانة الاجتماعية Status والنظام السياسي . وبينما يلح ماركس على أولوية الطبقية في تحديد المكانة الاجتماعية والقوة السياسية وتباينهما بتباين الوضع الطبقي ، يلح « فيبر » بدون أن ينكر أهمية « الطبقة » على التمييز بين الأبعاد الثلاثة لنظام التدرج الاجتماعي ، الموقف الاقتصادي (الطبقة) والشرف الاجتماعي الذي تخلعه الجماعة على الشخص (المكانة الاجتماعية) والقوة السياسية التي تمارس في الأطر السياسية والقانونية ويذهب « فيبر » إلى أن تلك الأبعاد الثلاثة مترابطة ترابطاً وثيقاً (وهنا لا يختلف عن ماركس) لكنه ليس من الضروري أن تكون كذلك .

لقد طور « فيبر » إذن تمييزاً تحليلياً (على المستوى النظري) بين ثلاثة أبعاد أساسية في نظام التدرج الاجتماعي ، ينهض على أساس الطبقة كمحدد اقتصادي والمكانة الاجتماعية كمحدد اجتماعي والقوة كمحدد سياسي ولنتناول كل بعد منها بشيء من التفصيل .

١ ـ المكانة الاجتماعية (الاحترام وأسلوب الحياة)

عرف « فيبر » المكانة الاجتماعية بوصفها الشرف الذي يخلعه المجتمع أو الجماعة المحلية ، وهناك أسباب تستعصي على الحصر لمثل هذا الشرف منها ، الخلفية العائلية الملكية أو الأرستقراطية ، والأصل العرقي ، والمهنة والملكية والتعليم وهلم جرا ، أما جماعة المكانة .Status group فهم جماعة من الأشخاص الذين حققوا مستوى من الهيبة الاجتماعية على أساس المعايير القائمة والفاعلة في الجماعة الأكثر اتساعاً التي ينتمون اليها ، فالمنتمون إلى جماعة مكانة واحدة ينظرون إلى بعضهم البعض بوصفهم متكافئين ،

ويتفاعلون في إطار هذه الجماعة بشكل يكاد يكون كلياً ، وهم يعيشون نفس أساليب الحياة وهي الأساليب التي تميزهم عن الآخرين ويذهب فيبر إلى أنه بينما تعرف الطبقة من خلال علاقتها بانتاج السلع ، فإن جماعة المكانة تتحدد بطريقة الاستهلاك أو أسلوب الاستهلاك .

وتتميز جماعات المكانة بعضها عن البعض أساساً بأسلوب الحياة الذي ينعكس على نشاطات المرأة واستهلاك السلع والخدمات ، فمثلاً يحظى الذهاب إلى الأوبرا بقيمة مكانة أعلى من الذهاب إلى ملهى ليلي أو حانة ، كما أن للمكانة مؤشراتها التي تشير إليها في أماكن العمل كالفروق في الأثاث والتجهيزات وغير ذلك .

٢ ـ المكانة والطبقة : ـ

ترتبط المكانة بالطبقة ـ عند فيبر ـ ارتباطاً حيوياً ، فالوضع الطبقي أو وضع المرء في موقف السوق هو المحدد الأول كما يمكن أن يستهلكه هذا الشخص .أن شخصاً ما قد يختار اختياراً غير حكيم ومن ثم يدمر أي فرصة لقبوله في جماعة مكانة ، لكنه على المدى البعيد تتجه المكانة إلى التطابق مع الطبقة بل أكثر من ذلك فإن الاستغلال الصحيح لرموز المكانة والفرص التي تتيحها للتفاعل في جماعات المكانة يمكن أن تكون ذات فائدة عظمى في صيانة الوضع الاقتصادي (الطبقي) وتحسينه .

وبالرغم من الارتباط الوثيق بين الطبقة والمكانة إلا أن حيازة الثروة لا تؤدي بشكل أوتوماتيكي إلى تأمين القبول في جماعة مكانة كما أن فقدان الثروة لا يؤدي بالضرورة إلى فقدان المكانة وبصفة خاصة على المدى القصير ، فالأغنياء القدامى عادة قد لا يقبلون بينهم محدثي الغنى ، وقد لا يحدث ذلك إلا بعد مرور أجيال على حيازة الثروة .

٣ ـ القوة والنفوذ Power

بالاضافة الى الاختلاف في الطبقة والمكانة في نظام التدرج الاجتماعي هناك أيضاً ـ في تصور فيبر ـ اختلاف في القوة والنفوذ ، أو عدم مساواة في القدرة على فرض اتجاه معين أو ضبط معين على الناس والاحداث ، ويذهب « فيبر » إلى ان الجماعات او الاحزاب السياسية هي التي تعبر عن القوة الاجتماعية ، لقد كان مهتماً بالتمييز بين الوضع في نظام سياسي وبين المكانة والطبقة ـ على سبيل المثال قد يمتلك أناس قوة في جماعتهم ، ويتمتعون بها بالرغم من كونهم لا يتمتعون بمكانة اجتماعية عالية أو طبقة متميزة ، هذا على المستوى النظري ، لكن هذه الابعاد الثلاثة مترابطة تماماً من الناحية العلمية ، فالاحزاب السياسية ، على سبيل المثال تستمد العضوية ، من طبقة معينة وجماعة مكانة معينة وتعمل من أجل تحقيق مصالحها .

وقد جرت بعض الدراسات العملية لكشف الارتباط بين الطبقة وجماعة المكانة والقوة السياسية والاجتماعية حيث وصل « دومهوف » G. william Domhoff إلى أن أفراد الطبقة العليا في الولايات المتحدة الامريكية وهي ارستقراطية الأعمال ، يحصلون على النصيب الاكبر في عملية صنع القرارات ، وأنهم يشكلون بالفعل طبقة حاكمة ، والطبقة الحاكمة هي طبقة اجتماعية عليا تملك النصيب الاعظم من الثروة وتحصل على الجزء الاعظم من الدخل القومي السنوي وتسيطر على الجانب الأكبر من المؤسسات الحاكمة ، وتشكل جماعات اتخاذ القرار الرئيسية في الدولة ، وقد برهن « دومهوف » في دراسته على أن طبقة حاكمة تسيطر على الاقتصاد وعلى الحكومة الفيدرالية والدولة والحكومة المحلية والمؤسسات والجامعات والمؤسسة العسكرية .

ان السيطرة الشاملة لأشخاص منتمون للطبقة العليا على الحكومة والدولة هي مؤشر هام على الارتباط القوي بين الطبقة والسلطة أو القوة وقد

كشفت دراسة في الولايات المتحدة أيضاً اجريت على ١٨٠ عضواً من أعضاء الكونجرس الامريكي عملوا فيما بين عامي ١٩٤٧ ـ ١٩٥٧ عن أنهم جاؤوا من قمة التركيب الطبقي الامريكي . وقد حاولت دراسات أخرى الكشف عن العلاقة بين الطبقة والقوة السياسية مركزة على الشركات القومية والشركات المتعددة الجنسية . ولم تكن قوة هذه الشركات ونفوذها في التأثير على القرارات السياسية في داخل الولايات المتحدة وخارجها موضع مناقشة في تراث التدرج الاجتماعي فقط بل في الصحف الامريكية اليومية .

رابعاً : نظم التدرج الاجتماعي (بعض النماذج التاريخية الرئيسية) .

لقد اتخذ الانقسام الاجتماعي الى طبقات أو شرائح اجتماعية ، تاريخياً أشكالاً متعددة ، ويميز علماء الاجتماع بشكل عام ، وبغض النظر عن اختلاف مواقفهم النظرية بين أربعة نماذج كبرى للتدرج الاجتماعي عرفتها وتعرفها المجتمعات الانسانية النظام العبودي ، والنظام الاقطاعي ، والنظام الطائفي ، والنظام الطبقي الاجتماعي الحديث ، وسوف نتحدث عن كل من هذه النظم بشيء من التفصيل .

١ ـ العبودية Slavery

تمثل العبودية شكلاً متطرفاً من أشكال عدم المساواة حيث نجد مجموعة من الناس لا تتمتع بأي حقوق على الاطلاق ، ويعرف العبد عادة بأنه شخص مملوك للغير ملكية قانونية وعرفية ، وهو لا يتمتع بأي حقوق في الاشكال المتطرفة ، لكنه قد يحظى ببعض الحماية التي لا تتجاوز حماية الممتلكات من الماشية ، لكنه اذا اكتسب بحكم وضعه بعضاً من الحقوق كالميراث مثلاً ، وقد كان ذلك يحدث في حالات بالغة الندرة ، فانه سرعان ما يتحول الى قن .Serf .

وقد عرف النظام العبودي من مناطق مختلفة وأزمنة متعددة ، لكنه من الممكن ان نشير الى مثالين بارزين للنظام العبودي ، أما النموذج الأول فهو

المجتمعات القديمة التي كانت قائمة على اساس العبودية كالحضارة اليونانية والرومانية ، ويتمثل النموذج الثاني في الولايات الجنوبية من الولايات المتحدة الامريكية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر .

وقد قدم « نيبور » H.I. Nieboer تحليلاً ممتازاً للنظام العبودي ، ينطلق من التمييز بين أبعاد أساسية استند اليها النظام العبودي ، يتمثل البعد الأول في خضوع كل عبد لسيد يمتلكه ، وهو شكل فريد من أشكال الخضوع والتبعية يختلف عن السلطة التي يمارسها شخص حر على شخص حر آخر في بعض الاحيان على سبيل المثال . فقد كانت سلطة السيد على عبده سلطة مطلقة وغير محدودة ، من حيث المبدأ على الأقل . فقد كان القانون الروماني ينص على حرية المالك في التصرف في ممتلكاته بمختلف وجوه التصرف التي لا تمنعها قوانين خاصة ، وقد كانت علاقة السيد ـ العبد هي علاقة ملكية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معان .

أما من الناحية الثانية فقد كان العبيد في وضع أدنى من المواطنين الاحرار ، فلم يكن العبد يتمتع بأي حقوق سياسية ، كالمشاركة في اختيار حكومته أو حضور الاجتماعات والمجالس السياسية .

ومن ناحية ثالثة ، ارتبطت العبودية بفكرة العمل الاجباري ـ القهري ، فالعبد مجبر على العمل ، على خلاف العامل الحر الذي يستطيع ترك العمل أو الامتناع عنه ، لكن ليس من الضروري بالطبع ان يكون أي عمل اجباري عملاً عبودياً ، فالعبد الاساسي في العبودية هو بعد الملكية أو التملك .

ان نظام العبودية هو نظام مصطنع ، نهض دائماً على اساس اقتصادي وقد ارتبط ظهور العبيد دائماً بظهور طبقة أرستقراطية تعيش على العمل العبودي .

وقد أدت تطورات اجتماعية واقتصادية وفكرية الى انهيار النظام

العبودي (راجع الفصل السابق) منها عدم كفاية عمل الارقاء في ظل الظروف القاهرة للعمل والصراع بين النظر إلى العبد بوصفه موضوعاً للملكية لا يتمتع بأي حقوق من ناحية ، وبوصفه انساناً ينبغي ان يكون له حقوق من ناحية اخرى ، وقد عدل النظام العبودي تدريجياً في العالم القديم (اليوناني الروماني) من خلال تقييد حقوق السيد على العبد وتأمين الحقوق الشخصية للعبد كحقه في الزواج والتملك ووراثة الملكية وغير ذلك ، لكن ربما كان انهيار القوى الانتاجية في ظل النظام العبودي هو العامل الحاسم في انهيار النظام العبودي .

٢ ـ الطبقات الاقطاعية estates

ارتبطت الطبقات الاقطاعية كنظام للتدرج الاجتماعي بأسلوب الانتاج الاقطاعي . وقد ظهر هذا النظام في أوروبا في العصور الوسطى اثر انهيار الامبراطورية الرومانية وسقوطها تحت وطأة سلسلة من غزوات القبائل الجرمانية وصعود الدولة الاسلامية ، ونتيجة لذلك اختفت الحكومات المركزية القوية المستقرة وتدهورت الحياة الحضرية التي كانت تقوم على أساس النشاط التجاري والسلعي البسيط (الناتج عن عمل العبيد أو العمال الحرفيين الأحرار) وقد تطور نظام الطبقات الاقطاعية في ظل هذه الظروف بوصفه نظاماً زراعياً أساساً (راجع النظام الاقطاعي في الفصل السابق والتطورات الاجتماعية التي أدت إلى ظهوره) .

لقد كانت الجماعات الاجتماعية التي تعرف بالطبقات الاقطاعية تعتمد على الأرض ومن يسيطرون عليها .

وتتكون الطبقات الاقطاعية الثلاث في العصور الوسطى الاقطاعية من النبلاء والكنيسة ورجالها ، والأقنان Serfs ، وقد تميز هذا النظام الطبقي الاقطاعي بثلاث خصائص أساسية على النحو التالي :

١ ـ كانت طبقة محددة تحديداً دقيقاً في وضعها الاجتماعي ومكانتها

بالمعنى القانوني الدقيق ، أي أن لكل منها مجموعة واضحة ومحددة من الحقوق والواجبات والامتيازات والالتزامات القانونية المحددة ، ولذلك فان معرفة الوضع الاجتماعي لشخص ما كانت تتم بشكل بسيط ومباشر من خلال معرفة القانون الذي يحكمه ، هل هو قانون الكنيسة أم النبلاء أم الأقنان وحينما كانت القناة تتعاظم في نموها في القرن الثاني عشر كتب المحامي الانجليزي « جلانفيل » Glanville قائمة بما هو ممنوع على الأقنان من بينها مثلاً ، عدم أحقيتهم في الشكوى الى الملك طلباً للعدالة وانعدام حقوقهم في ماشيتهم وممتلكاتهم وغير ذلك ، كما أن الفروق بين هذه الطبقات أيضاً كانت منعكسة في القوانين العقابية والخرابية المختلفة التي تطبق على الأفعال الاجرامية الواحدة أو المتشابهة (أي أن العقوبات التي توقع مثلاً على السارق من الأقنان أو القاتل تختلف عما اذا كان القاتل منتمياً إلى طبقة النبلاء - أي التمييز القانوني في العقاب والجزاء) .

٢ - شهد النظام الطبقي الاقطاعي تقسيماً واسعاً للعمل الاجتماعي فقد كانت طبقة النبلاء تحمي الجميع ، وطبقة رجال الدين تصلي من أجل الجميع ، أما العـامة فكان دورهم هو انتاج الطعام للجميع .

٣ - كانت الطبقات الاقطاعية تمثل في الوقت ذاته مجموعات سياسية أي الطبقة ، أو الوضع الطبقي الاقطاعي هو الذي كان يحدد القوة السياسية وبهذا المعنى لم يكن الأقنان يشكلون طبقة اقطاعية ، وبهذا المعنى أيضاً يكون الاقطاع الكلاسيكي قد عرف طبقتين فقط هما طبقة النبلاء وطبقة رجال الدين ، وقد كان انهيار وتدهور الاقطاع الأوروبي بعد القرن الثاني عشر مصحوباً بظهور طبقة ثالثة ، ليست مكونة من الأقنان أو عبيد الأرض بل من سكان حضريين Burghers ، عملت كمجموعة متميزة داخل النظام الاقطاعي لفترة طويلة قبل ان تحول هذا النظام وتقضي عليه .

لقد كان النظام الطبقي الاقطاعي نظاماً مغلقاً إلى حد بعيد بالمعايير

القانونية والعرفية لا يسمح بأي انتقال من طبقة إلى أخرى ، فلم يكن السيد الاقطاعي ليتحول الى قن تحت أي ظروف والعكس أيضاً صحيح .

(راجع العوامل التي أدت الى انهيار النظام الاقطاعي في الفصل السابق) .

٣ ـ النظام الطائفي Caste System

ينطوي النظام الطائفي على توزيع الجماعات الاجتماعية في نظام للتدرج ينهض على أساس التفوق والنقص . والطائفة هي الشكل المتطرف الذي يمكن ان تتخذه جماعة المكانة . فهي في حقيقة الأمر جماعة مكانة مغلقة تأتي العضوية اليها بالوراثة والميلاد فقط ، وبالرغم من أن التمييز الطائفي يمكن تفسيره تاريخياً على أساس التمييز الاقتصادي الاجتماعي السياسي ، الا أن الطائفة ومكانتها قد أضحت ـ في ظل هذا النظام ـ تحدد درجة السيطرة على المصادر الاقتصادية والسياسية .

يتسم النظام الطائفي اذن بالانغلاق ، وتتسم المكانة الطائفية بأنها لا يمكن اكتسابها بل هي تتحدد بالميلاد والميراث الاجتماعي والبيولوجي ، ومن ثم يستحيل الحديث عن حراك اجتماعي بين الطوائف أو في اطار النظام الطائفي وعادة ما يكون الزواج ممنوعاً بين الطوائف المختلفة ، وان حدثت حالات زواج بين شخصين ينتميان إلى مكانتين طائفيتين متمايزتين فان الطفل يرث الوضع الطائفي للطرف الأدنى في العلاقة الزوجية ، ويتدعم هذا الانغلاق الطائفي من خلال التقاليد والطقوس .

وربما كان هذا الانغلاق المتطرف ممكناً فقط اذا كان قائماً على أساس الفروق العنصرية أو الشعوبية Ethnic ، فقد ذهب « فيبر » إلى أن الطائفة هي التنظيم المألوف الذي تشعر فيه الجماعات العرقية المختلفة بالانتماء الجماعي ، انهم لا يتزاوجون من الطوائف الاخرى ولا يتفاعلون معها في نطاق الاتصالات الضرورية للمعيشة المشتركة في منطقة معينة ، واذا اعتبرت

مجموعة من هذه المجموعات نفسها أكثر تميزاً وشرفاً من المجموعات الاخرى فان العلاقات الطائفية في هذه الحالة تتخذ شكلاً للبناء أو التركيب الطائفي «Caste structure»

ويعد التخصص الوظيفي والمهني واحداً من السمات البارزة المميزة للنظام الطائفي حيث تؤدي الطوائف الدنيا عادة الأعمال والمهن التي تعتبر أعمالاً ومهناً دنيا وغير مرغوبة . وطائفة الشودرا Shudra في الهند وهي أدنى الطوائف تشتغل عادة بالعمل الحرفي والزراعي وحمل المياه بينما تقوم أعلى الطوائف «ابراهما» Brahmns بالأعمال الدينية ، وملكية الأراضي أما الكشاتريا Kshatria وهي التي تلي البراهما في التنظيم التقليدي فهم ملاك أراض ومشتغلون بالزراعة أيضاً ، أما الطائفة الرابعة الكبرى « الفايزيا » Vaisya أو مزارعو اليومان Yeoman farmers فقد تحول الكثير منهم الآن الى العمل التجاري ، وبجانب هذه الطوائف التي تنقسم الى مئات من المجموعات الفرعية هناك الأفراد الذين يقعون خارج الجماعات الطائفية انهم « المنبوذون » الذي يحتلون أدنى المكانات الطائفية ، وهم يشتغلون بأحقر الأعمال في المجتمع (جمع القمامة والمخلفات الانسانية والحيوانية وما يشبه ذلك) .

وجدير بالذكر أن النظام الطائفي لا يوجد في الهند فقط فهو موجود في أماكن متعددة من العالم في شكله الجامد التقليدي أو في أشكال أخرى تقترب من النظام الطائفي وتشبهه ، فقد عرض جيرالد برمان Gerald Berreman ، الذي درس النظام الطائفي في القرية الهندية المعاصرة لبعض الخصائص الطائفية الموجودة في مجتمعات أخرى ، بين قبائل التوتس tutsi والهوتو Hutu والتوا Twa في رواندا بشرق أفريقيا ، وطائفة المنبوذين في اليابان « البوراكومين » Brurakumin وهي جماعة الأقلية التي تصل إلى ثلاثة ملايين ، وبالطبع الموقف الاستعماري الشهير في جنوب أفريقيا حيث أقام المستعمرون البيض من انفسهم جماعة طائفية مغلقة متميزة داخلية الزواج

والعلاقات الاجتماعية تقهر المواطنين الافريقيين الأصليين. ويذهب البعض إلى أن الطوائف موجودة في الولايات المتحدة الامريكية في شكل العلاقات التمييزية ، بين البيض والزنوج والقائمة على أساس عنصري وعرفي الى المدى الذي تشكل فيه كل جماعة منهم جماعة مغلقة ذات أوضاع اجتماعية متمايزة ، وبالطبع فان مكانة البيض تتفوق بكثير على مكانة الزنوج وفرصهم في الحياة ، ولذلك نجد الزواج المختلط والعلاقات المختلطة غير مرغوب فيهما من قبل البيض أساساً .

ومن الجدير بالذكر ان أشكالاً متخلفة من العلاقات والتمييزات الطائفية أو المشابهة للطائفية ما تزال موجودة في العالم العربي حتى اليوم ، مثيرة لأشكال متنوعة من المشكلات الاجتماعية والسياسية (لبنان على سبيل المثال) .

٤ ـ النظام الطبقي الحديث Class System

ناقشنا من قبل معنى الطبقة وأهميتها والمواقف المختلفة في تفسير التركيب الطبقي للمجتمع أو التدرج الاجتماعي ، وعرضنا لثلاث رؤى لهذه الظاهرة ، الرؤية الوظيفية التقليدية ، والتصور الماركسي للطبقة والتركيب الطبقي والعلاقات الطبقية ، وتفسير « ماكس فيبر » للظاهرة ذاتها وتمييزه بين الطبقة الاجتماعية والمكانة الاجتماعية والقوة ، على المستوى النظري على الاقل .

ويمكننا أن نحدد السمات البارزة للتركيب الطبقي في المجتمع الحديث بشكل عام وبصرف النظر عن الاختلافات النظرية والايديولوجية فيما يلي : -

١ ـ يشير مفهوم الطبقة إلى مجموعة من الناس تشترك في نفس الموقف الاقتصادي .

٢ ـ يتحدد النظام الطبقي الحديث ، كما يتضح من المصطلح ذاته أن البعد الاقتصادي هو البعد الأكثر أهمية ووضوحاً في التدرج الاجتماعي ، بما

يرتبط بهذا البعد الاقتصادي من أبعاد اجتماعية وسياسية اخرى ، كالمكانة الاجتماعية أو القوة السياسية والنفوذ السياسي . ان التركيب الطبقي للمجتمع الحديث ينهض اذن على أساس اقتصادي على خلاف النظام الاقطاعي والعبودي والطائفي الذي ينهض على أسس قانونية أو عنصرية أو عرقية في الأساس ، (مع وضعنا في الاعتبار الدور الحاسم للعوامل الاقتصادية والاجتماعية في توليد وتطوير هذه النظم من التدرج الاجتماعي السابقة على النظام الطبقي الحديث) .

٣ ـ النظام الطبقي الحديث مفتوح نسبياً (على الأقل من الناحية النظرية والمعيارية والرسمية) ، ومن ثم يسمح بالحركة الاجتماعية على المستوى النظري أيضاً في حدود أكثر اتساعاً من تلك التي عرفتها نظم التدرج الاجتماعي السابقة على النظام الطبقي الحديث .

٤ ـ من الناحية النظرية أيضاً ، يستند النظام الطبقي الحديث على الانجاز وليس على الخصائص الموروثة أو الانتماءات الاجتماعية التقليدية كما هو الحال في النظام الطائفي أو العبودي أو الاقطاعي (وان كانت هذه مسألة خلافية اذ يرى فريق كبير من علماء الاجتماع أن هذا مجرد زعم إلى المدى الذي تورث فيه الأوضاع الطبقية الحديثة وتنتقل من جيل إلى جيل على أساس أن الوضع الطبقي يحدد كافة فرص الحياة المتاحة التي يمكن تحقيقها التعليم والخدمات وغير ذلك ومن ثم يرون ان الحركة الاجتماعية مقيدة أيضاً ومحدودة في النظام الطبقي الاجتماعي الحديث بالملكية والتمييز الاقتصادي والاجتماعي والجنسي وحتى بالتمييز الدولي في ظل المجتمعات الرأسمالية والنظام الدولي الراهن . على خلاف المعايير النظرية والرسمية لنظام الطبقات الاجتماعية الحديث) .

خامساً : بعض مشكلات التحليل الطبقي في العالم الثالث .

تناقش مشكلات التدرج الاجتماعي والتركيب الطبقي في بلدان العالم

الثالث ، عادة ، في معرض مناقشة التحديات الاجتماعية الداخلية للتنمية والتطور في هذه المجتمعات والواقع أن التركيب الطبقي في مجتمعات العالم الثالث يثير مشكلات نظرية واجرائية متعددة ، من أهمها ان تحليل التركيب الاجتماعي لمجتمع ما يتطلب أولاً الانطلاق من تشخيص لأسلوب الانتاج او الأساليب الانتاجية القائمة في هذا المجتمع حتى يمكن تحديد الخريطة الاجتماعية المترتبة على هذه الأساليب الانتاجية .

وقد عرضنا في الفصل الخاص بالنظم الاقتصادية بحثا خاصا عن تحليل البنيات الاقتصادية في العالم الثالث ، ووجهنا بالاختلافات النظرية ازاء هذا التحليل ، فقد وجدنا من يشخص الأساليب الانتاجية في العالم الثالث بأنها رأسمالية محيطية او تابعة (سمير أمين) ومن يحلل هذه الأساليب بوصفها أسلوبا انتاجيا خاصا ليس اقطاعيا وليس رأسماليا وان كان يجمع بين بعض خصائصهما وانما هو أسلوب خاص اطلق عليه « اسلوب انتاج ما بعد الاستعمار » أو أسلوب الانتاج الاستعماري والذي يعني ببساطة ان أسلوب الانتاج القائم في العالم الثالث هو أسلوب انتاج رأسمالي غرس في مجتمعات العالم الثالث في عصور الاستعمار لكنه ينطوي على علاقات استغلال متنوعة عبودية وقنانة وأشكال مختلفة من العمل المأجور (الكتاب الهنود) .

ومن ناحية ثالثة عرضنا لفكرة « تمفصل الأساليب الانتاجية » التي تبناه المفكرون المرتبطون بالتراث البنيوي الماركسي الفرنسي ، بوصفها منطلقا نظريا لتشخيص النظم الاقتصادية في العالم الثالث ، وهذه الفكرة تعني ببساطة أن الأوضاع الاقتصادية في العالم الثالث تنطوي على وجود اساليب انتاجية متعددة ذات أصول تاريخية مختلفة تتشابك وتتمفصل تحت سيطرة اسلوب انتاجي رأسمالي تطور من خلال عصور الاستعمار وما بعد الاستعمار .

ولكننا نثير هنا تساؤلا مرتبطا ومختلفاً في الوقت ذاته ، ما هي النتائج

العملية لمثل هذه الأفكار النظرية ؟ او بمعنى آخر ما هو الدور الذي يمكن ان تلعبه هذه التشخيصات المختلفة للبنيات الاقتصادية في العالم الثالث ، في فهم البنيات الاجتماعية او اشكال التركيب الاجتماعي الطبقي في هذا العالم ؟ سوف نحاول هنا وفي عجالة من هذه الأفكار في انجاز تشخيصي سريع للتركيب الاجتماعي الطبقي في مجتمعات العالم الثالث بشكل عام ، وبغض النظر ، مرحليا عن الفروق الداخلية بينها في جوانب او اخرى من جوانب هذا التركيب .

يشير التطبيق العملي لتلك الافكار ، أو استخدامها في التحليل الاجتماعي إلى ان التركيب الاجتماعي او البنية الاجتماعية في العالم الثالث تتسم بدرجة بالغة من التنوع والتعقيد وحيث نجد تعايشا لكافة الطبقات والفئات والمجموعات الاجتماعية التي عرفتها جميع التكوينات الاجتماعية التاريخية ، تتشابك وتتفاعل وتتداخل وتتبادل التأثير والتأثر ، هذا التنوع والتعقيد الاجتماعي هو الانعكاس الطبيعي لتعدد قطاعات الانتاج وتنوعها وتعايش أساليب انتاجية ترجع إلى أصول تاريخية مختلفة .

ويتعاظم تعقد الخريطة الاجتماعية بتأثير الفروق ذات الطابع القبلي والعشائري والعرقي والديني ، وهي عوامل ذات اهمية بالغة في الحياة الاجتماعية والسياسية في العالم الثالث .

وبرغم ادراكنا لاختلاف التركيب الاجتماعي بين القارات والبلدان المختلفة التي تشكل ما يعرف بالعالم الثالث ، فان ثمة قسمات وخصائص مشتركة بينها جميعا ، فنظم انتاج ما قبل الرأسمالية لم تعد موجودة بأشكالها النقية تحت وطأة التغلغل الرأسمالي والسياسات الاستعمارية ونمو العلاقات السلعية النقدية ، في أي بقعة من بقاع العالم الثالث تقريبا .

ومن هنا نجد أن الطبقات والفئات الاجتماعية في هذه المجتمعات تتسم بملامح خاصة تميزها عن تلك الطبقات التي تكون المجتمعات الصناعية

الرأسمالية المتقدمة ، فالطبقات المرتبطة بأسلوب الانتاج الرأسمالي أو بالقطاعات الحديثة في الانتاج في هذه المجتمعات لا تزال مرتبطة أيضاً بالأصول الاجتماعية التي انحدرت فيها ، ويضاف الى ذلك أن الانتماء الطبقي لقطاع كبير من السكان ما يزال غير محدد المعالم واضح القسمات ، ولهذا السبب يستحيل عمليا رسم خريطة اجتماعية دقيقة تفصل بين الناس او تميز بينهم من حيث انتماءاتهم الى هذه التكوينات الاجتماعية أو تلك ، أعني تكوينات ما قبل الرأسمالية أو التكوينات الرأسمالية .

كما ان ثمة ظاهرة بارزة اخرى في مجتمعات العالم الثالث تتمثل في وجود قطاع كبير من الفئات الوسيطة الراكدة بفعل التشويه الذي وقع على التطور الاقتصادي في هذه البلدان بفعل التاريخ الاستعماري ومن ثم عرقلة التطور الطبيعي للانتاج السلعي الصغير وتحوله الى انتاج رأسمالي كبير، وتدمير المنتجين المباشرين ، وفي ذات الوقت ، اعاقة تمركز رأس المال الوطني ونمو الانتاج الضخم وازدياد الطلب على قوة العمل ، ومن ثم تبلور بنية اجتماعية طبقية واضحة ومحددة المعالم .

ورغم تشوه البنية الإجتماعية وعدم تبلور الطبقات الاجتماعية نتيجة لذلك وتحددها في معظم مجتمعات العالم الثالث ، فانه يمكن التمييز بين الفئات الاجتماعية العليا والدنيا بدقة بالغة ، الى جانب فئات متوسطة غير محددة المعالم على نحو دقيق .

ولعل ابرز ملاحظة في هذا الصدد تتمثل في التناقضات الاجتماعية الحادة في توزيع الدخل القومي بشكل يستحيل مقارنته حتى بما هو موجود في المجتمعات الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، وتصل الفروق بين نصيب الناس من الدخل القومي في بعض مجتمعات العالم الثالث الى ثلاثين ضعفاً . وتشير بعض احصائيات اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة الى أن الفئة العليا التي لا تشكل سوى ٢٪ من جملة السكان في امريكا اللاتينية تستأثر بـ ١٩٪ من

الدخل القومي في حين لا يصيب أكثر من نصف السكان سوى ١٦٪ من هذا الدخل ، وفي الهند يسيطر ١٠٪ من السكان على ثلث الدخل القومي .

وتوضح بعض الدراسات الحديثة التي اجريت على الهند ان هناك ما بين ٤٠ و ٥٠٪ من السكان يقل دخل الفرد منهم عن خط الفقر الرسمي الذي يبدأ عنده الجوع وسوء التغذية ، وأن هذا الدخل قد انخفض خلال العقدين الأخيرين بينما ارتفع متوسط دخل الفرد، مما يشير الى تركز الثروة في أيدي فئات محدودة تحتكر كل نتائج التنمية والتطور الاقتصادي لصالحها ومن ثم تزداد ثروتها ويزداد فقر الجماهير .

وينطبق ذلك أيضا ، والى حد كبير على باكستان والبرازيل ، فقد حققت دولة مثل البرازيل مؤخراً معدل نمو يقترب من ٧٪ بينما يتعاظم فقر أغلبية السكان ، مما يشير الى انحياز عمليات التنمية ونتائجها الى جانب مصلحة الفئات العليا الثرية بالفعل وابتعادها عن مواجهة احتياجات الجماهير .

وجدير بالذكر ان الفئات العليا التي تستأثر بنصيب الأسد من الدخل القومي في العالم الثالث غير متجانسة من حيث انماءاتها الطبقية والاجتماعية ، فالتنمية الاقتصادية المسيطرة في هذه البلدان تتكون من طبقات وجماعات مختلفة مرتبطة في الوقت ذاته ببعضها ارتباطا وثيقا في أغلب الأحيان .

وبالرغم من أن تكوين هذه الفئة ليس واحداً في كل مجتمعات العالم الثالث الا أنها في معظم هذه البلدان تتكون من كبار الملاك الزراعيين والمرابين وكبار التجار ومما يسمى بورجوازية الدولة أو البورجوازية البيروقراطية، كما تضم في بعض الحالات البورجوازية الصناعية والمالية الكبيرة ومع أن هذه الفئات وبحكم مصلحتها الاقتصادية والسياسية المشتركة تتسم بالتلاحم والتماسك بشكل عام ، الا أن ذلك لا ينفي وجود تناقضات بينها ونتيجة لتغير المصالح ، ولذلك يتعرض التكوين الاجتماعي لهذه الفئة العليا

بالضرورة لبعض أشكال التغير والتحول ، فبعضها يتزايد نفوذه على حساب تقلص نفوذ جماعات أخرى لكن الشكل الغالب ان نفوذ الجماعات ذات الامتيازات التقليدية (كبار الملاك الزراعيين وزعماء القبائل والعشائر) يتقلص ومع ذلك فان كبار الملاك الزراعيين لم يفقدوا امتيازاتهم السابقة بصورة كاملة في أي من بلدان العالم الثالث ، بل انهم يسيطرون سيطرة مطلقة في بعض البلدان ، ويقتسمون السيطرة مع جماعات طبقية أخرى في البعض الآخر لكنهم على أي حال يمثلون فئة ذات نفوذ اقتصادي وسياسي .

ويذهب بعض المهتمين بقضية التنمية في العالم الثالث الى أن بنية اجتماعية تسمح لفئات شبه اقطاعية وتجارية وطفيلية وبورجوازية بيروقراطية بحصر الثروة والسلطة في يدها لا يمكن أن تسمح بتطور اجتماعي مستقل بل هي حتى لا تسمح بتطور رأسمالي حقيقي .

وحسب تقارير الأمم المتحدة عن امريكا اللاتينية بصفة خاصة تمثل هذه البنية الاجتماعية أحد العوامل الأساسية التي تفوق حركة العناصر الدينامية ؛ وتعرقل حتى تكوّن البورجوازية الصناعية الوطنية ، ويفاقم من هذه المشكلة النمو الهائل للفئات الطفيلية بشكل عام ومنها البورجوازية التي يقتصر نشاطها على الرشوة والعمولات ـ والمضاربات .

وفي الوقت الذي لا تشكل فيه هذه الفئة الاجتماعية المسيطرة اقتصادياً واجتماعيا سوى نسبة ضئيلة من السكان ، فان الطرف الآخر يضم جماهير غفيرة فقيرة تشكل أكثر من ثلاثة ارباع السكان وهذه واحدة من اهم قسمات التركيب الاجتماعي في العالم الثالث .

وتتنوع هذه الأغلبية الفقيرة من حيث انتمائها الاجتماعي ايضاً ، فالى جانب الفلاحين الفقراء الذين يشكلون الكتلة الرئيسية فيها نجد أيضاً العمال غير الزراعيين والعمال الزراعيين. وقسما من الحرفيين وصغار التجار وفقراء المدن المشتغلين بالتسول أو الأعمال التافهة بينما لا تشكل البروليتاريا بمعناها الحقيقي سوى نسبة جد ضئيلة .

وتجد هذه البنية الاجتماعية الشائهة صداها في الفروق العميقة في مستويات توزيع العمل المأجور بين مختلف الفروع الاقتصادية والمناطق وبين المدينة والريف في البلد الواحد .

وبين هاتين الفئتين المستقطبتين الى حد بعيد يمكن تعيين بعض الفئات المتوسطة الراكدة غير محددة المعالم على نحو دقيق .

وبغض النظر عن اختلافنا أو اتفاقنا مع هذا التشخيص للبنية الاجتماعية الطبقية في العالم الثالث ، فانه على الأقل يمكن أن يمثّل مدخلا للتحليل يمكن أن يوجه البحوث والدراسات التي تفتقر اليها الى حد كبير .

هوامش ومراجع

في التدرج الاجتماعي راجع :

1 — Amin, S. Unequal Development, Opeit Accumulaion on a World scale, Op. cit.

2 — Bottopore, T., Sociology: a quide to Problems and Lileratures, London, George Allen I unwin **2end** ed. 1971.

3 — Dahl, Robert, Who Governs? New Haven: Yale Uni. Press, 1961.

4 — Davis, K. and Moore W. «Some Principles of Stratification» American sociological Review 10 (April 1945) pp. 242- 249.

5 — Domhoff. W. Who Rules America, Englewook Cliffs. Prentice- Hall 1967.

6 — Lenski, Gerhard, Power and Privilege: A Theoru of Social stratification, N.Y. Mcfram Hill 1966.

7 — Marx K. and Engels, F. The Communist Manifesto, trans samuel Moore and ed. Loseph Katz N.Y. washington square Press, 1964.

8 — Mills, C.W., The Power elite, N.Y. Oxford University Press, 1956.

9 — Szymanski, A. and Goertzel T.G. Sociology: Wlass, Consciousness and contradicteons, Op. cit.

10 — Sherman, Howard and Wood, lames L., Sociology: Traditional and Raclical Pers pectives, N.Y. Harper and Row Publishers, 1979.

١١ - راجع ، محمود عوده ، القرية المصرية بين التاريخ وعلم الاجتماع ، سعيد رأفت ، ١٩٧١ .

١٢ - محمود عوده ، تحديات التنمية في العالم الثالث ، محاضرة ألقيت بالموسم الثقافي لجامعة صنعاء ، عام ١٩٨٠ .

الفصل الثامن

النظام السياسي

ماذا نعني بالنظم السياسية أو النظام السياسي ؟

يشير هذا المصطلح ببساطة، ومن الزاوية السسيولوجية ، الى توزيع القوة والسلطة والنفوذ داخل المجتمع والطرق التي ينتظم هذا التوزيع وفقا لها ، أو بأسلوب آخر السياق الاجتماعي للقوة Powers ، ويقصد بالقوة عادة قدرة فرد أو جماعة اجتماعية على ممارسة مجموعة من الأفعال كإتخاذ القرارات أو تحديد جدول أعمال كتمهيد لعملية اتخاذ القرارات التي قد تكون ، في حالات الضرورة ـ ضد مصالح الآخرين أو حتى مواجهة معارضة من الأفراد أو الجماعات الاجتماعية الأخرى .

ومن الجدير بالذكر ان هذه العبارات لا يمكن أن تشير إلى كافة الأبعاد والمضامين التي ينطوي عليها مفهوم القوه ، لكننا نطرحها هنا فقط كمدخل تمهيدي لدراسة النظام السياسي باعتبارها تمثل جوهر هذا النظام .

ومن الأهمية بمكان ان نشير هنا الى ان ثمة اتجاهات نظرية متعددة ومختلفة لدراسة القوة ترتبط في أطر نظرية اكثر اتساعا .

وتواجهنا دراسة النظام السياسي بمجموعة أخرى من المفهومات والمصطلحات التي تشكل عناصر أساسية ينطوي عليها النظام السياسي

كمفهوم السلطة Authority والنفوذ Influence والعنف . Forceviolence ، وهي مفهومات ترتبط أيضا بسياقات نظرية معينة في الدراسة السسيولوجية للظاهرة السياسية أو النظام السياسي .

والمقصود بالنظام السياسي اذن دراسة ظاهرة القوة وتوزعها في المجتمع سواء كان هذا المجتمع قبيلة او دولة قومية أو امبراطورية أو أي نمط اجتماعي آخر ، بالاضافة الى العلاقة بين مثل هذه المجتمعات والحركات الاجتماعية والتنظيمات والنظم التي ترتبط بشكل مباشر بعملية تحديد هذه القوة .

وسوف نحاول ان نعرض في هذا الفصل عددا من الموضوعات الأساسية التي تشكل عادة ما يعرف بدراسة النظام السياسي ، سوف نبدأها بمحاولة لتصنيف النظم السياسية من وجهة النظر السسيولوجية ، أي علاقة النظام السياسي بالبنية الاجتماعية والاقتصادية ، ثم المشاركة السياسية من خلال التنظيمات والنظم المختلفة للمشاركة ثم التغير السياسي والصراع السياسي .

أولا : محاولة لتصنيف النظم السياسية :ـ

تجري محاولات تصنيف النظم السياسية بأشكال متعددة ومختلفة لتحقيق أهداف مختلفة ومتباينة ، فقد يجري التصنيف من وجهة نظر العلم السياسي بوصفه شكلا أولا من أشكال بناء النظرية التي تنطوي على تعميمات يمكن بواسطتها تصنيف الظواهر وتحديدها في فئات معينة أو في مجموعات ، ومن ثم الافادة من المفهومات والتصورات التي تعرف المجال السياسي ، وطبيعة العلاقات السياسية والنظم السياسية والدولة والحكومة والقانون وغير ذلك من مجالات دراسة العلم السياسي ، وعادة ما تنطلق مثل هذه النظرية من نظرية أشمل حول الانسان والمجتمع ، فقد انطلقت الكثير من المحاولات التصنيفية في القرن التاسع عشر من تصور عام للتطور الاجتماعي ، الذي كان بدوره يفهم من زوايا مختلفة ومواقف متباينة ، لكنه كثيراً ما كان يرتبط أشد الارتباط بفكرة التقدم .

وهناك تصنيفات أخرى تميز بين الديمقراطية والاستبداد ، أو بين الملكية والنظام الجمهوري أو بين النظم السياسية الغربية من ناحية والاستبداد الشرقي Oriental despotism من ناحية اخرى ، وليس ثمة شك في أن مثل هذه التصنيفات تنطوي على مضمون فكري وأيديولوجي وتعبر عن هذا المضمون ، يعكس الى حد بعيد الصراع الفكري السياسي .

لكن ذلك لا يعني بالطبع استحالة التميز بين ما هو علمي وما هو ايديولوجي كما أنه يمكّن أيضاً من التمييز بين تلك التصنيفات الوصفية، أي التي تقف فقط عند حد وصف النظم السياسية المختلفة، وبين تلك التصنيفات التي تنطوي على مضمون نظري وفكري اكثر عمقا وشمولا .

لقد اتجه علماء السياسة الذين لم يتأثروا كثيراً بالرؤ ية السسيولوجية بتصنيفات وصفية في أغلب الأحيان ، فقد قسموا النظم السياسية الى ملكيات وجمهوريات ، والى دول موحدة وأخرى فيدرالية (اتحادية) .

والواقع ان هذه الأنماط التصنيفية لا تهمنا ولا تفيدنا كعلماء اجتماعيين ذلك لأن السؤ ال الأساسي الذي يشغل الدراسة السسيولوجية للنظام السياسية يتمثل في العلاقة بين شكل معين من أشكال المجتمع وشكل معين من أشكال النظام السياسي ، ومن هنا يختلف تماما تناول علم الاجتماع للظاهرة السياسية عن تناول علم السياسة لنفس الظاهرة .

لقد انطلقت المحاولات الحديثة لتصنيف النظم السياسية من نظرية عامة في المجتمع وهي النظرية التي كانت ـ وأصبحت أيضا في العقود الراهنة مرة اخرى ـ متأثرة ومشبعة بتصورات التطور والنمو الاجتماعي .

ويمكنا ان نضرب مثالين مختلفين تماما على مثل هذه الجهود التصنيفية بنظرية كل من هربرت سبنسر Spencer و « كارل ماركس » .

وبالرغم من ان هربرت سبنسر قد طور « نظرية متكاملة » في التطور

الاجتماعي الا أن تصنيفه للنظم السياسية كان تصنيفاً وتمييزا بسيطاً للغاية إذ ميز بين المجتمعات العسكرية « Militont » والمجتمعات الصناعية « industrial » . أما النموذج الأول وهو المجتمعات العسكرية فهو يتميز بسيطرة النشاطات العسكرية دفاعاً وهجوما (الحرب) بينما تسيطر النشاطات بالانتاج والتجارة « sustenation » على المجتمعات الصناعية .

ويرى « سبنسر » أن المجتمع الصناعي يتميز بوجود اتجاه قوي لانحلال وتدهور التنظيم المركزي والضبط القمعي لتحل محلها نظماً تمثيلية أو ممثلة ، ونسقا للتنظيم الاجتماعي أكثر انتشاراً ولا مركزية . وينتهي هربرت سبنسر إلى أن « الحكومة التمثيلية » أي الديمقراطية التي تمثل المجتمع تعتمد بشكل واسع على وجود اقتصاد ليبرالي حر ..Lasse-faire اقتصاد يقوم على أساس المشروع الحر وهو الذي يخلق الظروف المواتية لتحقيق « الأهداف » والمصالح المتعددة من خلال المشاركة التلقائيةللمواطنين الذين يحكمون« حكما تمثيليا » أي حكماً يمثلهم ويمثلون هم فيه أيضاً .

تنطوي هذه الفكرة إذن على الارتباط الوثيق بين النظام الاقتصادي الرأسمالي والنظام السياسي الديمقراطي ، وما تزال هذه الفكرة تؤثر إلى حد بعيد على الفكر السياسي المعاصر .

كذلك كان لفكرة التطور الاجتماعي من خلال تعاظم التباين الاجتماعي والفردية مكانا هاما أيضاً في النظرية السسيولوجية اللاحقة ، وتتصور هذه الفكرة أن التباين الاجتماعي يخلق نوعاً من الاعتماد المتبادل بين الأفراد والجماعات . هذا الاعتماد المتبادل الذي يمثل العنصر الأساسي لأي نظام ديمقراطي مستقر . لكنه قد يؤدي من جانب آخر على نحو ما تذهب النظرية السسيولوجية « لاميل دوركايم » إلى تهديد النظام السياسي إذا ترتب على هذا التباين الاجتماعي تعميقا وتدعيما للفردية ، وهو في هذه الحالة ينبغي أن يراجع من خلال الاجماع الأخلاقي consensus moral الذي تنطوي عليه الدولة .

ومن الجدير بالذكر أن تصور التطور الاجتماعي لدى « هربرت سبنسر » هو جزء من عملية شاملة في التطور الكوني ، ومن ثم فقد عالجه بطريقة نظرية ومجردة بوصفه عنصراً من عناصر التطور الكوني .

أما النظرية الماركسية ، فقد كانت على العكس من ذلك ، إذ اهتمت أساساً وبشكل مباشر بالتاريخ الواقعي للمجتمعات الانسانية ، من خلال استنادها إلى الدراسات التاريخية واثارتها لمشكلات تاريخية في الوقت ذاته .

إن الأساس الذي يستند إليه « ماركس » في دراسة التطور الاجتماعي يتمثل في التمييز بين البنيات الاقتصادية المختلفة أو أساليب الانتاج modes of Production.. والتي تنطوي على قوى الانتاج أي الوسائل الفنية للانتاج والعلاقات الاجتماعية للانتاج والتي تنطوي بدورها على توزيع وسائل الانتاج (الملكية) وتوزيع المنتجات ، وتنطوي أيضاً على التقسيم الاجتماعي للعمل . ويتحدد شكل المجتمعات بشكل أسلوب الانتاج هذا ، كما تتطابق أيضاً الدولة معهما ، وفي هذا الصدد يشير « ماركس » إلى أن « أسلوب انتاج الحياة المادية يحدد الطابع العام للحياة الاجتماعية والسياسية ويحدد عملية الحياة الروحية ، ويمكننا بشكل عام أن نحدد أساليب الانتاج الآسيوية والقديمة والاقطاعية والبورجوازية الحديثة بوصفها مراحل تقدمية في التكوين الاقتصادي للمجتمع .

يشير « ماركس » في أول عرض منظم لتصوره النظري الجديد إلى أربع مراحل من التطور في تقسيم العمل وأشكال الملكية في المجتمعات الأوروبية من الملكية القبلية إلى ملكية الدولة والملكية الجماعية في المجتمع القديم ثم الملكية الاقطاعية فالملكية الرأسمالية الحديثة . وقد ناقش ماركس التطور الاجتماعي بصورة مفصلة مستنداً إلى معرفة تاريخية موسعة لا ترتبط بالتاريخ التطوري لأوروبا فقط ، وقد قدم في عمله هذا مفهوم « المجتمع الآسيوي » Asiatic Society ، ويصبح من الواضح هنا على ما يقول « هويزباوم » في

مقدمته « لأشكال الانتاج السابقة على الرأسمالية » وهي العمل الذي قدم فيه ماركس هذه الفكرة، إن هناك بدائل ثلاثة أو أربعة للخروج أو للتطور عن النظام الجماعي البدائي ، الأسلوب الشرقي أو نمط الانتاج الآسيوي ، وأسلوب الانتاج الجرماني ...Germanic وأسلوب الانتاج السلافي Slavonic. ، وهو ما لم يوضحه ماركس كثيراً .

ومن المعروف أن « ماركس » قد كرس الجانب الأكبر من أعماله لتطور الرأسمالية الحديثة . ومن ثم كانت معرفته محدودة بالأشكال الاجتماعية الأخرى وبصفة خاصة معلوماته عن المجتمعات الجماعية البدائية ، التي بدأ يدرسها فقط فيما بين عامي ١٨٧٩ - ١٨٨٢ بعد أن نشر لويس هنري مورجان Morgan كتابه المعروف « المجتمع القديم » .Ancient Society .

لقد كان التصور الماركسي عن التطور الاجتماعي هو أقرب إلى المخطط المبدئي ومن ثم ترك كثيراً من المشكلات بدون حل ، وهناك أربع قضايا أساسية وذات أهمية بالغة ينبغي أن تثار في هذا الصدد على النحو التالي : -

١ - كم عدد الأساليب الانتاجية المتميزة التي ظهرت في التاريخ ؟

٢ - كيف تعاقبت هذه الأساليب الانتاجية ، وما هي الطريقة التي خلف بها كل منها الآخر ؟

٣ - كيف نفسر تعاقب مثل هذه الأساليب الانتاجية ؟

٤ - ما هي الأشكال الاجتماعية التي تطابقت بالضرورة ، ونبعت وتحددت من خلال هذه الأساليب الانتاجية ؟ وما هي أشكال الدولة والنظم السياسية التي أنتجتها البنيات الاقتصادية والأشكال الاجتماعية المختلفة ؟

الواقع أنه لا يمكن الزعم بأن التصور الماركسي قد قدم اجابات تفصيلية عن مثل هذه التساؤلات الأساسية ومن ثم يصعب اعتباره نظرية

مفصلة ومتكاملة في التطور الاجتماعي . لكن هذا التصور في الوقت ذاته قد أسهم اسهاما بالغاً في تقدم البحث في التاريخ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي ، وقد أدى نشر المخطوطات الماركسية التي لم تكن قد نشرت من قبل (وبصفة خاصة أسس نقد الاقتصاد السياسي وأشكال الانتاج السابقة عن الرأسمالية) في العقدين الأخيرين إلى تطور هام في البحوث الاجتماعية الماركسية فيما يتعلق بأساليب الانتاج القبلية والجماعية البدائية ، والسياق التاريخي ، وعلاقة القوة السياسية بالأشكال الاجتماعية .

لقد تم التخلي إلى حد كبير عن فكرة التطور الخطي الموحد للمجتمع الانساني في إطار الدراسات الاجتماعية الماركسية الحديثة ، حتى وإن كانت تمثل الموقف الفكري لماركس نفسه ، ليحل محلها في إطار هذه الدراسات أن هناك أشكالاً اجتماعية بديلة تطورت عن النظام الجماعي البدائي بعضها يسهل عملية التطور الاجتماعي بينما يعوق البعض الآخر هذه العملية (الأسلوب الآسيوي) ومن ثم تقارن هذه الدراسات عادة بين التطور الاجتماعي في المجتمع الغربي في غرب أوروبا بصفة خاصة من الاقطاع إلى الرأسمالية ، والركود النسبي للمجتمعات الآسيوية بل أن بعض المؤلفات الحديثة يذهب إلى أنه ليس ثمة « أسلوب آسيوي للانتاج » ومن ثم فإن تاريخ الشرق ينبغي أن يدرس في ضوء « التأثيرات » أكثر منه في ضوء أسلوب انتاجي خاص أي في ضوء طابع النظم السياسية والدينية وتطورها ، وبنفس الطريقة يمكن فهم المجتمعات الأوروبية الغربية بوصفها نتاجا لقوى دينية وسياسية متميزة تعمل في إطار أسلوب انتاجي معين . ليس ثمة تاريخ عالمي إذن يتسم بمراحل عامة ومتميزة من التطور الاجتماعي بل تواريخ منفصلة ومختلفة للمناطق المختلفة في العالم ، ومن ثم تعود مرة أخرى تصورات مشابهة لتصور « ماكس فيبر » الذي يرى تاريخياً أو ملامح مميزة وفريدة لأوروبا أدت إلى أن تتطور فيها الرأسمالية « الأنساق الدينية والاخلاقية للبروتستنية وبخاصة الكالفنية » .

وهناك ابتعاد وتخلٍّ مماثل عن فكرة السياق الثابت والموحد لأساليب الانتاج وما يطابقها من أشكال اجتماعية وثقافية وسياسية في الدراسات الحديثة التي ركزت اهتمامها على دراسة نماذج معينة من النظم السياسية قد لا توجد بالضرورة في مرحلة تاريخية واحدة . وتعد دراسة بيري أندرسون Anderson عن الدولة الاستبدادية في أوروبا مثالاً طيباً على هذا النوع من الدراسات الحديثة ، فلم تعد المشكلة التاريخية متمثلة في تتبع ارتباط سياق النظم السياسية بعملية شاملة في التطور الاقتصادي والاجتماعي ولكن أصبحت هذه المشكلة تتمثل في كيفية تفسير الارتباط والاتصال بين العناصر المختلفة في نموذج تاريخي معين من المجتمع أو الدولة . أما التمييز الأساسي الذي أقامه « أندرسون » فهو بين التكوينات الاجتماعية الرأسمالية وقبل الرأسمالية Precapitalist فالرأسمالية هي أول أسلوب انتاجي في التاريخ يتميز بأن الفائض الذي ينتزع ويمتص من المنتج المباشر ينتزع ، بوسائل اقتصادية بحتة ، أما الأساليب السابقة للاستغلال فكانت تعمل من خلال قواعد لا اقتصادية أو غير اقتصادية كالقرابة والعرف والدين والقانون أو السياسة ، ونتيجة لذلك فإن الأساليب الانتاجية السابقة على الرأسمالية يستحيل فهمها بدون فهم بنياتها الفوقية السياسية والقانونية والايديولوجية » .

وهناك تصور مشابه لتصور « أندرسون » صيغ بطريقة أكثر تجديداً في دراسة « البنيوي الماركسي » «بولانزاس Poulanzas » للدولة الرأسمالية ، حيث موضع الدراسة وهو السياسة في التكوينات الاجتماعية الرأسمالية يستند إلى تصور عام « لأسلوب الانتاج » وحيث يعرف «بولانزاس» أسلوب الانتاج بوصفه يتكون من مستويات مختلفة (المستوى الاقتصادي والمستوى السياسي والمستوى الايديولوجي والمستوى النظري) بحيث يشكل كلا معقداً لكنه يتحدد في التحليل النهائي بالمستوى الاقتصادي ، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن المستوى الاقتصادي يلعب الدور الحاسم والمسيطر .

ويتميز كل أسلوب انتاجي عن الآخر من خلال « التمفصل الخاص »

أي من خلال النمط الخاص للتفاعل والتشابك Particular articulation.. والتداخل بين المستويات والعناصر المختلفة الاقتصادية والسياسية والايديولوجية والنظرية .

يكشف الاتجاه العام في الفكر الماركسي المعاصر اذن عن ميل قوي لهجر المخطط التطوري الماركسي البسيط الذي نشره في عام ١٨٥٩ في مقدمة الاقتصاد السياسي ، وتطوير صورة أكثر تعقيداً وأقل صرامة لتاريخ المجتمع ، وتكشف هذه الصورة الجديدة ، أو المخطط البديل لمخطط ماركس النظري البسيط ، عن أنه يمكن تصنيف النماذج الاجتماعية فيما بعد مرحلة الجماعية البدائية إلى نموذجين اجتماعيين كبيرين ، مجتمعات ما قبل الرأسمالية والمجتمعات الرأسمالية ، وقد يطور كل نموذج منها أشكالاً مختلفة من الاقتصاد والسياسة والثقافة . وقد تم في الوقت ذاته التخلي عن العناصر الغائية في الفكر الماركسي ، فليس ثمة خط واحد للتطور الاجتماعي يمر عبر مراحل ضرورية ولازمة للوصول إلى الاشتراكية . فانهيار الرأسمالية والتحول إلى شكل اجتماعي آخر يمكن أن يفهم ويفسر بوصفه محصلة للأسلوب الذي يعمل به المجتمع الرأسمالي وأسلوب الانتاج الرأسمالي وليس بوصفه عملية تاريخية حتمية مقدرة سلفاً ، كما أن مجتمعات ما قبل الرأسمالية التي عرفت تاريخياً والتي ما تزال موجودة فانها قد تختلف عن بعضها البعض شأنها شأن المجتمعات الاقطاعية أو الدول الاستبدادية .

والواقع أن هذا الشكل الحديث من أشكال التحليل الاجتماعي ينعكس أيضاً على النظرية الماركسية في الدولة ، فلم تعد النظرية الماركسية في الدولة تعرض بشكل نمائي تطوري موحد وفقاً لضرورة عملية تاريخية تبدأ بالمجتمعات البدائية التي لا تعرف الدولة Stateless ثم تدخل في سلسلة من المجتمعات الطبقية تظهر فيها الدولة وتتطور وصولاً إلى شكل أرقى من أشكال المجتمع الجماعي الذي لا يعرف الدولة أيضاً ، فالنظرية السياسية الماركسية المعاصرة تتجه بدلاً من ذلك التصور التاريخي الخطي الغائي ، إلى

محاولة الربط بين نماذج الدولة وبنيات اجتماعية اقتصادية متميزة ، بدون وضعهم جميعاً في سياق تاريخي . كما تحاول أيضاً تفسير التغيرات التي تطرأ على الدولة من خلال الخصائص البنائية لكل شكل من أشكال المجتمعات ، التي تنطوي على تحولات بنائية . لكن النظرية هذه ما تزال بحاجة إلى مفهوم عام للدولة ، وقد يحاول البعض أن يطور مثل هذا المفهوم من خلال العودة المقنعة لفكرة المجتمعات البدائية التي تعرف الدولة في بداية العملية التاريخية ونهايتها (أي المجتمعات اللاطبقية ، البدائي أولاً ثم المجتمع الجماعي أخيراً) وربما نجد مثالاً على ذلك فيما كتبه (هندس وهرست Hindess and Hirst) تؤكد الماركسية ضرورة النسق السياسي بوصفه شرطاً لوجود بعض الأساليب الانتاجية المعينة المحددة ، انها الأساليب الانتاجية التي تفرض التقسيم الاجتماعي للعمل إلى طبقة من العاملين وأخرى من الذين لا يعملون ، وليس ثمة دولة أو مستوى سياسي في أساليب انتاجية أخرى ، فإذا كان استهلاك الفائض يتم بشكل جماعي فإنه ليس ثمة طبقات أو سلطة دولة أو سياسة ، أما في غير هذه الأساليب فإن هناك طبقات وسياسة ودولة بالضرورة .

وبغض النظر عن هذا المثال حول الدولة ووضعها في السياق التاريخي الاجتماعي فإنه يمكن القول أن الدولة تفهم في التصور الماركسي الحديث بأنها تتكون نتيجة للتحول البنائي للمجتمعات الجماعية البدائية ، وأن نماذج الدولة تتطابق مع نماذج الأساليب الانتاجية على أساس أن الأسلوب الانتاجي هو الذي يحدد في نهاية الأمر الشكل السياسي ، كما تتحدد الدولة أيضاً بالشروط والظروف التي تؤدي إلى التحول من أسلوب انتاجي إلى آخر ، وأن المجتمع الرأسمالي يتسم بخصائص بنائية تنطوي على تناقضات قد تؤثر على تحوله إلى نموذج اجتماعي آخر (غير معروف) ليس ثمة مكان في مثل هذا التحليل الماركسي المعاصر لمفهوم تأملي « كالشيوعية المتقدمة » التي أضحت تنتمي إلى فلسفة التاريخ .

ومن الجدير بالذكر أن هناك كثيراً من الانتقادات التي توجه إلى التصور الماركسي للدولة سواء التصور الكلاسيكي أو الحديث فهما يتفقان على أن ثمة مجتمعاً بلا دولة قد وجد في التاريخ ، ذلك هو المجتمع البدائي ، وأن الدولة هي نتاج لتقسيم العمل تقسيماً اجتماعياً أي ظهور الطبقات الاجتماعية ، وتستند هذه الانتقادات إلى أنه من الصعوبة بمكان أن نتصور امكانية وجود مجتمع بدون توزيع هرمي للقوة والنفوذ. هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فانها تذهب إلى أن عوامل متعددة أخرى قد تكون لعبت الدور الأساسي في جعل التنظيم السياسي مسألة ضرورية من الناحية الاجتماعية حتى في أشد المجتمعات الانسانية بدائية وبساطة كالحرب وغيرها . ويرى فريق ثالث أن الدولة ضرورة وظيفية تحتمها الطبيعة الاجتماعية والانسانية ومن ثم فهي ظاهرة طبيعية عامة حتى أننا قد نجد بعض أشكال التفاوت في القوة والنفوذ بين الأنواع الحيوانية ، ولا يتصور هؤلاء بالطبع امكانية وجود مجتمع بلا دولة لا في الماضي ولا في المستقبل (فيما يسمى بالمرحلة الشيوعية على نحو ما يذهب ماركس) فحتى إذا أفترضنا أن المجتمع الرأسمالي المعاصر البالغ التعقيد سوف يتحول بفعل التناقضات العاملة فيه إلى شكل من أشكال المجتمعات الجماعية فإن التعقد البنائي والوظيفي الذي ينهض عليه المجتمع الصناعي المتقدم بشكل عام يستحيل أن يستمر في العمل بكفاءة بدون شكل من أشكال التنظيم السياسي ويضرب هؤلاء النقاد مثلاً على ذلك بالمجتمعات الاشتراكية كالاتحاد السوفييتي وغيره ذاهبين إلى أن التحول الاشتراكي لم يؤد إلى تقلص الدولة والتنظيم السياسي بل إلى العكس تماما حيث تعاظم الجهاز السياسي والبيروقراطي وتعقدت العملية السياسية .

ناقشنا حتى الآن محاولتين متميزتين للتمييز بين نماذج مختلفة من النظام السياسي ، النموذج الذي قدمه هربرت سبنسر وهو نموذج نظري مجرد لا يستند إلى حقائق تاريخية ملموسة ، والنموذج الذي قدمه « كارل ماركس» . وبالرغم من أنهما قد انطلقا في الأساس من منطلق تطوري إلا أن التفسيرات

الماركسية الحديثة لأعمال ماركس قد أصبحت أقل تطورية لكنها ما تزال تنطوي على مشكلات كثيرة بل تواجه مشكلات كثيرة في بناء تصنيف ملائم يميز بين المجتمعات قبل الرأسمالية والمجتمعات الرأسمالية .

ومن الجدير بالذكر أن العقدين الأخيرين قد شهدا اهتماما واسعاً ومتنامياً بقضية النمو الاجتماعي أو التنمية الاجتماعية Development وهي قضية تختلف عن قضية التطور الاجتماعي من حيث كونها لا ترتبط بتصور عام عن السياق التاريخي للمجتمع الانساني .

ويستند تصور « التنمية » أو التحديث على أساس التمييز بين مجتمعات تقليدية ..Traditional ومجتمعات حديثة أو عصرية .modern أو مجتمعات متخلفة Unclerdeveloped ومجتمعات متقدمة developed أو مجتمعات زراعية ومجتمعات صناعية .

والواقع أن مثل هذه التصنيفات تماثل تصنيفات العلم السياسي البسيطة التي تقف عند مستوى الوصف ولا تتجاوزه إلى التحليل والتفسير المتعمق ، انها تصنيفات تظهر من خلال الاهتمامات السياسية السائدة في عصر معين ، ولذلك فاننا نجد أن التصنيفات التقليدية في أوروبا القرن الثامن عشر للنظم السياسية إلى ملكية وأوليجاركية (حكم القلة) وديمقراطية وهي التصنيفات الاغريقية أصلاً ، قد أعيد استخدامها بمعان جديدة من خلال كتابات « مونتسكيه » ..Montesquieu ومقارنته بين « الاستبداد الشرقي » والملكيات في غرب أوروبا ، وهي الفكرة التي طورها فيما بعد « آدم سميث » smith وهيجيل Hegel ، ومن جاء بعدهم من علماء الاقتصاد والتاريخ ، ولعبت دوراً هاماً في تشكيل تصور « ماركس » عن نمط الانتاج الآسيوي ، الذي ينطوي على التمييز بين تقدمية المجتمع الغربي وقابليته للتغير والتطور في مقابل ركود المجتمع الشرقي أو المجتمعات الآسيوية .

وقد شهد القرن التاسع عشر ، بعد الثورتين الأمريكية والفرنسية تمييزاً

آخر بين النظام الملكي والنظام الجمهوري ، وطور الجمهوريون حركة ديمقراطية مضادة لبقايا الملكية ومحاولات إعادة النظام القديم .

وبصعود الحركة العمالية في أواخر القرن التاسع عشر ظهرت تميزات جديدة بين الرأسمالية والاشتراكية ، أو بين الديمقراطية البورجوازية والديمقراطية الاشتراكية ، وما يزال هذا التمييز مسيطراً على الجدل السياسي حتى عصرنا الراهن . وبعد خبرات القرن العشرين التي أوضحت أن أشكالا من الديكتاتورية قد تطورت من خلال الثورات الاشتراكية ظهر تمييز جديد ليحل محل التمييز الأخير وهو تمييز بين « الشمولية » ..Totalitarianism والديمقراطية أو كما يعبر عنه بأسلوب آخر في بعض الأحيان بين نظام الحزب الواحد ونظام تعدد الأحزاب . ويمكن أيضاً التمييز بين النظم السياسية في الدول المتقدمة وقرينتها في الدول المتخلفة أو النامية ،وذلك التمييز يحدث غالباً في ضوء عدم الاستقرار الذي يميز النظم السياسية في الدول المتخلفة إذا ما قورنت بالدول المتقدمة .

ومن الجدير بالذكر أنه لم يتطور حتى الآن إطار عام مقبول يمكن وفقا له أن نصنف النظم السياسية على أساس معايير محددة ومتفق عليها . ولذلك فاننا نكتفي بهذا العرض التاريخي للتصنيفات المختلفة للنظم السياسية في السياقات الاجتماعية المختلفة لكي ننتقل إلى نقاط أخرى جديرة بالبحث في النظام السياسي .

ثانياً : الدولة والنظام السياسي :

يمكن الانطلاق في تناول هذا الموضوع من تعريف للنشاطات السياسية ، بوصفها الصراع على القوة بين الأفراد والجماعات في ارتباطهم بمصالحهم الخاصة ، الصراع من ناحية وبالتنظيمات العامة للحياة الجمعية من ناحية أخرى ، هذا الصراع الذي يجري في كل مجتمع انساني ، وبهذا المعنى

يكون لكل مجتمع نظامه السياسي الذي ينطوي على مجموعة من القواعد والممارسات التي قد تكون غير رسمية أو غير محددة تحديداً دقيقاً ، لكنها تشكل الاطار العام الذي تجري فيه الصراعات والمواجهات بين الناس والجماعات الاجتماعية .

لكن القول بأن كل مجتمع له نظام سياسي بالمعنى المحدد في الفقرة السابقة لا يعني إطلاقاً أن كل مجتمع له دولة State بمعنى أن يكون لها جهاز سياسي منفصل ومتميز ، فقد وجدت مجتمعات لم تعرف الدولة كجهاز مستقل ، كانت ترتبط فيها الصراعات السياسية والقرارات السياسية بالعلاقات القرابية أو التصورات الدينية والطقوس ، وحيث يشارك جميع أعضاء المجتمع في النشاط السياسي والقرار السياسي بدون وجود أي جماعة متخصصة ومتفرغة لهذا النشاط (الدولة) .

ومجتمعات اللادولة هي غالباً مجتمعات قبلية صغيرة لا تعرف أي تقسيم معقد للعمل الاجتماعي ، وهي مجتمعات فقيرة من الناحية الاقتصادية . وإذا اعتبرنا أن هذه المجتمعات القبلية البسيطة ممثلة في بعض جوانبها للمجتمعات الانسانية المبكرة فإنه يحق لنا أن نتساءل عن الأسباب التي أدت إلى ظهور الدولة ودفعتها إلى التطور .

هناك اجابتان أساسيتان عن هذا السؤال ، تشير احداهما إلى أن المسئول عن ظهور الدولة هو تعاظم التباين والتفاضل في الوظائف الاجتماعية . فقد تعاظمت المجتمعات الانسانية في الحجم وتعقدت في البناء ومن ثم ظهرت الحاجة إلى سلطة متميزة في المجتمع قادرة على تنظيم صراع المصالح بين الأفراد والجماعات ، وعلى تمثيل الارادة العامة بشكل معين .

أما الاجابة الثانية فانها تتمثل في أن الدولة قد ظهرت إلى حيز الوجود ، واستمرت في بقائها بوصفها أداة للسيطرة والتسلط ، وقد نتجت أما عن التباين والانقسام الداخلي للمجتمع إلى طبقات مسيطرة وطبقات مقهورة

(النظرية الماركسية) أو نتيجة لفرض جماعة من الناس حكمها على جماعة أخرى من خلال الغزو (أوبنهيمر Oppenheimer) .

ومن الجدير بالذكر أن هاتين الاجابتين تمثلان تصورين متناقضين للدولة شكلاً وما زالا يشكلان التناقض المألوف في تاريخ الفكر السياسي ، ومن ثم فإن تمييز الخطأ من الصواب فيهما أو بينهما هو مهمة شاقة وعسيرة طالما أنه من العسير أن نحدد كيف ومتى ظهرت أول دولة في تاريخ المجتمع الانساني ، لكن هناك من يذهب إلى أن ثمة ضرورة طبيعية للدولة ، بينما يذهب البعض الآخر إلى أن أحداث التاريخ تكشف عن أن الحرب والغزو قد لعبت دوراً هاماً في تطور الدولة ليس فقط من خلال خلقها لجماعات متميزة مسيطرة بل أيضاً من خلال توسيعها لنطاق المجتمع ومن ثم اثارتها للتباين الداخلي في الوظائف الاجتماعية ونمو جهاز مركزي للحكومة والادارة .

فقد لاحظ « موسكا » Mosca أن « كافة المجتمعات الانسانية من أدناها تطوراً وحضارة إلى أرقاها تحضراً ومسالمة قد عرفت طبقتين ، طبقة حاكمة ، وأخرى محكومة . لقد اعتقد أن تلك حقيقة تاريخية واضحة .

ومن الجدير بالذكر أن العصور الحديثة فقط هي التي عرفت الجدل حول أساس الدولة ونشأتها ووظائفها ، وذلك ارتباطا بالديمقراطية وباسمها كشكل من أشكال التحدي الفكري للجماعات السياسية الحاكمة . وقد زادت حدة هذا الجدل حول طبيعة الدولة وأسسها أخيراً تحت شعار الديمقراطية الاجتماعية ، وهو الجدل الذي تولدت من خلاله تلك التصورات والتفسيرات المتناقضة التي أشرنا إليها حول نشأة الدولة وطبيعتها .

وتشهد المجتمعات الديمقراطية الحديثة هذا التناقض الحاد بين الدولة بوصفها نظاما للسيطرة والتحكم من ناحية ونظاما للرفاهية والرعاية

الاجتماعية من ناحية أخرى . لقد اتخذت الدولة في الديمقراطيات الغربية في أواخر القرن العشرين طابعا يختلف اختلافاً كلياً عن طابعها في عصر الرأسمالية الليبرالية في القرن التاسع عشر ..Laissez faire capitatism ، أو الرأسمالية في مراحلها المبكرة ، حينما كانت وظائفها تدور أساسا حول جمع الضرائب والقمع الداخلي والصراعات الخارجية مع الدول الأخرى . أما الآن ، فهي بالاضافة إلى تلك الوظائف التقليدية ، مسئولة عن نطاق واسع من الخدمات العامة بجانب التنظيم العام للنظام الاقتصادي ككل .

وجدير بالذكر أن هناك أسلوباً آخر في مناقشة الدولة والنظام السياسي تأثر إلى حد كبير بالماركسية ، التي أكدت بقوة طبيعية الدولة بوصفها نظاما للتسلط والسيطرة ، هذا الأسلوب هو الذي يعرف بنظريات « الصفوة » elite theory التي ترتبط بكل من فلفريد وباريتو Pareto وموسكا Mosca . وتفهم نظريات الصفوة هذه السيطرة أو التسلط بوصفها ظاهرة عامة وسمة أساسية للمجتمعات الانسانية . وقد فسرها « باريتو » في ضوء ما يسميه الاختلافات الطبيعية الموروثة بين البشر والتي تعني عند بارينو أن هناك قلة في كل مجتمع مؤهلة بحكم خصائصها الطبيعية النفسية والعقلية وأنماط سلوكها للقيادة والتحكم (الصفوة) أما الأغلبية منهم غوغاء لا عقلانيين وغير مؤهلين سوى للتبعية والانقياد .

أما « موسكا » فيفسر هذه الظاهرة في ضوء القوة المتفوقة Superior Power. التي تتمتع فيها دائماً جماعة منظمة أو أقلية منظمة في مواجهة الأغلبية غير المنظمة ، بالرغم مما يفهم من عمل موسكا من أن تقدم الديمقراطية سوف يضيق الهوة بين الحاكمين والمحكومين .

ويقترب فهم « ماكس فيبر » للنظام السياسي والدولة من أفكار نظريات الصفوة ، وبصفة خاصة أفكار « موسكا » في قبوله لعمومية ظاهرة السيطرة والتسلط ، وتؤكد هذه النظريات قوة الأقليات المنظمة ، ورفضها

لامكانية انهاء التسلط أو تحديده من خلال توسيع نطاق الديمقراطية ، لكن « ماكس فيبر » قد اختلف أيضاً مع هذه النظريات بل هو قد اقترب من التحليل الماركسي في بعض جوانبه ، وبصفة خاصة حينما ذهب إلى أن الطبقات الاجتماعية أو مجموعة المصالح المشتركة في المجال الاقتصادي تشكل أساساً هاماً للسيطرة السياسية والتسلط السياسي ، وحينما انشغل بصورة عميقة بمشكلة نمو السيطرة البيروقراطية ، وحينما ركز تحليله على الطرق المختلفة التي تستطيع بمقتضاها السيطرة أن تدعي « الشرعية » ومن ثم تؤسس نفسها كسلطة أخلاقية .

وبينما يعترف الاطار النظري لماكس فيبر بالأسس الاجتماعية الاقتصادية للسياسة والسيطرة على نحو ما يذهب « ماركس » (وكذلك موسكا) فانه يذهب في الوقت ذاته إلى الدولة والسياسة تتمتع في الوقت ذاته بدرجة من الاستقلال الذاتي autonomy ومن ثم يسمح هذا الاستقلال الذاتي للسياسة بتطور مستقل جزئياً للدولة ذاتها ، لكنها شأنه شأن « ماركس » وأصحاب نظريات الصفوة يعود مرة أخرى لفهم الدولة بشكل عام في ضوء فكرة التسلط والسيطرة «domination» . وهذه النقطة تميز « ماكس فيبر » تمييزاً فاصلاً عن أولئك العلماء الاجتماعيين الذين وإن اختلفوا حول الدور الذي ينبغي أن تلعبه الدولة (أنصار التدخل أو أنصار الليبرالية المفرطة) فانهم يتفقون أساسا على أن الدولة هي جهاز محايد ومستقل يفصل بين الدعاوي المتنافسة ويعبر عن الاجماع الحقيقي في المجتمع ، ويعبر عن هذه النظرية الأخيرة (الدولة كجهاز محايد بعكس الاجماع العام في المجتمع) عالم الاجتماع الأمريكي الشهير « تولكوت بارسونز » Parsons الذي كتب في تحليل حديث لمفهوم « القوة السياسية » Political Power أن « القوة إذن هي القدرة المعممة من أجل تأمين الالتزامات المترابطة - بواسطة وحدات في نسق من التنظيم الجماعي متى كانت الالتزامات ذات صفة شرعية Legitimized بالنظر إلى الأهداف الجماعية « خلال هذا التعريف وعلى طول تحليلة لمفهوم

القوة يفهم بارسونز « القوة » بوصفها مطابقة للسلطة الشرعية Legitimate Unthority.. ، وهي السلطة التي تنبع في تصوره من أهداف جماعية متفق عليها . والواقع أن مثل هذا التصور يتجاهل بعداً أساسياً من أبعاد الحياة السياسية ، ذلك هو بعد الصراع الذي حدث وما يزال يحدث حول قضية الشرعية بصفة خاصة في كل نظام سياسي .

خاتمــة

حاولنا في هذا الفصل أن نعرض تصوراً عاماً لمعنى النظام السياسي من الناحية السسيولوجية ، والفرق بين التناول السسيولوجي للنظام السياسي والتناول التقليدي للمتخصصين في العلم السياسي، موضحين أن التناول السسيولوجي ينطلق من تصور أساسي مؤداه أنه يستحيل أن نفهم البنية السياسية والسلوك السياسي وكافة أبعاد النظام السياسي وعناصره دون ربطها بالبنية الاجتماعية أو السياق الاجتماعي والتاريخي .

ومن الجدير بالذكر أن التركيز في هذا الفصل قد جرى بشكل أساسي على الدولة والنظام السياسي بشكل عام وأن عناصر أخرى أساسية لم يتطرق الحديث إليها مثل السلوك السياسي ومحدداته الاجتماعية والمشاركة السياسية والأشكال التنظيمية المختلفة التي تتخذها هذه المشاركة وارتباطاتها الاجتماعية والاقتصادية ، وظاهرة التغير السياسي والطرق التي يتخذها هذا التغير والعوامل الاجتماعية المؤدية إليه والدافعة له ، بالاضافة إلى الأبعاد السياسية للحركات الاجتماعية ، والصراع السياسي .

ولا يعني ذلك بأي حال من الأحوال أن هذه العناصر قد أغفلت لعدم أهميتها ، لكن ظروفاً اجرائية وتنظيمية قد حالت دون تناولها في هذه الطبعة ومن ثم فانني آمل أن يغطى هذا النقص في طبعة قادمة بإذن الله .

مراجع وهوامش

راجع في الدولة والنظام السياسي المراجع التالية :

1 — Anelerson, Perry, Lineages of The Absolutist State (London New Left Books, 1974)

2 — Bottomore, Tom. Elites and Society (London C.A. Watts and Co., 1964).

3 — Bottomore, Tom, Political Sociology, London Hutchinson and Co. 1979.

(وقد اعتمدنا بشكل أساسي على هذا الكتاب)

4 — Hobsbawm, E.1. Primitive Relels, (3rd ed., Manchester: Manchester Univ. Press, 1971.

5 — Marx Karl, Pre Capitalist Economic Formations, Edited With an introduction by E.1. Hobsbawm, (London, Lawrence and Wishart, 1964.

6 — Marx Karl Grundrisse (1857- 8 English trans, Harmonds worth Penguin Books, 1973.

7 — Mosca, Gaetano, The. Rulling Class (1896, revised and enlarged 1923 Mcgraw- Hill, 1939).

8 — Oppenheimer, Franz, The state (English trans New York: Free life Editions, 1975).

9 — Parscns, Talcott, Politics and Social Structure (New York free Press, 1969).

10 — Pareto, Vilfredo, treatise on General Sociology (1916 English trans, 2vols, N.Y. Dover Pub. 1963).

11 — Poulantzas, Nicos, Political Power and social classes, London New Left books, 1973.

12 — Touraine, Alain, The Post- Industrial Society (New York, Random House, 1971).

13 — Turner, Bruan, Marx and The End of Orientalism (London: Allen and Unwin, 1978).

14 — Weber, Max, Economy and Society (1922 English trans. 3vols. New York: Bedminster, 1968).

الفهرست

مقدمة ٥

الباب الأول : الأسس النظرية والمنهجية

الفصل الأول : مشكلات التعريف ١٣
١ ـ ما علم الاجتماع ١٥
٢ ـ علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية ٢٣
٣ ـ مناقشة ختامية ٥٣

الفصل الثاني : المشكلات المنهجية ....
ـ امكانية الدراسة العلمية للمجتمع ٥٧
١ ـ حجج المعارضين ٥٩
٢ ـ حجج المؤيدين ٦٢
٣ ـ مناقشة ٦٦

الفصل الثالث : المشكلات التاريخية « ظروف النشأة » ٦٩
١ ـ مناقشة تمهيدية ٧١
٢ ـ التطورات الاجتماعية الاقتصادية ٧٢

٣ ـ التطورات الفكرية والفلسفية ٧٨
٤ ـ التطورات السياسية ٨٢

الفصل الرابع : المشكلات النظرية « رؤى متعددة للواقع الاجتماعي » . . ٨٥
١ ـ تمهيد ٨٧
٢ ـ البنائية الوظيفية ٩٠
٣ ـ التفاعلية الرمزية ٩٥
٤ ـ التبادل الاجتماعي ٩٨
٥ ـ الماركسية التقليدية ١٠٠
٦ ـ نظرية الصراع الاجتماعي ١٠٦
٧ ـ المثالية النقدية ١١٠
٨ ـ البنيوية الماركسية ١١١
٩ ـ مناقشة ختامية ١١٢

الفصل الخامس : أنماط التحليل الاجتماعي ١١٥
١ ـ دراسة المجتمع كحالة ١١٨
٢ ـ الدراسة المقارنة ١١٨
٣ ـ دراسة المنظومات الاجتماعية ١١٩
٤ ـ متطورات مختلفة للتحليل الاجتماعي ١٢٠
أ ـ الثنائيات الكبرى ١٢٢
ب ـ التباين الاجتماعي الداخلي ١٢٤
جـ ـ النظم الأساسية والنظم المطابقة ١٣٢
د ـ منظور العقلانية ١٣٥
هـ ـ منظورات حديثة ١٣٦

الباب الثاني : دراسة النظم الاجتماعية

الفصل السادس : النظام الاقتصادي ١٤٣

١ ـ مقدمة « ماذا نعني بالنظام الاقتصادي » ١٤٥
٢ ـ التصنيف التقليدي للنظم الاقتصادية (على أساس
التطور التكنولوجي) ١٤٦
٣ ـ تصنيف النظم الاقتصادية على أساس فكرة أسلوب
الانتاج والتكوين الاجتماعي الاقتصادي ١٨٦
٤ ـ أنماط التطور الاقتصادي والنظم الاقتصادية في العالم الثالث ١٩٥

الفصل السابع : نظم التدرج الاجتماعي ٢٠٣
١ ـ ماذا نعني بالتدرج الاجتماعي . مدخل تمهيدي ٢٠٥
٢ ـ التفسير الوظيفي للتدرج الاجتماعي ٢٠٨
٣ ـ التفسير الماركسي للتدرج الاجتماعي ٢١٠
٤ ـ ماكس فيبر والتدرج الاجتماعي ٢١٦
أ ـ المكانة الاجتماعية (الهيبة وأسلوب الحياة) ٢١٧
ب ـ المكانة والطبقة ٢١٨
جـ ـ القوة والنفوذ ٢١٩
٥ ـ نظم التدرج الاجتماعي (نماذج تاريخية رئيسية) ٢٢٠
أ ـ العبودية ٢٢٠
ب ـ النظام الطبقي الاقطاعي ٢٢٢
جـ ـ النظام الطائفي ٢٢٤
د ـ النظام الطبقي الاجتماعي الحديث ٢٢٦
٦ ـ بعض مشكلات التحليل الطبقي في العالم الثالث ٢٢٧

الفصل الثامن : النظام السياسي ٢٣٥
١ ـ ماذا نعني النظم السياسية أو النظام السياسي ٢٣٧
٢ ـ محاولات تصنيف النظم السياسية ٢٣٨
٣ ـ الدولة والنظام السياسي ٢٤٩
٤ ـ مناقشة ختامية ٢٥٤